الاتحاد العام التونسي للشغل
وتحديات ثورة الحرية والكرامة :

ثوابت التجربة النقابية
ومقتضيات التجدد والتأقلم

الفهرس

توطئة

ظلّ الاتحاد العام التونسي للشغل، منذ مؤتمر طبرقة وإلى حدود إشراف الدورة الحالية على نهايتها، يعمل تحت ضغط الاستحقاقات النقابية و الوطنية، التي لم تشهد بلادنا مثيلا لها في تلاحق المهام، وخاصة فيما تعلّق منها بمحطات البناء الديمقراطي ومستلزماته. لذلك لم يتسنّ له عقد الجامعة النقابية التي طالما كانت مناسبة للتأمّل وقراءة واقع محيطها وطنيا وإقليميا ودوليا، واستشراف الاستحقاقات المستقبلية واقتراح سبل وآفاق التعاطي معها.

وفي ظل استمرار هذا التحدي انصرفنا مباشرة بعد انعقاد المجلس الوطني للاتحاد أيام 4-5-6 ماي 2015 إلى عقد جلسات مع ثلّة من الخبراء الملمّين بالشأن النقابي، تولّد عنها تصوّر لملتقى يكون إطارا للتفكير، يساهم فيه النقابيون قطاعيا وجهويا ومختصون في الاقتصاد والاجتماع والتشريع الاجتماعي.

ولقد كانت الثمرة فعاليات هذا الملتقى التي حرصنا على تجميعها، مؤمّلين تعميق الحوار في القضايا التي تمّت ملامستها، وتوسيع دائرة المطّلعين عليها حتى تعمّ الفائدة وتكون منطلقا لنقاشات وحوارات أوسع، يستفيد منها الاتحاد في رسم ملامح ما ينتظره من تحديات وما يمكن له فعله تعاملا مع تلك التحديات وتجاوزا لها.

وإذ نُكبر الجهد الذي قام به جميع الخبراء والأساتذة الذين قبلوا الدعوة للبحث في القضايا الشائكة التي طرحتها ورقة الملتقى من مداخل مختلفة، وكذلك كافة النقابين الذين واكبوا ورشات العمل التي تخللت الملتقى، وحرصوا على جعلها ثرية وعملية، فإننا نتوجّه بخالص الشكر إلى:

أولا) الفريق الذي أعدّ معنا التصوّر وتولى صياغة الورقة الخلفية للملتقى:

- الأستاذ مولدي الأحمر، منسق الفريق
- الأستاذ منير السعيداني
- الأستاذ سامي العوادي

ثانيا) منظمة فريدريش ايبرت التي لم تدعم فعاليات الملتقى فحسب، وإنما تجاوز دعمها إلى تجميع هذا الجهد الذي نضعه بين أيدي النقابيين والقراء عموما.

قسم التكوين النقابي والتثقيف العمالي

خلال الخمس سنوات الأخيرة عرفت العديد من البلدان العربية، ومنها تونس، أحداثا اجتماعية-سياسية كبرى وضعت موضع سؤال كل المنظومة الاقتصادية والسياسية التي سادت فيها لعقود طويلة. وقد أدت هذه الأحداث، التي أخذت اسم «الربيع العربي»، إلى نتيجتين رئيسيتين من جملة نتائج أخرى فرعية لا تحصى: الأولى سقوط نظم استبدادية عتيدة استمرت لعقود طويلة في بعض البلدان، بل سقوط بلدان أخرى بأكملها في فوضى سياسية واجتماعية عارمة مازالت مستمرة إلى اليوم. أما الثانية فهي التحديات التنظيمية والفكرية الكبرى التي طرحتها هذه الأحداث على مجمل المؤسسات غير الحكومية التي ارتبطت أجيال بنشاطها، خاصة في الحالة التونسية. ومن هذه التحديات على وجه الخصوص مسألة الخيارات المجتمعية.

لم يهتم المحللون والمراقبون بشكل مكثف إلا بالنتيجة الرئيسية الأولى، وهذا بسبب طابعها السياسي الطاغي والبريق الذي ترسله حلبات الصراع فيها، ما يجلب إليها الأنظار. لكن التاريخ الجديد يجري أيضا وبكل قوة في أعماق التطورات التي تعرفها المنظمات غير الحكومية المتأثرة بهذه الأحداث. وفي تونس تُعتبر حالة الاتحاد العام التونسي للشغل مثالا نموذجيا، يعبّر على جسامة التحديات التي ستؤثر في مستقبل تونس، بحسب الكيفية التي ستتأقلم بها هذه المنظمة العتيدة مع المستجدات الاقتصادية والسياسية والإيديولوجية الجديدة.

المبادئ النضالية العامة التي بُني عليها الاتحاد

طيلة تجربته التاريخية الطويلة رسّخ الاتحاد العام التونسي للشغل جملة من المبادئ النضالية والقواعد التنظيمية، تناسبت مع المراحل التاريخية التي مرت بها البلاد، ومع تطور الخصائص الاجتماعية للشغالين المنتمين إلى منظمته النقابية. وخلال ذلك تبلورت في ثقافته النضالية أربعة مبادئ عامة سار على هديها منذ تأسيسه:

المبدأ الأول نقابي مهني بحت، يتمثل في الدفاع عن الشغالين التونسيين بمختلف أصنافهم ضد الاستغلال والحيف الاجتماعي، والمطالبة بتحسين علاقات العمل وظروفه مهما كان القطاع.

المبدأ الثاني سياسي وطني يتجاوز طبقة الشغالين في حد ذاتها،

ليشمل القضايا الرئيسية العامة للشعب التونسي، وهو ما أعطى معنى عميقا للعبارة التاريخية الشهيرة التي توجه بها مؤسس هذه النقابة العتيدة، فرحات حشاد، إلى مجمل التونسيين: «أحبك يا شعب».
المبدأ الثالث يتعلق باستقلالية المنظمة. وقد نشأ هذا المبدأ وترسخ كقاعدة عمل تمسكت المنظمة بتثبيتها في الممارسة بحسب الظروف والامكانيات، أولا في السياق الاستعماري وثانيا في سياق الاستبداد السياسي الذي عرفته البلاد بعد الاستقلال.
المبدأ الرابع أخلاقي اجتماعي، ويتمثل في انحياز المنظمة الشغيلة بشكل ثابت إلى قيم إنسانية متأصلة في نشأتها الاجتماعية، هي العدالة والحرية والكرامة. وقد انحاز مؤسسو المنظمة النقابية لهذه القيم بوصفهم أجراء انسلخوا، في ظروف مختلفة، عن جماعاتهم القبلية والقروية والحرفية، التي كانت تحميهم قبل أن تتفكك، ليؤسسوا إطارا اجتماعيا جديدا يحمي هذه الحقوق بأدوات ومعايير جديدة.
وقد ترجم الاتحاد هذه المبادئ على أرض الواقع من خلال الدفاع المستمر عن الشغالين، عبر وسائل النضال النقابي المختلفة والمشروعة، سواء في عهد الاستعمار أو بعد الاستقلال.

تأثير العمل النقابي ووحدته على المجتمع التونسي

على المستوى التنظيمي كان للمبدأ المهني الذي تأسس عليه الاتحاد العام التونسي للشغل تأثيرا تاريخيا عميقا على البنية الاجتماعية والثقافية التونسية من ثلاثة وجوه:

الوجه الأول أن الاتحاد سار على مبدا الانتخاب الديمقراطي لقياداته، حتى وإن تأثر إلى حدود الثمانينيات بالنموذج الزعامي التاريخي الذي أرساه الحزب الحاكم على رأس الدولة. وقد ساعد هذا أجيالا من المناضلين النقابيين على التدرب على اتباع المسلك الانتخابي في الارتقاء في سلم المسؤوليات، وعدم الانزياح عن هذا المبدأ الذي خانه بسرعة الحزب الحاكم في البلاد. وقد جعل ذلك المنظمة أكثر قدرة على التماسك والوحدة حتى وإن ظلت فئتا الشباب والنساء بعيدتين عن المراكز القيادية النقابية الأولى إلى اليوم

الوجه الثاني أن تركيز الاتحاد العام التونسي للشغل على المرجعية المهنية في العمل النقابي جعله يخترق بنفوذه وإشعاعه، وبنسبة كبيرة، رواسب البنية التقليدية للمجتمع التونسي، ومنها الانتماء الجهوي والمحلي الضيق، وهذا خلافا للسلوك المزدوج الذي اتبعه الحزب الحاكم في هذا المجال، والذي تمثل في استخدام البنى التقليدية للانتشار جغرافيا ومعادات هذه الأخيرة إيديولوجيا. والنتيجة أن الاتحاد ساهم بقوة في دفع ثورة الكرامة إلى توجهات وممارسات تؤكد البعد عن الجهوية والانتماءات الضيقة.

الوجه الثالث من التجربة النقابية التونسية، وهذا يمثل خاصية تاريخية مميزة على مستوى العالم الثالث القديم والعالم العربي حاليا، هو جمع كل القوى الشغيلة في البلاد تحت راية تنظيمية نقابية واحدة. وقد لعب عنصران أساسيان، أحدهما ذاتي داخلي والآخر موضوعي خارجي، في تشبث الاتحاد بهذه الخاصية والعمل على إعادة إنتاجها لعقود طويلة:

العنصر الذاتي الداخلي يعود إلى الإرث التنظيمي التاريخي الذي بُني عليه الاتحاد أيام الاستعمار، وكان الهدف منه تجميع كل القوى في مؤسسة وطنية واحدة في مواجهة المستعمر. وقد استمر هذا الإرث ثقافة نضالية عند الشغالين الذين ظلوا يرون في الوحدة التنظيمية قوة فاعلة في مواجهة الأعراف. كما أن سعي الحزب الحاكم قبل 14 جانفي 2011 إلى توسيع قواعده باستمرار ومقاومة التفتت الداخلي، كان بالنسبة للاتحاد نموذجا وفي ذات الوقت خطرا. ولأن الاتحاد لم يكن، عكس أغلب المركزيات النقابية في العالم، تابعا لحزب بعينه أو معتنقا لإيديولوجيا محددة فقد ارتاحت أغلب الأطياف السياسية، سيما اليسارية والقومية، للانتماء اليه ولم تسع الى التنظُّم الموازي له.

العنصر الموضوعي الخارجي، وهو مركّب من مستويين:

- المستوى الأول سياسي ويتمثل في أن الدولة التونسية نشأت وهي تقاوم التفتت الجهوي والعروشي الموروث، برغم استغلال الحزب لهذا التفتت استغلالا انتقائيا في المدن والأرياف.
- المستوى الثاني ذي علاقة بطبيعة الاقتصاد التونسي في حد ذاته. ذلك أن البنية الاقتصادية التونسية موزعة بين مؤسسات صغيرة

ومتوسطة ذات أسس عائلية، وهي النسبة الأكبر، ومؤسسات ذات رأس مال أجنبي، وأخرى حكومية، وعلى الأخص في الصناعة والوظيفة العمومية. وبسبب هذه الخاصية فإن القسم الأكبر من المنخرطين في الاتحاد موظفون أو أجراء في مؤسسات حكومية، أو عمال في مؤسسات خاصة (وطنية وأجنبية) ذات طاقة تشغيلية مرتفعة نسبيا. وقد ساعد ارتباط القاعدة النقابية الواسع بالقطاع الحكومي، إضافة إلى ثقافة الوحدة والنضال، المنظمة الشغيلة على المحافظة على وحدتها وقوتها، وهو ما كانت الدولة التونسية تعتبره أيضا في صالحها.

زلزال ثورة الحرية والكرامة

كل هذه المنظومة النقابية والسياسية التونسية، وكذلك الإرث والمبادئ التاريخية التي بنيت عليها، وضعتها ثورة الكرامة والحرية موضع سؤال وتحدي، وحالة العمل النقابي تحديدا أصبحت في الصدارة.
موضوع المساءلة الأول ترتب عن انهيار منظومة الحزب الواحد، الذي وإن سمح بداية من الثمانينيات بتكوين بعض الأحزاب التي حاصرها أو دجنها، فإنه استمر يتحكم وحده في مصير البلاد. وقد حل محل الحزب الواحد المهيمن بعد الثورة التعدد الحزبي، بما يفوق حاليا الـ 200 منظمة مستقلة في هذا المجال. وهذا سيكون له تأثير كبير على تفاعل الاتحاد مع محيطه السياسي.

موضوع المساءلة الثاني ترتب عن الأول، وهو أن منظمات المجتمع المدني، ومنها مختلف المنظمات النقابية (نقابة الشغالين والأعراف والفلاحين)، أصبحت موضوع تنافس بين الأحزاب السياسية التي حصلت على حرية الوجود والنشاط. بل إن بعض الأحزاب التي وصلت إلى السلطة بعد الثورة انتبهت إلى حجم ثقل الاتحاد العام التونسي للشغل في الحياة السياسية التونسية، وحاولت تحجيمه بالاختراق أو بالمواجهة العنيفة أو بتشجيع التعدد النقابي.

موضوع المساءلة الثالث تمثل في أن الكثير من المنظمات غير الحكومية

وغير النقابية أصبح اليوم يقوم بوظائف تُنافس الدور الإضافي للاتحاد العام التونسي للشغل، وهو الدفاع عن الطبقات المهمشة ومساعدتها.

موضوع المساءلة الرابع يتعلق بالتقاليد التنظيمية الداخلية التي رسختها المنظمة منذ عقود، خاصة فيما يتعلق بآليات العمل والحوكمة، وبمسألة تجديد النخب النقابية وإدارة العلاقات مع الأحزاب والجمعيات والمؤسسات الحكومية والدولية. والجديد في هذه المسألة هو أن المحيط السياسي والاجتماعي والثقافي والاقتصادي والدولي الذي تدربت المنظمة الشغيلة لعقود على التعامل معه قد بدأ يتغير وبخطى سريعة. وتأسيسا على ذلك فإن المنظمة الشغيلة مطالبة في المستقبل بالتفاعل مع هذه المستجدات، ليس من منظور خارجي فقط بل من منظور داخلي أيضا، ما يعني أنها أصبحت مدعوة للتفكير في إعادة الهيكلة الداخلية بما يتناسب مع متطلبات هذه التحديات.

أما موضوع المساءلة الخامس والأكثر إرباكا للاتحاد بصفة خاصة فهو التوجه الليبرالي الأقصى الذي سارت فيه السلطات المتعاقبة بعد الثورة والقوى الاجتماعية المناصرة لتوجهها، بما نتج عنه من تغيير في توازنات سوق الشغل وقوانين الاستثمار والسياسات الاجتماعية، والمس من مبادئ تضامنية رُوعيت طوال العشريات الفارطة. وهو ما يهدد بوضع التقاليد النقابية التي تأسس عليها الاتحاد موضع مراجعة.

لقد ترتب عن كل هذه التحولات والمساءلات مفارقة تنظيمية واعتبارية جديدة وضاغطة على المنظمة النقابية، مفادها أنه في حين زاد الضغط السياسي على الاتحاد كي يتخلى عن بعض ثوابته النضالية النقابية والوطنية، زاد عدد المحتاجين لمظلته الاعتبارية – بسبب تشتت الأحزاب وضعف تأثيرها- لتحقيق بعض مطالبهم، وتطورت ممارسات نضالية وأشكال تضامنية وحركات اجتماعية احتجاجية ومطلبية جديدة تقاطعت مع مجال مسؤوليات الاتحاد التاريخية، فتداخلت مع تحركاته أحيانا وتخالفت معها أحيانا أخرى، ما يدعو المنظمة الشغيلة إلى إعادة إعمال الفكر في هذه القضايا وبلورة أجوبة على تحدياتها.

لم تكن مجمل هذه الهواجس غائبة عن ذهن قيادة الاتحاد العام التونسي للشغل منذ 2011، حتى وإن تأخرت في طرحها بشكل منظم لانشغالها بكبريات أحداث الثورة التونسية. ولذلك فقد حددت لهذا الملتقى العلمي هدفا مزدوجا يستجيب لهذه الهواجس: أولا تلمُس أجوبة نظرية من أكاديميين على الأسئلة التي يطرحها العمل النقابي في تونس في سياق ثورة الكرامة، وثانيا محاولة بلورة أجوبة عملية للمقترحات النظرية بوسيلة ورشات العمل، التي سترافق جلسات هذا الملتقى، والتي ستحضرها وتنشطها القيادات النقابية الأولى للاتحاد العام التونسي للشغل قصد الخروج بأفكار مفيدة.

مولدي الأحمر

المداخلات



مداخلة 1

الاتحاد العام التونسي للشغل في سياق ثورة الكرامة
ثوابت التأسيس، تحول السياقات وتحديات التأقلم

مولدي الأحمر
أستاذ علم الاجتماع والأنثروبولوجيا / معهد الدوحة للدراسات العليا

مقدمة

منذ سنة 2011 كنت كلما التقيت بالأصدقاء النقابيين إلا وتطرقنا إلى الموضوع الذي سيتناوله اليوم هذا الملتقى بالنظر والتحقيق، كما يقول ابن خلدون. وأنا سعيد اليوم بأن الموضوع أخذ طريقه إلى النقاش العلني العلمي والعملي، كما تشير إلى ذلك عناوين المداخلات وأصحابها والورشات والمشرفين عليها. ففي خضم الأحداث التي تلت انهيار منظومة الحكم الاستبدادي التي شيدها وصقلها بن علي، بدأت تلوح ملامح منظومة سياسية-ثقافية-اقتصادية جديدة لم يصمم الاتحاد تاريخيا، على الأقل من وجهة نظري، كي يشتغل في إطارها ويتأقلم مع مقتضياتها الفكرية والتنظيمية والسياسية. والملامح الأساسية للمنظومة أو التشكيلة التي أقصدها هي التالية:

1- نهاية الدولة المستبدة المحتكرة للفضاء العام، وتبعا لذلك انهيار الاستقطاب الثنائي الذي استمر أكثر من 50 سنة من تاريخ تونس المستقلة : الدولة-الحزب / الاتحاد

2- استرجاع القوى الاجتماعية التونسية المختلفة لحريتها في التنظُّم المدني الحزبي و الجمعياتي و النقابي، وحقها في السعي إلى تحقيق أهدافها الخاصة بشكل مستقل وسلمي بما لا يخالف المبادئ الدستورية المتفق عليها. وقد ترتب على هذا بروز ما يسمى بالحركات الاجتماعية التي لم يعد تشكلها ممنوعا ونشاطها مقموعا.

3- اكتساب التونسيين لحرية التفكير والحق في ممارسته ونشره بالوسائل السلمية في الإطار الدستوري، بما يسمح بالتأثير المباشر على الرأي العام وعلى خيارات الأفراد.

4- اكتساب مبدإ التداول في تقلد المسؤوليات قيمة ثقافية وأخلاقية

عالية، ما وضع بشكل راديكالي المرتكزات التقليدية للقيادة أو الزعامة موضع سؤال.

5- اكتساب الفكر اللبرالي دعامة ثقافية وإيديولوجية جديدة (بعد انهيار المنظومة الاشتراكية) ترتبت عنها، في بلد عانى كثيرا من تسلط الدولة نتيجتان:

-توجه قوي من طرف النخب نحو تفضيل التقليص من تدخل الدولة في الحياة العامة، وشمل هذا التوجه بشكل ملتبس وغامض الاقتصاد.

-ظهور تحولات اجتماعية في عالم الاقتصاد والعمل قد تُغير في مدى متوسط، وبشكل ملموس، من مفهوم وآليات العمل النقابي.

6- بناء على ما تقدم بدأت غمامة التشابه والتماثل بين مكونات المجتمع التونسي، تلك التي كانت تسمح بالحديث باسم تكتلات ضخمة (الحزب وجمهوره العريض الوهمي أو الحقيقي ذي الأصول المتنوعة جدا، والاتحاد وجمهوره العريض ذي الأصول المختلفة جدا أيضا)، ترتفع شيئا فشيئا لتبرز الاختلافات في الخصائص والمصالح والمرجعيات، ما وضع موضع سؤال المفاهيم والطرق التقليدية في حشد الأنصار والمنتمين وخلق التكتلات والتوافقات، سواء الحزبية أو الجمعياتية أو النقابية.

سؤالي هو التالي: تاريخيا وفكريا وتجريبيا هل كان الاتحاد مصمما للتأقلم مع هذا المنعرج التاريخي الذي عرفته بلادنا منذ 2011؟

أعترف أنه ليس من السهل علي الإجابة بدقة على هذا السؤال الشامل، لأن تفاصيله متشعبة، ومجال الإجابة عليه هنا ضيق، والدراسات التي تناولته بشكل مباشر تُعد على الأصابع. ومن المؤكد أن زملائي سيعودون في مداخلاتهم إلى الموضوع بالتنقيب والبحث والإثراء.

ومع ذلك فسأحاول الإجابة وفق المخطط التالي:

- أولا، سأعرض الركائز الأربعة (البعض يقول ثلاثة) التي بنى عليها الاتحاد مفهومه للعمل النقابي وظل يحاول التمسك بها إلى اليوم.

- ثانيا سأتفحص باختصار شديد السياقات المختلفة التي حاول الاتحاد أن يلتزم خلالها بهذه المبادئ التأسيسية، وتأثير هذه السياقات الاجتماعية الشاملة على كيفية ممارسته العملية لهذه المبادئ. وبما أن القطبين التاريخيين الذين صنعا الحياة السياسية والاقتصادية في تونس كانا الدولة-الحزب من جهة، والاتحاد من جهة أخرى فإن تحليلي ستتخلله مقارنة بين المسارين التاريخيين لهذين القطبين.
- أخيرا سأعود إلى منعرج ثورة 2011 وما أحدثه من تغيرات في المنظومة العامة للحياة الاجتماعية-السياسية التي سادت في تونس وتعود الاتحاد على العمل في إطارها، وذلك لشرح التحديات التي فرضتها هذه المنظومة الجديدة على رؤيته للعمل النقابي ومستقبله، ومن ثم إثارة أسئلة للنقاش بشأن كيفية استجابة الاتحاد لهذه التحديات.

أربع مرجعيات

من وجهة النظر السوسيوتاريخية نشأ الاتحاد كمنظمة اجتماعية من نوع جديد في سياق اجتماعي له بعدان أساسيان تبلورت في إطارهما المرجعيات المركزية للاتحاد في فهمه وتصوره للعمل النقابي:

البعد الأول من هذا السياق كان خضوع البلاد التونسية للاستعمار، وتساوي أغلب التونسيين أمامه في المذلة والاستغلال. هذا البعد ولّد عند النقابيين الذين أسسوا الاتحاد فكرة تلازم ثلاثة ركائز في العمل النقابي الذي بدأوا يخوضونه منذ 1924 :

-1 الوطنية في النضال، وكانت تعني في ذلك السياق مقاومة الاستعمار والعمل على استقلال البلاد. سنرى كيف تطورت هذه الفكرة في سياقات مختلفة.
-2 عدم اعتبار العمال القاعدة الاجتماعية الوحيدة للعمل النقابي التحرري، والتوجه بالخطاب إلى جميع الأجراء دون تخصيص، أي إلى كل مكونات الشعب: كلمة فرحات حشاد التي خلدت ذكره كانت:

«أحبك يا شعب». وعمليا انتمت إلى الاتحاد في بداية نشأته فئات اجتماعية تعمل بشكل مستقل لمصلحتها الخاصة، مثل الحرفيين والتجار الصغار وغيرهم، بل أن أحد قادته الشرفيين كان فقيها وإماما من عائلة تعد ميسورة في ذلك الوقت.

3- اشتراط الاستقلالية في العمل النقابي لفك الارتباط مع الاستعمار وكذلك مع المنظمات التي كانت مرتبطة به أو تلتقي معه في بعض الأفكار (مثل فكرة الوطن). وسنرى أيضا كيف ستتطور هذه النقطة.

البعد الثاني في هذا السياق كان سوسيولوجيا-أنثروبولوجيا، إن صح التعبير. ومضمونه أن المنظمة النقابية التونسية، مثلها مثل جميع النقابات الأخرى في العالم، نشأت للدفاع عن أجراء مشكلتهم ليست فقط أنهم مستغلون في عرق جبينهم، ولكن أيضا كونهم أفرادا انسلخوا عن قراهم الفلاحية ومجموعاتهم البدوية المفقرة، والتي كانت تسود فيها -على الأقل إيديولوجيا- قيم العدالة والاستقلالية والكرامة، ليجدوا أنفسهم في ظروف جديدة، لا تمنحهم الكرامة ولا يمكن الدفاع فيها عن قيم الكرامة إلا بوسائل التنظيم المهني النقابي الحديث. وهنا التقى هؤلاء العمال بالتيارات الفكرية العالمية الجديدة التي تدافع عن نفس المعايير ولكن بأدوات ومفاهيم حديثة. الكل يعرف قصة حياة محمد علي الحامي بين ألمانيا وتونس[1] .

4- من هذا البعد تشكلت القاعدة الرابعة التي يقوم عليها العمل النقابي في تقاليد الاتحاد العام التونسي للشغل، وهي الدفاع عن الأجراء مهما كان نوعهم بمفاهيم العدالة والحرية والكرامة، وهي المفاهيم التي نجدها على فم جميع النقابيين، ليس في تونس فحسب بل في العالم أجمع حيث نشأت جميع تكتلات العمال بهدف مقاومة نمط المجتمع الرأسمالي الذي لا يعترف، من ناحية المبدأ، بهذه القيم غير النفعية.

عندما حصلت تونس على الاستقلال كان ذلك بمثابة المنعرج الجديد

[1]Gerhard Höpp, Muhammed Ali à Berlin, étude complétée par Joshua Rogers et Kathrin Wittler, Tunis, Fondation Friedrich Ebert, 2009. http://festunis.org/media/2010/Publications/10_WEB_Pub_FES_Ali.pdf

الذي دخله الاتحاد العام التونسي للشغل على مستوى تفعيل هذه الركائز الأربعة.

لقد تحولت شحنة الوطنية من سلاح ضد الاستعمار إلى سلاح من أجل تثبيت الاستقلال. ولأن الاتحاد العام التونسي للشغل ناضل من أجل قيام دولة تونسية مستقلة، فقد تقاطع في نضاله مع نضال فئات اجتماعية أخرى انتمت إليه من هذا الباب. لكن هذا الانتماء كان مزدوجا لأن قسما كبيرا من هذه القوى كان في نفس الوقت منتميا إلى أهم حزب في ذلك الوقت، الحزب الحر الدستوري التونسي الجديد، وهو حزب كان له نفس مشروع الدولة المستقلة، و يبحث عن جمع كل المنظمات الوطنية تحت سيطرته وتحت زعامة قائده الأوحد، والذي سيبقى كذلك لعقود. هذه الخاصية السوسيو-سياسية للاتحاد العام التونسي للشغل، أي كونه يفكر في بناء دولة مستقلة، يراها شرطا لتحقيق مصالح الأجراء[2]، وكونه في نفس الوقت مُخترقا من أهم حزب في البلاد له نفس الطموح وله نفس الإمكانيات لتحقيق ذلك، حددت ولفترة طويلة ليس فقط تاريخ تطور العمل النقابي ومفاهيمه في تونس، ولكن إلى حد كبير طريقة إدارة المنظمة النقابية العتيدة للنشاط النقابي في حد ذاته:

-1 انخرط الاتحاد العام التونسي للشغل بشكل مباشر في بناء دولة جديدة المسافة فيها بين السياسي والنقابي ضئيلة جدا، وهو ما سيشكل بؤرة توتر مستمرة في علاقة الاتحاد بالدولة. وحتى تدركوا إلى أي مدى تلبست هذه الفكرة بالنقابة، إليكم هذه القولة المعبرة للمسؤول الأول في هذه المنظمة سنة 1956 السيد أحمد بن صالح: « عقيدتنا (أي عقيدة الاتحاد العام التونسي للشغل) ...أن الوحدة القومية يجب أن تكون وحدة شعبية تنظمها وتوجهها قوة سياسية موحدة، وتنشط بها قوة اقتصادية موحدة متينة الصلة بالقوة السياسية[3].»

-2 بسبب هذه المشاركة الفاعلة للاتحاد في بناء الدولة التونسية،

[2] أنظر: البرنامج الاقتصادي للاتحاد العام التونسي للشغل، المؤتمر القومي السادس، تونس، مطبعة التليلي، 1956 (مقدمة المشروع)

[3] أحمد بن صالح، مذهبنا، في: البرنامج الاقتصادي للاتحاد العام التونسي للشغل، المرجع السابق

فإن مرجعيات العدالة والكرامة التي يدافع الاتحاد بمقتضاها عن مصالح الشغالين قد تلبست بمفهومه للدولة ولعلاقته بها. فالدولة عند الاتحاد التي يشارك في بنائها ينبغي أن تكون دولة راعية تعمل على توزيع الثروات بالعدل وتستثمر الموارد العامة في مصلحة الشعب[4]، وهي فكرة تحيل إلى المبادئ الأولى التي بنى عليها الاتحاد عمله النقابي والتي وجد لها صدى في النظم الديمقراطية الاجتماعية السائدة في البلدان السكندنافية، وهي فكرة كانت مُساندة من طرف أهم نقابة عالمية انخرط فيها الاتحاد وهي السيزل.

3- ولأن الاتحاد والحزب، الذي بدأ بالانصهار في الدولة، يتقاطعان في ثقافة القيادة، ويشتركان في تجربة تنظيم العمل الجماعي، ويستهدفان في أحيان كثيرة نفس الأوساط الاجتماعية، فإنهما تطورا على المستوى التنظيمي تقريبا بشكل تناظري محليا وجهويا ووطنيا، مع اعتبار انحسار كثافة الانخراطات في الاتحاد بحسب توسع نسيج الأجراء من منطقة إلى أخرى وبمراعاة لتقاطع الجغرافيا والمهنة.

4- ولأن الدولة التي شارك الاتحاد في بنائها بقوة كانت -وفي الواقع لازالت- أهم مشغل للأجراء، فإن علاقته القوية بهذه الدولة، وتبعيته لدواليب عملها ماليا، كانت تفرز باستمرار توترا يصل أحيانا إلى حد الأزمة الخطيرة[5].

5- بسبب شبه التناظر الاجتماعي والتنظيمي، والاشتراك في نفس المبادئ الثقافية للقيادة، تحول الاتحاد والحزب-الدولة إلى قطبين مميزين، جذرهما الاجتماعي مختلط إلى حد كبير (الخلايا الدستورية المهنية)، وكلاهما يؤمن بضرورة وحدة التمثيل التنظيمي والفكري، لكن نخبهما القيادية يتواجهان لتكريس مبادئ متنافرة (الحزب

[4] المرجع السابق، مقدمة المشروع.

[5] Allouche, S., UGTT, de Hached à Nobel, témoignage, Tunis, CAEU Med Ali Editions, 2016, chap. 6 et 7

الذي تسعى نخبه المتنفذة اجتماعيا وإلى حد ما ماديا إلى احتكار الدولة والموارد، وفي المقابل النقابة ونخبتها التي يسعى قسم منها على الأقل إلى الاستقلال والدفاع عن حقوق الأجراء)، ويمارسان ذلك التنافر عبر آليات يشخصنها زعماء بينهم علاقات حميمية-تصارعية كثيرا ما تؤدي إلى أحداث دراميةٌ[6] .

هذه المبادئ النقابية وهذه العلاقة الوثيقة بدواليب الدولة وفي نهاية الأمر الحزب الوحيد في البلاد، استمرت حوالي عقدين من الزمن، لم يكن خلالها مطروحا على الاتحاد التفاعل الكثيف والواضح مع محيطه السياسي الخارج عن نطاق هذه العلاقة. فقد كان مشروع الستينيات مشروع الاتحاد، وقد تلقفت قيادة الحزب هذا المشروع لينخرط الطرفان في تنفيذه بشكل كاد أن يجعلهما كتلة واحدة (هناك من يزعم أن أحمد بن صالح كان طرح فكرة دمج الحزب في الاتحاد بينما طرح بورقيبة فعليا ضم جميع المنظمات الوطنية تحت قيادة الحزب)، وهذا التقارب العضوي حدث رغم أن زعيمين من زعماء الاتحاد التاريخيين (التليلي والحبيب عاشور) أزيحا عن قيادة النقابة بسبب رفضهما سياسة الهيمنة المباشرة للحزب الذي كانا في نفس الوقت من قادته.

ملخص لكيفية تأقلم الاتحاد مع هذه الفترة وفق مبادئه الأربعة التي بني عليها :

- انخرط الاتحاد بقوة في بناء الدولة من باب الشراكة في بناء مصير البلاد، وإذن واصل ممارسة مفهومه للعمل النقابي دون انفصال عن مجال السياسة.
- ضمَن مبادئ الرعاية والمساواة والتوزيع العادل للثروات لمؤسسات الدولة التي شارك في بنائها. وبذلك تمسك بمبادئه وقيمه الأولى ذات الأصول الثقافية والأنثروبولوجية العميقة.
- بحكم مشاركته في بناء دولة الرعاية والمساواة المشغلة لأكبر عدد ممكن من القوة العاملة، توسعت قاعدته الاجتماعية وترسخت في

[6] راجع الوصف الذي قدمه الصادق علوش لآخر لقاء دار بين بورقيبة والحبيب عاشور قبل الإفراج عنه سنة 1983، المرجع السابق، ص ص 173-175

مجال الوظيفة والمؤسسات الاقتصادية العامة (التعليم، الصحة...)
- واصل الاتحاد تمسكه بالاستقلالية رغم تبعيته المالية لدواليب الدولة[7] وانخراط الكثير من قادته في الحزب-الدولة (أحمد بن صالح، الحبيب عاشور، أحمد التليلي)

منعرج السبعينيات

بعد سقوط تجربة التعاضد بدأت منظومة اقتصادية-سياسية مختلفة ترى النور. هذه المنظومة الجديدة لم تسجل تحولا فارقا في مفاهيم العمل النقابي أو السياسي لدى كل من الاتحاد والحزب- الدولة ، لكنها تضمنت ثلاثة عناصر جديدة مهمة للغاية:

أولا، استعادت نخبة الحزب-الدولة زمام المبادرة الإيديولوجية، فتخلت عن مشروع الاتحاد العام التونسي للشغل، وتولت إرساء التوجه الاقتصادي-الاجتماعي الجديد للبلاد معتمدة على الفئة الناشئة للأعراف وعلى المستثمرين الأجانب. وقد تجسد ذلك عمليا في خيار التوجه بحذر نحو اللبرالية الاقتصادية، وفي الارتباط مباشرة بشروط الصناديق الدولية للاستثمار كما سيحدث ذلك بشكل لافت في الثمانينيات.

ثانيا، تشكلت مسافة إيديولوجية وسياسية أكثر وضوحا بين الدولة-الحزب والاتحاد العام التونسي للشغل، ليصبحا القطبين الوحيدين الذين يُعدّلانِ بعلاقاتهما إيقاعات الحياة السياسية في البلاد.

ثالثا، ظهرت تيارات سياسية جديدة في البلاد، (بعضها وليد حركة آفاق القديمة، وبعضها ذو لون إسلامي، بينما تشكل القسم الآخر نتيجة الأزمة السياسية التي أصابت القطب السياسي المقابل للاتحاد (تجذر الاستبداد داخل الحزب-الدولة، شيخوخة الزعيم، ظهور تيارات معارضة داخل هذا التنظيم)
امتدت هذه الفترة قرابة عقدين من الزمن، وهي في رأيي الفترة التي

[7] كان الاتحاد يحصل من طرف الخزينة العامة للدولة على قيمة انخراطات الأجراء في القطاع العام مقتطعة مباشرة من رواتبهم.

اختمرت وتشكلت خلالها، أحيانا بشكل درامي وعاطفي كبير، ذاكرة العمل النقابي وفنون ممارسته التي نراها لدى نخبة الاتحاد الحالية. وفي هذا السياق كان لابد للنقابة من تكييف مبادئها الأساسية الأربعة مع هذه المرحلة.

-1 في بداية هذه المرحلة تراجع البعد السياسي الصريح في مفهوم الاتحاد للعمل النقابي، وأخذ مكانه في الأهمية الجانب المطلبي. لقد شكل مطلع السبعينيات بداية توسع الاستثمار الرأسمالي الأجنبي في تونس (قانون 1972)، الذي كان يبحث عن التشجيعات الجبائية واليد العاملة الرخيصة. وقد تأقلم الاتحاد مع هذا الوضع بأن ركز جهده على المسائل التنظيمية والقانونية الحمائية والمطلبية[8].
-2 تحول الاتحاد إلى شريك من نوع جديد يتفاوض مع الدولة والأعراف على مزايا ونواقص سياستها التشغيلية والاجتماعية عبر عقد اجتماعي شامل[9].
-3 حاول الاتحاد دعم استقلاليته في مرحلة أولى لكنه تحت الضغط الكبير ووفقا لعلاقته العضوية بالحزب-الدولة اضطر بين 1981 و1987 -موحدا ثم منقسما- إلى المساندة السياسية لهذا الأخير[10] .
واسمحوا لي هنا أن أقدم ملاحظة أنثروبولوجية: بسبب تشارك الاتحاد والحزب في نفس المفهوم الزعامي للقيادة ، وبسبب كثافة العلاقة الشخصية والسيكولوجية بين قائدي القطبين التنظيمين الوحيدين في البلاد (الحبيب عاشور وبورقيبة)، فإن مسافة استقلالية المنظمة الشغيلة عن الدولة-الحزب كانت تقاس بمدى تقارب أو تباعد الزعيمين، وبقدرة كل منهما على حشد أدوات الضغط ومسرحتها. ففي مقابل الزعيم وأنصاره كان هناك زعيم وأنصاره، «والرخ لا» - كما يقول أبناء الاتحاد- من الطرفين.
-4 تبنى الاتحاد أخلاقيا وأحيانا عمليا قسما من مطالب القوى الاجتماعية التي نشأت من مخلفات فشل التجربة التعاضدية

[8] أنظر الإنجازات القانونية الحمائية التي حققها الاتحاد في تلك الفترة، في، الصادق علوش، المرجع السابق، ص.ص. 83-105
[9] نفس المرجع، صص. 106-110
[10] شارك الاتحاد في الانتخابات التشريعية المتعددة والأولى في البلاد سنة 1981 إلى جانب الحزب الاشتراكي الدستوري، وكان نصيبه 27 مقعدا في البرلمان

وتأثيرات التوجه الاقتصادي اللبرالي، أو تلك التي انفصلت عن الحزب-الدولة في حد ذاته. لكن قيادته –في رأيي- كانت إلى حد ما مدفوعة دفعا إلى ذلك، لأن القاعدة الاجتماعية للاتحاد بدأت تتغير عبر استيعاب المنظمة لأجراء جدد، بعضهم آت من الحركة الطلابية ومن تيارات ديمقراطية تحررية (شارك الاتحاد في تأسيس الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الانسان عن طريق النقابي اليوسفي).

ملخص المرحلة 1970-1987

- انتقل الاتحاد من مصمم أصلي للدولة وللنموذج المجتمعي إلى شريك اجتماعي في سياسة الأجور والحماية الاجتماعية.
- أصبح مطلبيا بالأساس، مدافعا عن الأجراء وفق مفاهيم العدالة والمساواة والكرامة.
- بقي وفيا لفكرة الاستقلالية، و كرس ذلك رمزيا من خلال خروج زعيمه من الديوان السياسي للحزب-الدولة سنة 1977.
- بدأ يكرس ممارسة مختلفة للمضمون السياسي الذي يعطيه للعمل النقابي، تمثل في توجهه المتزايد نحو التفاعل مع مطالب التيارات الاجتماعية والسياسية الجديدة التي نشأت في محيطه الجديد.

اسمحوا لي الآن بملاحظتين.

-1 الملاحظة الأولى هي أن هذه المرحلة انتهت في النصف الثاني من الثمانينيات، وخلال كل هذه الفترة والفترة التي سبقتها كان الاتحاد يشتغل تنظيميا وقياديا بشكل يكاد يكون متناظرا مع الحزب-الدولة. وقد حاول هذا الأخير استعمال تلك الروابط للتأثير على استقلالية الاتحاد وعلى مفهومه للعمل النقابي. وهنا نلاحظ أن أخطر الأزمات التي مر بها هذا الأخير كانت تستهدف قناعة اشترك فيها مع الحزب-الدولة، وهي بالنسبة للاتحاد احتكار شرعية تمثيلية الأجراء فكرا وتنظيما، لأنها تُجسد بالنسبة له مبدأ وحدة الشغالين أمام الاستغلال، في مقابل احتكار الحزب

للحياة السياسية لأنه يعتبر ذلك شرطا من شروط وحدة الأمة أمام نوازع الانقسام والتشتت (بورقيبة: الشيطان النوميدي). وفي كلا الحالتين كان هناك دائما زعيم. لكن خلال ثلاثة عقود من حكم زعيم الحزب-الدولة (بورقيبة) أزيح 3 زعماء للاتحاد من مناصبهم بتدخل من خارج المنظمة وبنفس الأسلوب: أحمد بن صالح، أحمد التليلي والحبيب عاشور، هذا إضافة إلى مؤسس الاتحاد الذي أزاحه المستعمر بوسيلة الاغتيال.

2- الملاحظة الثانية هي أن الانشقاقات التي عرفها الاتحاد طيلة هذه الفترة لم تكن نابعة من مستجدات مهنية قوية طرأت على عالم الشغل والأجراء الذي يدافع عنه، أو من علاقته بالقوى السياسية والجمعياتية التي بدأت بالتشكل خارج الرقابة المباشرة للحزب-الدولة، بل من طبيعة علاقته بهذا الحزب الذي ينتمي إليه قسم من قادته.

منعرج آخر الثمانينات

بعد نوفمبر 1987 تبلورت منظومة سياسية-اقتصادية لم تقطع مع الماضي لكن النظام الجديد أضاف لها بصمته الخاصة.

1- تأكد التوجه اللبرالي التنموي للسياسة الاقتصادية المتبعة في صالح أقلية اجتماعية انفردت بالفصل في الخيارات التنموية العامة.
2- انغلق النظام السياسي على نفسه رغم التعددية الحزبية الشكلية، واستعمل العنف ضد كل القوى الديمقراطية، ليتحول المتنفذون فيه إلى شبه عصابة مافيوزية، ما شوه اقتصاد السوق مفهوما وممارسة.
3- جرى التضييق الأقصى (بالمنع و/أو بالسجن) على المنظمات الحزبية والجمعياتية المستقلة التي تُقاسم الاتحاد قيمه في العدالة والحرية والكرامة. وقد نتج عن ذلك تبلور حركات اجتماعية، لا أحد يتحكم فيها، تقاوم سلبيا أو فعليا حالة الحرمان والاستبداد.
4- بفعل تراكم سياسة السبعينيات، وانخراط تونس بداية من

منتصف الثمانينيات في سياسة إعادة الهيكلة البنيوية للاقتصاد والمؤسسات والتشغيل، بدأ عالم الاجراء، الذين يصبو الاتحاد إلى ضمهم وتمثيلهم، يتغير كما وكيفا (بعض التقديرات تقول أن عدد المنخرطين في الاتحاد قد لا يتجاوز ال 20% من مجموع القوة الشغيلة، وعدد العمال في القطاع الخاص انتقل من بضعة آلاف في فجر الاستقلال إلى 650 ألف سنة 2015.

تطور نسبة السكان النشطين في تونس حسب القطاع

القطاع	1960 %	1980 %	1990 %	2010%	وعدد الأجراء بالألف
الفلاحة والصيد البحري	45	31.3	25.2	17.9	588
الصناعات التحويلية	6.9	16.0	20.1	19.2	598
الصناعات غير التحويلية	17.4	17.0	14.5	14.8	485
الخدمات التجارية	17.1	19.5	22.7	31.9	1044
الخدمات الإدارية	13.3	16.3	17.5	17.2	563

الشكر الموصول للصديق حمادي التيزاوي الذي مدني بهذه الأرقام قبل نشر ها .

كيف تأقلم الاتحاد مع هذا السياق الجديد؟

- تخلى -ولكن ربما ليس نهائيا!- عن طموحه الأصلي في تصميم الدولة وتحديد الخيارات التنموية للبلاد (في كثير من المرات راودت بعض قيادات الاتحاد فكرة إنشاء حزب عمالي، وأظن أن هذا له علاقة بمفهومه الأصلي للعمل النقابي الذي لا يخلو من طموح للحكم.)
- تراجع عن ممارسة القيادة الزعامية المتفردة في العمل النقابي. وهنا تواصل التناظر مع الطرف المقابل تبعا للتطورات التي

جـرت داخلـه. إذ أنـه أصبـح لنـا مـن جهـة رئيس بيروقراطـي أمنـي ليـس لـه مواصفـات الزعامـة، ومـن جهـة أخـرى أمنـاء عامـون يسـتمرون –مثـل رئيـس الدولـة– في مناصبهـم لفـترات طويلـة «دون مشـاكل» ويسـاندون سياسـيا، إلى حـد مـا وعنـد الطلـب، الطـرف المقابـل. ومثلمـا بـدأ نمـط العمـل البيروقراطـي يسـيطر عـلى أجهـزة الحكـم وعـلى مختلـف مسـتويات التنظيـم داخـل الحزب–الدولـة، بـدأ أيضـا منـذ التسـعينيات نفـس النمـط يخيـم عـلى دواليـب عمـل قيـادة الاتحـاد. سـنرى أن الديناميكيـة الداخليـة لهـذا الأخـير كانـت رغـم ذلـك مختلفـة، وأنـه سـتكون لذلـك نتائـج مهمـة جـدا عـلى الأحـداث سـنة 2011.

– لـم يتخـل الاتحـاد عـن فكـرة الوحـدة التمثيليـة للعمـل النقابـي، وبقـي يشـترك في ذلـك مـع الحـزب –الدولـة، رغـم أن هـذا الأخـير اسـتعمل دائمـا آليـة الانشـقاق الداخـلي للضغـط عليـه.
– خفّف الاتحاد من دفاعه الصريح عن الاستقلالية.
– تـرك البـاب مفتوحـا لاسـتيعاب القـوى الاجتماعيـة التحرريـة في نسـيجه التمثيـلي، دون تبنـي مطالبهـا علنـا.
– بـدأ يفكـر جديـا في التغـير الحاصـل في مجـال العمـل وفي خصائـص قاعدتـه الاجتماعيـة (قسـم الدراسـات).

منعرج 2010–2011

قبـل أن أعـرض عليكـم أهـم خصائـص هـذا المنعـرج التاريخـي الجديـد في حيـاة تونـس والاتحـاد العـام التونسـي للشـغل تحديـدا، عـلى الأقـل مـن وجهـة نظـري، والتحديـات التـي يضعهـا أمـام المنظمـة الشـغيلة ، أحـب أن أشرح مسـألة مهمـة لـم أتعـرض لهـا في هـذه الورقـة وبقيـت مخفيـة في ثنايـا التشـخيص والتحليـل: الديمقراطيـة داخـل الاتحـاد. لقـد تركتهـا إلى الأخـير لأنني أظـن أنهـا تشـكل أحـد مفاتيـح مـاضي ومسـتقبل الاتحـاد في مقابـل القطـب التاريخـي الآخـر الـذي انهـار، أعنـي الدولة–الحـزب.

في مؤتمـر الاتحـاد سـنة 2011 قـال الأمـين العـام المتخـلي السـيد عبـد السـلام جـراد في اللائحـة العامـة التـي قدمهـا مـا يـلي:

« ولعل المتأمل في التاريخ يلمس بوضوح أن الحركة النقابية تأسست في العشرينيات، أي مع تأسيس الحزب القديم، وعايشت الحزب الاشتراكي الدستوري، ثم التجمع الدستوري الديمقراطي، ولكن أين هي تلك الأحزاب؟ لقد اندثرت جميعها وظل الاتحاد العام التونسي للشغل صامدا شامخا واقفا في وجه كل محاولات الاحتواء والتدجين...إن صمود الاتحاد العام التونسي للشغل راجع بالأساس إلى طبيعة العمل النقابي وإلى الخيارات التي قام عليها، والتي كانت في العموم المنارة التي تهدي النقابيين إذا ضلوا السبيل: التلازم في النضال بين البعدين الوطني والاجتماعي، استقلالية الموقف، ديمقراطية القرار، حرية النشاط[11].»

أظن أن هذا التفسير ليس خاصا بالسيد عبد السلام جراد، فاللوائح لا تكتب بناء على وجهات نظر خاصة. سأعود بعد قليل إلى عنصر أساسي موجود في الاتحاد ويفسر إلى حد بعيد ديمومته، لكن السيد جراد لم ينتبه إليه، أو ربما بخسه حقه الذي هو عالي القيمة، وظهرت حساسيته في ثورة 14 جانفي. لكنني قبل ذلك سأحاول أن أقيس متانة هذا التفسير بالممارسات التاريخية الفعلية للاتحاد في مواجهة مختلف التحديات التي شرحتها، وذلك للتأكد من صدقية هذا التفسير.

- **أولا** رأينا أن الاتحاد لم يكن مستقلا طيلة تاريخه في نشاطه وخياراته، على الأقل خلال العشريتين الأولى والثانية وخلال الفترة العصيبة لنظام بن علي. لقد كان مرتبطا عضويا بالحزب-الدولة. وهكذا كانت الاستقلالية، من الناحية العملية، مطلبا مبدئيا أكثر منها ممارسة فعلية. وخلال أصعب فترة ناضل الاتحاد فيها جديا من أجل الاستقلالية، أقصد منتصف السبعينيات إلى غاية منتصف الثمانينيات، كان الصراع على الاستقلالية يجري بوسيلة المواجهة بين زعيمين عدوين حميمين[12].

[11] الاتحاد العام التونسي للشغل، وثائق مؤتمر طبرقة، تونس، 2011، (اللائحة العامة)
[12] أنظر تفاصيل هذه العلاقة في : محمد الصياح، الفاعل والشاهد، حوار مولدي الأحمر، تونس سيراس للنشر، 2011

- **ثانيا** رأينا أن حرية النشاط النقابي لم تكن إلا شعارا، وأن الاتحاد كان يشترك مع القطب المقابل في عقيدة وحدة التنظيم والعمل سواء النقابي أو السياسي، فكلا القطبين يرى التعددية خطرا، رغم أن النظام كان يستعمل آلية الانشقاق من حين لآخر للضغط على المنظمة النقابية.

من زاوية النظر هذه لم تكن ديمومة الاتحاد نابعة من استقلاليته الحقيقية عن أهم قطب سياسي مقابل له، ولا من إيمانه بحرية النشاط النقابي، وربما لو أنه حاول فرض استقلاليته التامة عن الدولة-الحزب أو أنه «سمح» فكريا وعمليا بالتعدد النقابي لما صمد طويلا مثلما صمد، وبقي هو حيث اندثر القطب المقابل.

- فيما يخص عقيدة التلازم بين الدفاع عن الشغالين والاهتمام بالشأن الوطني، كما كانت تمارس من طرف الاتحاد، يمكن التأكيد على صدقية هذا العنصر التفسيري ولكن بشكل نسبي، إذ أن الاتحاد انتقل خلال مسيرته النضالية حتى فجر الثورة من مناضل وطني أساسي (وأحيانا أول) ضد الاستعمار، إلى مصمم أصلي للدولة التونسية، إلى شريك تعاقدي يتدحرج أحيانا إلى مجرد شريك مساند.

- بقي في تفسير السيد عبد السلام جراد لديمومة الاتحاد عنصر الديمقراطية. أظن أن هذا هو مربط الفرس في صلابة عود المنظمة خلال كامل مسيرتها النضالية بالمقارنة مع القطب المقابل الحزب-الدولة. لكن عندما اتحدث عن الديمقراطية في الاتحاد لا أتكلم عن التداول على المسؤوليات الكبرى، مثل عضوية المكتب التنفيذي أو منصب الأمانة العامة. فهذه الواجهة كانت محكومة بعلاقة المنظمة النقابية بقطب الحزب-الدولة المقابل، الذي كانت قيادات الاتحاد تشترك معه في نفس الثقافة السياسية، دون أن ننسى مسألة المصالح الفردية التي لا تخلو منها أية منظمة. ولذلك فإن هذا العنصر لا يكتسب كل مكانته إلا إذا ربطناه بالعنصر الذي قلت أن السيد عبد السلام جراد نسيه: إنه العنصر الأخلاقي المتعلق

بتشبث الاتحاد بقيم العدالة والمساواة والكرامة في العمل وفي توزيع ثمار العمل، وهي قيم منغرسة بعيدا في الأصول الأنثروبولوجية التاريخية لظهور العمل النقابي في حد ذاته، كما شرحت ذلك سابقا. فالديمقراطية داخل الاتحاد شملت بالخصوص هيكلته التنظيمية التي أعطت الفرصة لكل قطاع كي يبني تمثيليته من الداخل وبواسطة انتخابات نزيهة في عمومها لا تؤثر فيها كثيرا، على مستوى، القاعدة اعتبارات الأصول الاجتماعية للمترشح ومصلحته الاقتصادية وطموحاته السياسية (استخدمت في بعض الأحيان متغيرات الجهة أو القطاع في حشد الأنصار). ولأن أغلب منخرطي الاتحاد يأتون من أوساط فقيرة أو متوسطة تتوق إلى العدل والمساواة وحفظ الكرامة، فإن الاتحاد بقي دائما في أعينهم براقا ومقنعا ليس بسبب الإنجازات التي يحققها لهم فحسب ولكن لالتقائه أخلاقيا بمعاييرهم وقيمهم.

يمكن أن نلاحظ الآن أن سبب انهيار التجمع الدستوري الديمقراطي، وانكشاف عدم فاعليته خلال ثورة 17-10/14-1 ، هو خسارته لرهان الديمقراطية على مستوى القاعدة بعد أن تحول حزبه إلى ماكينة ارتشاء ومصالح ذات بعد نفعي مباشر وشخصي لا مكان فيها لقيم العدالة والكرامة والحرية. ولقد كانت شعارات الثورة هي نفسها شعارات الاتحاد التي تأسس عليها العمل النقابي منذ قرابة قرن من الزمن.

خلاصة القول : عودة إلى سياق الثورة

كل العناصر التي قدمتها في بداية هذه الورقة على أنها من خصائص المنظومة السياسية-الاجتماعية الناشئة بعد الثورة يمكن اختزالها في ثلاث كلمات: التعددية والاستقلالية والحرية (لم أتكلم عن الديمقراطية لأنها أشمل من ذلك وهي الوسيلة لأشياء أخرى). هذا يعني باختصار أن العصر الجديد الذي ندخله بحذر وتقدم وتأخر هو عصر النسبية المُعقلنة، المغروسة في الثقافة والمؤسسات. وإذا عمليا سيكون أمام الاتحاد أن يتهيأ لممارسة النسبية ثقافة وتنظيما، وهو مدعو لمناقشة عناصر ارتكازه التاريخية الأربعة على ضوء هذا التحول الجديد:

- في تلازم البعدين النقابي والوطني، أي السياسي، هناك قسم كبير من قواعد الاتحاد سيجد خارج منظمته العتيدة -إذا لم يحدث نكوص للديمقراطية- فضاء رحبا لممارسة السياسة، والواقع الذي نحن فيه اليوم من تشتت حزبي ومن عجز على الحشد والفعل الجماعي مسألة ظرفية بمنظور المدين المتوسط والبعيد. السؤال إذن هو: هل سيستمر الاتحاد في التمسك بتلازم البعدين-النقابي والسياسي في نشاطه؟ وإذا نعم ما المضمون الجديد لهذا السياسي بعد أن كسب الشعب، الذي جعله حشاد منتهى نضالات الاتحاد، حق التنظُّم وممارسة العمل السياسي بحرية، بما في ذلك ما اعتبره الاتحاد دوما من مشمولات البعد السياسي في عمله النقابي: تصميم النموذج المجتمعي الذي يراعي المصالح الكبرى للشعب في الاقتصاد والثقافة؟

- في موضوع الاستقلالية: إذا كان الاتحاد قد عانى كثيرا قبل الثورة من تدخل الدولة-الحزب في شؤونه الداخلية، فإنه مدعو اليوم إلى مواجهة جميع الأحزاب، وقد بدأ ذلك عمليا عبر ما يسمى في عالم السياسة «الاختراق القاعدي». والسؤال هو: من الناحيتين التنظيمية و «الإيديولوجية» ما هي آليات الدفاع التي سيتوخاها الاتحاد للمحافظة على استقلاليته وللحد من خطورة التأثير الحزبي على نشاطه النقابي؟

- في موضوع القواعد النقابية للاتحاد: أصبح من الواضح اليوم أن العصر الذي نحن مقبلون عليه يختلف تقنيا وتنظيميا واجتماعيا عن الذي نعيش فيه حاليا. نحن -البلدان التي تقف إلى الآن على عتبة عالم الصناعة- نعيش في فجر عصر ثوري على مستوى التكنولوجيا والمعارف المتعلقة بها. ولهذا انعكاسات كبرى على عالم الشغل بصفة عامة، وتحديدا على تقسيم العمل وتنظيمه، ليس بين العاملين في المنشاة الاقتصادية فحسب إنما أيضا بين الرجل والمرأة. وهذا له تأثير قوي على توزيع الأجور، والتصرف في الوقت، وباختصار على نمط العيش ومتطلباته، نمط يلوح في أفقه شباب يحب الحياة والتنوع والابتكار. في بلداننا تسيطر الدولة إلى حد الآن

على الآليات التفكيكية لهذا للمارد الاقتصادي الجبار، لأنها تمثل أكبر مشغل لقوة العمل، وهي من ثم تحدد سلم الأجور وتخضعه إلى سياسة الدولة العامة. أما غدا فسيتولى رأس المال الخاص -إذا نجحت اللبرالية في فرض مفاهيمها وقيمها على المجتمع التونسي برمته- إعادة تنظيم هذا المجال، ربما بشكل راديكالي، وستبرز مصالح شتى بين الأجراء قد يصعب على النقابة استيعابها كلها في هياكلها التنظيمية الحالية. سأعطيكم مثالا عمليا: في قطاع الصحة اليوم هناك سلك وظيفي وسيط بين المرضين والأطباء اسمه التقنيون الساميون. نقابيا يدمجهم الاتحاد في نفس النقابة مع المرضين، ولكن عمليا ليس لهذا السلك (الذي يعتبر نفسه مهنيا أعلى رتبة من هؤلاء وجميع العاملين في هذا السلك) تأثير كبير على تحديد أولويات هذه النقابة، وذلك بفعل الغلبة العددية للممرضين ومساعديهم المباشرين، علما بأن الغالبية الساحقة لهذا السلك من النساء، و لا يوجد من بين النساء أي قيادي في المكتب التنفيذي لهذه المنظمة. النتيجة انه بمجرد ان دعتهم نقابة منافسة إلى الانضمام إليها سارعوا بالقبول، ولم تقلل من نتائج عن هذا التوجه سوى التكتيكات الميدانية للاتحاد الذي لا يعرف سرها إلا هو. غدا قد لا يكون الأمر كذلك. السؤال كيف سيتأقلم الاتحاد مع هذا التحدي الذي أصبحنا نرى مؤشراته كميا وكيفيا.

- مرجعيات العدالة والحرية والكرامة: لقد أثبتت ثورة 14 جانفي أن الدولة-الحزب خسرت أمام «الاتحاد-الشعب» لأن القطب الأول كرس كل ما هو معاد لهذه القيم الإنسانية النبيلة المتأصلة أنثروبولوجيا في ثقافة الاتحاد. ولكن السؤال الذي سيواجهه هذا الأخير في السياق الجديد هو كيف سيحافظ على هذا الرأسمال الرمزي؟

في الوقت الراهن وحتى مستقبل قريب سيظل الاتحاد أكبر قوة في البلاد كما يقال، وهي فكرة ربما تبلورت في مقابل «يا زين يا بطل والتجمع هو الكل». لكن على المدى المتوسط قد نرى الاتحاد ينشط في عالم متعدد الفاعلين النقابيين، فيه شد وجذب كبير بين الأحزاب عليه أن يحدد موقفه مما تطرحه، دون أن يكون له قول فصل في صياغة ملامح الاقتصاد والثقافة. عالم فيه عطش شبابي نسائي يطالب الاتحاد

بالتخـلي عـن خشـونة الثقافـة الذكوريـة في العمـل النقابـي، والدفـاع بوسـائل تواصليـة جديـدة عـن مطالبـه «المائعـة» ذات العلاقـة بمُتـع الحيـاة. لكـن وحدهـا قيـم العدالـة والحريـة والكرامـة لـن تتغـير، وهـي رأس مـال الاتحـاد إذا مارسـها داخليـا وخارجيـا.

بيبليوغرافيا مختصرة

Allouche, S., UGTT, de Hached à Nobel, témoignage, Tunis, CAEU Med Ali Editions, 2016

Ben Hmida, A., Le syndicalisme tunisien et la question de l'autonomie syndicale, in, ANN, 1982, pp. 15-25

BIT, Pluralisme syndical et prolifération des syndicats en Afrique francophone, Genève, 2010

Braun, C., A quoi servent les partis tunisiens ? sens et contre sens d'une libéralisation politique, in, Les partis politiques dans les pays arabes, T 2, Le Maghreb (Catusse, M., S/D) Paris, Edisud, 2006, pp. 15-61.

Chouikha, l., et Geisser, V., Retour sur la révolte du Bassin Minier, les cinq leçon politiques d'un conflit social inédit, in, Tunisie : une révolution démocratique et sociale, Bruxelle, Formation Léon Lesoil Asbi, 2011, pp. 10-16

Drin, L, Crise ou renforcement du syndicalisme, in, Observations et diagnostics économiques, N 12, 1985, pp. 185-214

Ennaceur, M, Les syndicats et la mondialisation, le cas de la Tunisie, Genève, IIES-OIT, 2000

Gagnon, M.J., Syndicalisme et classe ouvrière, histoire et évolution d'un malentendu, in, Lien Social et Politique, N 49, 2003, pp. 15-33

Gerhard Höpp, Muhammed Ali à Berlin, étude complétée par Joshua Rogers et Kathrin Wittler, Tunis, Fondation Friedrich Ebert, 2009. http://festunis.org/media/2010/Publications/10_WEB_

Pub_FES_Ali.pdf
Gobe, E., Les syndicalismes arabes au prisme de l'autoritarisme et du corporatisme, in Olivier, D., et autres, Autoritarismes démocratiques et démocraties autoritaires, Convergences Nord-Sud, Paris, La découverte, 2008, pp. 267-28
Guiza, H., Allocution au 35ème congrès du Conseil Central Montréal Métropolitain, 13-06-2013
Hamzaoui, S., Champ politique et syndicalisme en Tunisie, in, AAN, 1999, pp. 369-380.
UGTT, Vers un renouveau syndical : diagnostic quantitatif par ses cadres, Tunis, Département des Etudes et de la Documentation, 2006.
Yousfi, H., L'UGTT une passion tunisienne,Paris, Karthala, 2015
Zammiti, K., La question syndicale : contradictions sociales et manipulations politique, in Tunisie au présent (Camau, M., S/D), Aix-en-Provence, 1987, pp. 287-296.

الاتحاد العام التونسي للشغل، وثائق مؤتمر طبرقة، تونس، 2011
الصيــاح، محمــد، الفاعــل والشــاهد، حــوار مولــدي الأحمــر، تونــس ســيراس للنــشر، 2011

الاتحاد العام التونسي للشغل
في ظل التعددية الحزبية

مصطفى بن أحمد
نقابي بقطاع التبغ والوقيد،
أمين عام مساعد سابق بالاتحاد العام التونسي للشغل

ان الاتحاد العام التونسي للشغل قد تميز منذ نشأته سنة 1946 بجمعه بين الالتزام السياسي والوظيفة النقابية التقليدية في الدفاع عن الحقوق الاجتماعية والاقتصادية للعمال والموظفين، وبذلك كان شريكا للحزب الحر الدستوري في النضال الوطني من أجل الاستقلال وتقاسم معه زعامة الحركة التحريرية وترسخت شرعيته أكثر باستشهاد زعيمه ومؤسسه فرحات حشاد في 5 ديسمبر 1952 في القضية الوطنية.

كما كان الاتحاد شريكا كذلك للحزب في بناء الدولة الوطنية من خلال الثنائية وقد قام المشهد السياسي على ثنائية الحزب والاتحاد وذلك لمدة ثلاثة عقود وكان طرفا رئيسيا فيما يسمى بالجبهة القومية التي تركزت في انتخابات أفريل 1956 وتجددت في إطار الجبهة الوطنية 1981 كما شارك عدد من قيادات الاتحاد في الحكومات الأولى بعد الاستقلال.

تلك الثنائية شكلت العمود الفقري للدولة من جهة، ومن جهة أخرى شهدت علاقتها ببعضها العديد من التوترات والأزمات، أبرزها ثلاث مواجهات حادة، الأولى سنة 1965 فيما يعرف بأزمة هبوط الدينار، الثانية في 1978 الاضراب العام من أجل الاستقلالية، والأزمة الثالثة 1985 فيما يعرف بأزمة الخبز.

وكانت تعقب تلك الازمات تسويات بين الطرفين مما جعل تلك المعادلة تستمر على ذلك النحو الى حدود إزاحة الرئيس الحبيب بورقيبة عن الحكم وحلول نظام الرئيس بن علي.

خلال حكم بن علي تراجع الدور السياسي للحزب الدستوري وللاتحاد العام التونسي للشغل بسبب تجميع كل السلط بأيدي الرئيس وتحول الرئاسة الى مؤسسة تهيمن على القرار السياسي وباقي مؤسسات الدولة.

الاتحاد وقوى المعارضة

الى حدود بداية السبعينات كان الانتماء للاتحاد يقتصر تقريبا على العنصر النقابي الدستوري، ومن بداية السبعينات بدأ انضمام فئات جديدة للاتحاد تغلب عليها نزعة معارضة النظام عبر قطاعات مهنية نخبوية، التعليم العالي، التعليم الثانوي، البنوك....

وقد ادخل هذا الانضمام نفسا إيديولوجيا وبعدا سياسيا معارضا على العمل النقابي أخرجه من الأحادية الحزبية، كما اعطى دفعا للممارسة النقابية الاحتجاجية من خلال الاضراب، مثل اضراب التعليم الثانوي 1975 وسلسلة إضرابات سنة 1976 والتي توسعت الى العديد من القطاعات كالبريد والعدلية والتبغ والصحة وغيرها.
كما لعبت هذه التيارات دورا هاما في الاضراب العام 1978 من الناحية الميدانية أو من ناحية المضمون السياسي والمطلبي لخطاب الاتحاد بربط المطلبي بالسياسي والايديولوجي.

لم تتضايق السلطة لوحدها من تعاظم وتوسع نشاط تلك التيارات والتي كانت تتهمها السلطة بممارسة السياسة على حساب العمل النقابي بل ان العلاقة بين القيادة النقابية وتلك التيارات هي الاخرى راوحت بين الالتقاء والصراع حيث عمدت قيادة الاتحاد الى طرد قادة التعليم الثانوي من النشاط النقابي بسبب اضراب 1975, وفي مناسبة أخرى وقع طرد قرابة 200 اطار نقابي, كامل أعضاء الهيئة الإدارية لقطاع التعليم الثانوي وإطارات من البريد والبناء والمهن المختلفة والتبغ بسبب معارضتهم لاتفاقية 13 أفريل 1984 والتي كانت أمضتها القيادة النقابية مع الحكومة بسبب احتجاجاتهم في احتفالات احياء ذكرى 1 ماي 1984.

وفي المقابل فان التقاء القيادة مع تلك التيارات عزز نزعة استقلالية

الاتحــاد عــن الحــزب الحاكــم وصمــود النقابيــين في وجــه القمــع والاعتــداءات التــي تعرضــوا اليهــا مــن طــرف الســلطة إثــر الاضراب العــام ســنة 1978 كمــا أدى ذلــك الالتقــاء الى افشــال مخططــات الســلطة في وضــع يدهــا عــلى هيــاكل الاتحــاد وفــرض قيــادات صوريــة وموالــية اليهــا، واجبارهــا عــلى القبــول بمبــدأ اســتقلالية الاتحــاد.

لقــد وجــدت المعارضــة في الاتحــاد مــلاذا لهــا للحفــاظ عــلى وجودهــا وفضــاء لنــشر أفكارهــا والتعبــير عــن مواقفهــا في ظــل منــع الســلطة لحريــة التنظــم الحزبــي منــذ ســنة 1962 الى ســنة 1981. وقــد توســع حضــور التيــارات السياســية في أواخــر الثمانينــات ليشــمل تقريبــا كل الحساســيات المتواجــدة عــلى الســاحة، يســارية وقوميــة وإســلامية....

وأصبحــت التيــارات السياســية مكــون مــن مكونــات التركيبــة النقابيــة ومعطى انتخابــي الى جانــب المعطــى الجهوي.

الاتحاد والتعددية النقابية

في الحقيقــة لــم تشــكل التعدديــة النقابيــة تهديــدا حقيقيــا للاتحــاد فلقــد ســارعت USTT وريثــة CGTT بالاندمــاج في الاتحــاد ابــان الاســتقلال وبــاءت كل محــاولات انشــاء منظمــات نقابيــة تونســية الى جانــب الاتحــاد بالفشــل وذلــك لان تلــك المحــاولات لــم تكــن تعــبر عــن مــد نقابــي خــارج الاتحــاد, بــل كانــت ترمــي فقــط الى اربــاك المنظمــة النقابيــة أو الحفــر في خلافاتهــا الداخلية لفائــدة الســلطة مثــل تجربــة UTT ســنة 1957 و FO القــوى العماليــة ســنة 1978 و UNTT ســنة 1984 وإن كل تلــك المحــاولات لــم تنبثــق عــن حركيــة نقابيــة داخليــة أو تضــارب في المصالــح بــين فئــات مهنيــة بــل كانــت مدفوعــة مــن طــرف الســلطة.

والتجــارب الحديثــة للتعدديــة أيضــا لــم تقتصــر عــلى اخــتراق المفهــوم الصلــب للأحاديــة النقابيــة لأن هــذه التجــارب تفتقــد الى المشروعيــة السياســية والمطلبية حيــث أن الاتحــاد مــازال الإطــار الأمثــل للتعبــير والدفــاع عــن مطالــب مختلــف الفئــات الى حــد الان حيــث يمتلــك القــدرة عــلى الدفــاع عــن مصالــح

فئات تبدو أحيانا متناقضة مثل العمال الموظفين ورجال التعليم بكل أصنافهم والأطباء والإطارات الإدارية العليا ومن ناحية المشروعية فان كل الأحزاب السياسية باختلاف اتجاهاتها لم تقم بالمراهنة على منظمات نقابية جديدة حتى تلك التي تدعي القرب منها.

إن قوة الاتحاد تكمن في قدرته على احتضان كل هذا التعدد والتنوع المتصارع والمتناقض أحيانا دون أن يمس ذلك في خطّه النقابي الذي يترجمه قانونه الأساسي ونظامه الداخل.

الاتحاد في مواجهة التعددية الحزبية

إثر الثورة وجد الاتحاد نفسه يواجه خطر انهيار الدولة أمام الانفلات الاجتماعي والفوضى السياسية وظهور عشرات الأحزاب على الساحة بعد حل تجمع الحزب الحاكم. وفي الان نفسه كانت ملقاة على عاتقه تحقيق أهداف الثورة بعد أن أخذ التزاما معنويا بذلك من خلال احتضان التحركات وتبني المطالب الاجتماعية التي رفعت خلال الثورة.

هذا الواقع فرض على الاتحاد تحمل مسؤولية خطيرة هي منع انهيار الدولة والسقوط في الفوضى الشاملة والالتزام بشعارات الثورة ودعم مطالبها.

ولهذا وبالتعاون مع بعض الأطراف السياسية وجمعيات المجتمع المدني عمل الاتحاد على تلافي الفراغ الذي خلفه حل البرلمان بإحداث الهيئة العليا لتحقيق اهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي والتي قامت بوضع المراسيم لتنظيم الحياة الحزبية والإعلامية وبإنشاء الهيئة العليا المستقلة للانتخابات مما مهد لتنظيم الانتخابات الأولى بعد الثورة في أكتوبر 2011.

أحدثت الخارطة السياسية الجديدة التي أنتجتها انتخابات 2011 شرخا عميقا في المجتمع بين شق تقوده حركة النهضة وحلفاؤها وبين شق الأحزاب المدنية وجمعيات المجتمع المدني والذي كان يسعى من خلال

علاقتــه بالاتحــاد إلى تعديــل موازيــن القــوى وتــدارك اختــلال التــوازن الــذي أحدثتــه تلــك الانتخابــات.

في ظــل المــد الــذي عرفتــه تيــارات دينيــة متشــددة وظهــور مــا يســمى بروابــط حمايــة الثــورة التــي تعتــبر الــذراع الميدانــي والعنيــف لتلــك الســلطة الوليــدة، كانــت تلــك القــوى الصاعــدة تنظــر الى الاتحــاد كحجــرة عثــرة أمــام بســط هيمنتهــا السياســية والأيديولوجيــة عــلى الســاحة, فراحــت تعمــل عــلى اختراقــه مــن جهــة وعرقلــة تحركاتــه مــن جهــة أخــرى, وقــد أبــرز الهجــوم العنيــف لرابطــات حمايــة الثــورة عــلى المقــر المركــزي للاتحــاد في يــوم احيــاء ذكــرى استشــهاد الزعيــم فرحــات حشــاد في ديســمبر 2012, عمــق القطيعــة بينــه وبــين تلــك القــوى الصاعــدة لكنــه أيضــا شــكل منعرجــا في تعامــل تلــك القوى مــع الاتحــاد, حيــث وامــام التفــاف مختلــف شرائــح المجتمــع حــول الاتحــاد فهــم الجميــع أهميــة دور الاتحــاد وضرورة وضعــه فــوق صراعــات المحــاور والقبــول بــه كقــوة تعديليــه لضمــان التواصــل بــين مختلــف الحساســيات السياســية في البــلاد والاســتقرار الســياسي والاجتماعــي بالبــلاد، بــل حتــى أن بعــض الأحــزاب التــي كانــت تجاهــر بعدائهــا لــه صــارت تســعى للتقــرب منــه وكســب وده.

وامــام تــأزم الوضــع الســياسي ودخــول البــلاد في مرحلــة خطــيرة باتــت تهــدد الســلم الأهــلي بعــد الاغتيــالات التــي طالــت الشــهداء لطفــي نقــض وشــكري بلعيــد ومحمــد البراهمــي تدخــل الاتحــاد عــلى مســتويين بصفــة متوازيــة هــو تأطــير التحــركات الجماهيريــة وتنظيــم اعتصــام الرحيــل التــي طالبــت خلالــه أحــزاب وجمعيــات ومنظمــات لمجتمــع المدنــي برحيــل الترويــكا، وقــد منــع ذلك مــن انــزلاق تلــك التحــركات في مربــع العنــف، والمســتوى الثانــي هو الدعــوة الى حــوار وطنــي بمشــاركة كل الفرقــاء وقــد أداره الاتحــاد بالاشــتراك مــع اتحــاد الصناعــة والتجــارة والرابطــة التونســية للدفــاع عــن حقــوق الانســان وعمــادة المحامــين, ممــا مكــن مــن حــل أزمــة الحكــم الانتقــالي بصفــة توافقيــة.

كمــا ذلــل العقبــات لإتمــام صياغــة الدســتور وســمح بتنظيــم انتخابــات ديمقراطيــة بــكل نجــاح في أكتوبــر 2014.

لقد اعطى الحوار الوطني إضافة جديدة للدور السياسي للاتحاد ودخلت «كلمة توافق» كمفهوم جديد ابتكار تونسي يعكس خصوصية المشهد السياسي بعد الثورة ويشكل إضافة في ثقافة إدارة النزاعات السياسية وحل الخلافات السياسية.

لقد بينت أحداث ما بعد الثورة بأن الاتحاد معطى أساسي في الحياة السياسية ولا يمكن تجاوزه او تهميشه، لكن الوظيفة السياسية للاتحاد هي التي ستتجه نحو التغيير.

لقد أصبح من الضروري تحيين دور الاتحاد وفق تطور الواقع الموضوعي في البلاد، حيث ان دور الاتحاد يجب أن يتحول من السلطة المضادة التي تمثلت في احتضان والدفاع عن أحزاب المعارضة وجمعيات المجتمع المدني خلال حقبة الاستبداد السياسي، الى دور المراقب على المحافظة على مبادئ وأهداف الثورة، وأن يكون قوة تعديليه بين مختلف القوى السياسية لمنع اختلال التوازن بينها، لأن اختلال موازين القوى في هذه المرحلة يشكل خطرا على نجاح الانتقال الديمقراطي ويفسح المجال لعودة نزعة الهيمنة واحتكار السلطة.

كما أن الاتحاد مطالب خلال هذه المرحلة الانتقالية بأن يبقى قوة اقتراح وشريكا في وضع التصورات والسياسات الاجتماعية والاقتصادية لتعزيز المجهود الوطني في التنمية والحوكمة الرشيدة ومقاومة الفساد لأن الحضور النقابي واستمراره مرتبط بازدهار المؤسسة وبتطور قدرتها الإنتاجية والتنافسية.

التعددية والتنظيم النقابي

لحد الأن بقي الانخراط في الاتحاد مفتوحا لجميع العمال بالفكر والساعد ولا توجد أية شروط تحول دون ذلك الانخراط.

هذا المفهوم الجماهيري الذي ساد في الاتحاد منذ تأسيسه والانتماء المزدوج للعديد من النقابيين بين أحزابهم والاتحاد لم يكن له أي تأثير

في الممارسة المستقلة للنشاط النقابي.
لكن في واقع التعدد الحزبي الجديد فان الانتماء المزدوج أصبح يطرح العديد من الإشكاليات التي لابد من التفكير فيها.

1- حول مفهوم جماهيرية المنظمة الشغيلة وذلك بفتح باب الانخراط لكل العاملين دون قواعد تحمي مبادئ وقوانين الاتحاد وخطه العام، لأن تدفق آلاف المنخرطين بعد الثورة من الفئات التي لم يكن لها ايمان عميق بالعمل النقابي قبل الثورة، وجاءت بعدها مدفوعة بالسعي الى تحقيق مطالب مهنية خصوصية فقط، لقد تسبب ذلك في تطوير ظاهرة الانفلات وعدم الانضباط أحيانا بالخط النقابي العام. ومن ناحية أخرى فإن مثل هذا التدفق قد يفتح باب الاختراق لقوى معادية للعمل النقابي ولمبادئه ويفسح لها المجال للعمل على تغيير صبغته التقدمية من الداخل.

2- غياب قوانين واضحة حول ازدواجية المسؤولية الحزبية والنقابية من اجل حماية العمل النقابي من التوظيف الحزبي وصيانة وحدة الصف النقابي، في هذا الاتجاه لا بد من التأكيد على حق النقابيين في الانتماء الى أحزاب والنشاط فيها، لكن على مستوى تحمل المسؤوليات فانه لابد من الدفع نحو الاختصاص لكي لا يقع التداخل بين النشاط الحزبي والنشاط النقابي، وكذلك وفي ظل كثافة حجم النشاط النقابي فانه من الصعب الجمع بين المسؤوليتين.

3- المسألة الأكثر تعقيدا هي مسألة مشاركة الاتحاد في الانتخابات، والسؤال هل يبقى من مصلحة الاتحاد الحياد التام خلال المواعيد الانتخابية؟ بمعنى عدم المشاركة في الانتخابات، وعدم مساندة أي طرف، وهذا يطرح اشكالا حقيقيا هو كيف يمكن للاتحاد التصدي لبرامج سياسية تكون معادية للعمل النقابي ولمصالح العمال دون حلفاء سياسيين، وكيف يمكن للاتحاد التأثير في التشريعات ذات العلاقة بالمسائل الاقتصادية والاجتماعية دون ان يتمثل في المجلس التشريعي؟

هنالك دعوات لوضع الاتحاد في الحياد المطلق في النشاط الانتخابي وهذا ما يتناقض مع مساره التاريخي حيث أن الاتحاد بثقله البشري والمعنوي له تأثير مباشر او غير مباشر في المواعيد والتحولات السياسية الكبرى بالبلاد، وان الحياد أو تغير الدور الذي أصبح مطالبا به الاتحاد اليوم لفسح المجال التعددية الحزبية ولنوع من توزيع الأدوار بين مختلف القوى داخل البلاد لا يمكن ان ينزع عنه صبغته التقدمية أو يبعده عن حلفائه الطبيعيين من قوى سياسية ومدنية الذين تقاسم معهم نفس المبادئ والاهداف وتربطه بهم نفس المصالح الاجتماعية والسياسية.

الإطار القانوني للعمل النقابي في مواجهة التحديات الراهنة

النوري مزيد
دكتور في القانون الخاص،أستاذ بكلية الحقوق بصفاقس
«رئيس وحدة البحث : القانون الاجتماعي والتحولات الاقتصادية»

ليس من المبالغة القول أن قدر النقابات دائما أن تجابه التحديات. فقد كانت نشأة العمل النقابي في مختلف البلدان ناجمة عن مخاض صعب نتيجة العراقيل التي واجهت المنظمات النقابية من أجل فرض وجودها واكتساب شرعية قانونية لنشاطها في ظل سيطرة فكر تقليدي يسعى إلى نفي مشروعية مهامها سواء بداعي احترام مقتضيات المنافسة والنجاعة الاقتصادية أو بداعي أن الحرية التعاقدية تقتضي ضبط العلاقة بين صاحب العمل والأجير بعيدا عن أي تأثير خارجي.

ورغم أن الحق النقابي صار يعتبر اليوم جزءا لا يتجزأ من منظومة حقوق الإنسان، إذ وقع إقراره بصفة صريحة في العديد من المعايير الدولية باعتباره شرطا ضروريا لتحقيق مقومات الديمقراطية والعدالة الاجتماعية، فإن الفكر المناهض للعمل النقابي ما انفك يتجدد خاصة منذ سيطرة آليات السوق المقترنة بالعولمة وبروز ليبرالية جديدة متوحشة وما يحمله ذلك من مخاطر التهميش والإقصاء الاجتماعي والمهني، مما جعل النقابات أمام صعوبات حقيقية في ممارسة وظائفها التقليدية والمحافظة على إشعاعها الذي اكتسبته سابقا.[1]

وإضافة لهذه التحديات التي واجهت ومازالت تواجه النقابات في مختلف البلدان، شهدت الحركة النقابية في بلادنا تحديات أخرى عديدة، سواء منها تلك التي ارتبطت بظروف نشأتها تاريخيا حيث اصطدمت بسلطة

[1] أنظر: الاتحاد العام التونسي للشغل، ندوات تكوينية حول العولمة، الخلفيات والانعكاسات على الشغالين، منشورات المركز النقابي للتكوين، 2001

استعمارية تسعى بطبيعتها إلى منع كل نفس نقابي وطني مما جعل العمل النقابي ينصهر في النضال من أجل تحرير البلاد مثلما تجلى في التوجه الذي تبناه مؤسسو الاتحاد العام التونسي للشغل وعلى رأسهم الزعيم فرحات حشاد[2]، أو التحديات التي برزت لاحقا بعد الاستقلال حيث طرحت بحدة مسألة استقلالية النقابات إزاء سلطة سياسية تحكمها نزعة الهيمنة على المجتمع و شل النشاط النقابي بأساليب متنوعة بلغت ذروتها عبر استخدام الجيش وميليشيات الحزب الحاكم في مواجهة الإضراب العام في 26 جانفي 1978[3] . و تواصل سعي السلطة نحو السيطرة على الحركة النقابية طوال السنوات اللاحقة لأزمة 1978، سواء في ظل الحكم البورقيبي أو في مرحلة الحكم الاستبدادي لنظام بن علي، لكن الحركة النقابية تمكنت رغم ذلك من المحافظة على وجودها وإشعاعها وصار الاتحاد العام التونسي للشغل بمثابة جبهة مقاومة مفتوحة لكل الحساسيات السياسية والفكرية التي تنادي بإرساء الديمقراطية وتحقيق العدالة الاجتماعية. وهذا ما مهد الطريق نحو تجذر الحركات الاحتجاجية التي أدت إلى إسقاط النظام الاستبدادي في 14 جانفي 2011 والدخول في مرحلة الانتقال الديمقراطي التي نعيشها اليوم[4] .

وقد كان للاتحاد العام التونسي للشغل دور رئيسي في تأطير مسار الانتقال الديمقراطي، مثلما تجلى ذلك بصفة خاصة عبر مبادرته المتميزة في تنظيم الحوار الوطني من أجل مجابهة الأزمة السياسية الخانقة التي هزت البلاد خلال سنة 2013، وهو ما سهل المصادقة على الدستور الجديد من طرف المجلس الوطني التأسيسي في 27 جانفي 2014.

ورغم أن الدستور الجديد قد دعم مكانة الحريات والحقوق الأساسية،

[2] يراجع خاصة:
Abdesslem BEN HAMIDA, Le syndicalisme tunisien. De la deuxième guerre mondiale à l'autonomie interne, publication de l'Université de Tunis 1, 1989 ; Mustapha KRAIEM, Nationalisme et syndicalisme en Tunisie, éd. UGTT, 1976.

[3] الطيب البكوش، تطور العلاقة بين السلطة السياسية والحركة النقابية في تونس، أشغال ندوة النقابة والمجتمع، مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية، تونس، 1989، ص. 11

[4] يراجع خاصة:
Héla YOUSSFI, Une passion tunisienne, enquête sur les syndicalistes en révolution, éd. Med Ali-IRMC, Tunis 2015

ومن ضمنها الحرية النقابية باعتبارها دعامة رئيسية لكل بناء ديمقراطي، فإن العمل النقابي يواجه اليوم تحديات جديدة ترتبط عموما بدور المنظمات النقابية في تحقيق مقومات الديمقراطية والعدالة الاجتماعية في هذه المرحلة الحاسمة التي تمر بها بلادنا. ويمكن تقسيم هذه التحديات إلى صنفين اثنين : فمن ناحية أولى، هناك تحديات ترتبط بالوضع العام الذي يحيط بالعمل النقابي والذي يتفق جميع المحللين على أنه وضع متأزم ناجم أساسا عن أسباب هيكلية عميقة ارتبطت بفشل اختيارات الدولة في تحقيق منوال يضمن التنمية الشاملة والمستديمة والعادلة. وتفاقم هذا الوضع بعد الثورة نتيجة ما رافقها من انكماش في النشاط الاقتصادي، خاصة مع غياب إستراتيجية واضحة للدولة في هذا المجال وعدم قدرتها على التصدي بصفة فاعلة لمظاهر الفساد والتهرب الجبائي وانتشار القطاع غير المنظم وتفاقم معضلة البطالة والفقر وغيرها من المؤشرات التي ترتبط ارتباطا وثيقا بغياب نمط تنموي يحقق المعادلة الضرورية بين النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية. ومن ناحية أخرى، توجد أيضا تحديات خاصة بالمشهد النقابي ومترتبة بالخصوص عن بروز التعددية النقابية وما تحمله من مخاطر التشتت و ازدياد التوتر في منظومة العلاقات المهنية.

أمام إرهاصات هذا الوضع المتأزم، يطرح التساؤل بحدة حول دور النقابات وقدرتها على المساهمة في مجابهة التحديات الراهنة قصد تحقيق المبادئ التي قامت من أجلها ثورة الكرامة والحرية. وسوف نسعى إلى تناول هذا الموضوع من خلال مقاربة نقدية للإطار القانوني الذي يتنزل فيه العمل النقابي والذي مازال يشكو من عدة نقائص وثغرات من شأنها أن تحد من قدرة النقابات على مجابهة تلك التحديات، سواء منها ما يتعلق بدورها في تجسيد متطلبات الانتقال الديمقراطي بصفة عامة، أو ما يتعلق بصفة خاصة بمسألة تمثيلية النقابات في ظل التعددية التي نشهدها اليوم وفي غياب ضوابط قانونية لتأطيرها.

I- أية مكانة للحق النقابي أمام استحقاقات الانتقال الديمقراطي؟

أمام الصعوبات التي يشهدها مسار الانتقال الديمقراطي في بلادنا، نلاحظ اليوم بروز خطاب قديم متجدد يهدف إلى التشكيك في مشروعية العمل النقابي ومصداقيته ولا يتردد في تحميل النقابات مسؤولية تأزم الوضع الاقتصادي والاجتماعي وما يترتب عن ذلك من ركود الاستثمار وغلق المؤسسات وتفاقم البطالة. لكن هذا الخطاب يبقى قائما على مجرد مقولات إيديولوجية لا تستند إلى أي تحليل علمي وموضوعي، وهو يتغافل تماما عن حقيقة ثابتة تتمثل في العلاقة الوثيقة بين الحق النقابي والديمقراطية في مختلف أبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

لقد صار من البديهي القول أن مبادئ الحرية النقابية تندرج ضمن مقومات الديمقراطية في مفهومها الشامل. ففي غياب نظام ديمقراطي يضمن تكريس وممارسة الحريات العامة واحترام حقوق الإنسان، تصبح الحرية النقابية مشلولة أو فاقدة لجدواها. كما أن الحرية النقابية تشكل دعامة أساسية للبناء الديمقراطي تسمح للنقابات بأن تساهم، إلى جانب السلطات العمومية، في تأطير العلاقات المهنية عبر آليات الحوار والتفاوض والتي تشكل جوهر الديمقراطية الاجتماعية باعتبارها مكملا ضروريا للديمقراطية السياسية.

ورغم أن القانون التونسي يبدو متلائما عموما مع مبادئ الحرية النقابية طبق ما أقرته المنظمة الدولية للعمل، فإن ذلك لا يمنع من استنتاج عدة نقائص وثغرات قانونية يتعين إصلاحها من أجل تعزيز مكانة الحق النقابي في التشريع التونسي حتى يكون متلائما أكثر مع المعايير الدولية. وهو إصلاح ضروري أيضا من أجل تفعيل دور النقابات في الاستجابة لاستحقاقات الانتقال الديمقراطي.

أ) مقتضيات تعزيز الحريات النقابية على ضوء المعايير الدولية للعمل

تتبوأ الحريات النقابية مكانة رئيسية ضمن المعايير الدولية، سواء منها تلك التي أقرتها منظمة الأمم المتحدة، أو تلك التي أصدرتها المنظمة الدولية للعمل. ولا شك أن تلك الحريات تندرج ضمن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل، مثلما أقره دستور هذه المنظمة وأكده الإعلان الصادر عنها سنة 1998. وقد صادقت تونس على أهم الاتفاقيات التي أقرتها المنظمة الدولية للعمل في مجال الحريات النقابية، وفي مقدمتها الاتفاقية عدد 87 بشأن الحرية النقابية وحماية الحق النقابي، إلى جانب الاتفاقية عدد 98 بشأن حق التنظيم والمفاوضة الجماعية والاتفاقية عدد 135 بشأن توفير الحماية والتسهيلات لممثلي العمال داخل المؤسسات.

ويمكن القول عموما أن التشريع التونسي يقر بصفة واسعة مبادئ الحرية النقابية باعتبارها حرية فردية وجماعية في نفس الوقت، فهي تتبوأ مكانة دستورية ثابتة مثلما يتجلى ذلك من خلال أحكام الدستور الجديد الذي أقر حرية تكوين المنظمات النقابية في الفصل 35 ونص على أن الحق النقابي مضمون بما في ذلك حق الإضراب في الفصل 36. كما أن أحكام مجلة الشغل حول النظام القانوني للنقابات تتلاءم عموما مع المعايير الدولية، سواء من حيث إقرار حرية الأفراد في الانضمام للنقابة أو من حيث الإقرار بحرية تكوين النقابات دون الخضوع لأي ترخيص من السلطة العمومية أو كذلك من حيث حرية تسييرها بصفة مستقلة عن أي تدخل من هذه السلطة[5].

[5] أنظر الفصول من 242 إلى 257 من مجلة الشغل. و حول مكانة الحرية النقابية في التشريع التونسي، أنظر:
Nouri MZID, La liberté syndicale en droit tunisien, thèse de Doctorat d'Etat, Faculté de droit et des sciences politiques de Tunis, 1995

لكن التشريع التونسي المتعلق بممارسة الحق النقابي يبقى في حاجة إلى مراجعة شاملة نظرا لما فيه من إخلالات عديدة تتمثل أساسا في ما يلي :

- **أولا**، من حيث طبيعة الإطار القانوني المنظم للنقابات، نستنتج من خلال الفصل 65 من الدستور الجديد أن تنظيم النقابات يندرج ضمن المسائل التي يجب أن تتخذ شكل قوانين أساسية. لكن التشريع التونسي ما زال يفتقر إلى قانون أساسي يتعلق بهذا الموضوع، حيث أدرجت جل الأحكام القانونية حول النقابات صلب مجلة الشغل والتي صدرت بمقتضى قانون عادي. وقد جاءت تلك الأحكام ضمن الكتاب السابع من تلك المجلة والذي يحمل عنوان «أحكام خاصة»، وهي عبارة عن أحكام متفرقة تتصل بمسائل شتى ليس بينها أي ترابط أو تناسق ولا يوجد أي مبرر لأن تحشر ضمنها الأحكام الخاصة بالنقابات. لهذا صار من الضروري اليوم إعادة تنظيم الأحكام المتعلقة بالنظام القانوني للنقابات وذلك في شكل قانون أساسي تماشيا مع مقتضيات الفصل 65 من الدستور.

- **ثانيا**، نلاحظ غياب إطار تشريعي يتعلق بحضور النقابات داخل أماكن العمل ويقر بصلاحياتها القانونية كهياكل لتمثيل العمال في مواجهة نفوذ المؤجر، إذ أن مجلة الشغل التي مر على صدورها أكثر من خمسين سنة ما زالت تلتزم الصمت تماما إزاء هذا الموضوع. وهو موقف يعبر عن تصور تقليدي للمؤسسة وكأنها مجرد خلية اقتصادية وليست فضاء لممارسة الحقوق النقابية. كما أن هذا الموقف يتعارض مع توجه المشرع نفسه الذي يقر بدور النقابات في تأطير العلاقات المهنية بصفة عامة، فضلا عن اعتبارها طرفا اجتماعيا رئيسيا بالنسبة للدولة، لكنه يمتنع عن تنظيم حضورها داخل المؤسسة كهيكل لتمثيل العمال بها والتعبير عن مصالحهم في مواجهة سلطة المؤجر. وقد تضمنت الاتفاقيات المشتركة عدة أحكام تشكل نواة نظام قانوني خاص بتأطير الحضور النقابي في أماكن العمل، حيث نصت على إلزام المؤجر بأن يعترف بالهيكل النقابي باعتباره المخاطب القار باسم العمال وأن يوفر له جملة من التسهيلات ووسائل العمل الضرورية من أجل ممارسة

مهامه، إضافة إلى التنصيص على منع المؤجر من القيام بأي تمييز إزاء العمال بسبب انتمائهم للنقابة أو ممارسة نشاطهم النقابي. لكن تلك الأحكام تبقى محدودة من حيث محتواها وقيمتها القانونية باعتبار أن الاتفاقيات المشتركة ليست إلا مصدرا ثانويا للقانون، وهو مصدر مرتبط بطبيعته بميزان القوى بين الأطراف الاجتماعية ولا يغني بالتالي عن ضرورة تدخل المشرع في هذا المجال من خلال وضع نظام قانوني عصري يدعم حضور الهيكل النقابي داخل أماكن العمل ويوفر له الضمانات والتسهيلات الضرورية لممارسة مهامه في التعبير عن مصالح العمال مثلما تقتضيه المعايير الدولية للعمل وخاصة منها تلك التي تضمنتها الاتفاقية عدد 135 والتي صادقت عليها تونس منذ سنة 2007.

- **ثالثا،** نلاحظ أيضا أن القانون التونسي يفتقر عموما إلى آليات من شأنها أن توفر حماية ناجعة للحق النقابي ضد التصرفات أو الأفعال التي تهدف إلى الاعتداء عليه أو تعطيل ممارسته. إذ لا توجد في القانون التونسي أية حماية جزائية لفائدة الأجراء أو ممثليهم بشأن ممارسة حرياتهم النقابية، وقد اقتصر المشرع على وضع إجراءات شكلية تتعلق بطرد ممثلي العمال من خلال التنصيص على ضرورة استشارة المدير العام لتفقدية الشغل مسبقا حول قرار الطرد، مثلما أقره الفصل 166 من مجلة الشغل. لكن هذه الإجراءات تبقى غير مجدية تماما نظرا لمحدودية الجزاء المترتب عن الإخلال بها حيث لم يقر المشرع بطلان الطرد في هذه الحالة واكتفى باعتباره طردا تعسفيا يترتب عنه دفع تعويض مالي لفائدة الأجير الذي له صفة ممثل للعمال وذلك في حدود مبلغ لا يتجاوز في كل الحالات المبلغ الأقصى الذي يسند لكل أجير آخر ليست له هذه الصفة ووقع طرده تعسفيا. ولا شك أن هذا الحل لا يمثل حماية ناجعة للحق النقابي باعتباره حقا أساسيا غير قابل لتعويضه نقدا مهما كانت قيمة هذا التعويض. كما أن هذا الحل لا يتلاءم مع مقتضيات الاتفاقية الدولية للعمل رقم 135 والتي تستوجب إرساء «حماية فعلية» ضد كل التصرفات والأفعال التي من شأنها التعدي على ممثلي العمال داخل المؤسسة أو منعهم من ممارسة مهامهم بأي شكل كان.

- **رابعا،** مقابل غياب آليات تضمن حماية ناجعة للحق النقابي، نلاحظ كذلك وجود عدة عراقيل قانونية تكبل نشاط النقابات، خاصة فيما يتعلق بممارسة حق الإضراب باعتباره امتدادا طبيعيا للحق النقابي مثلما يقره الدستور. وفي هذا الإطار نشير بالخصوص إلى أن المشرع يحجر ممارسة حق الإضراب بالنسبة لبعض الفئات من الأشخاص بصفة لا تتلاءم تماما مع ما تقره لجنة الحريات النقابية التابعة للمنظمة الدولية للعمل والتي تعتبر أن ذلك التحجير يجب أن ينحصر في الأشخاص الذين لهم صلاحيات استثنائية تتصل بالسيادة أو الأمن أو بالمرافق الحيوية والتي يؤدي توقف العمل بها إلى وجود خطر محدق على حياة الأشخاص أو سلامتهم [6]. لكن القانون التونسي يتضمن عدة أحكام تحجر ممارسة حق الإضراب خارج تلك الضوابط التي تحددها المنظمة الدولية للعمل، مثل الفصل 36 من الدستور الذي يمنع ممارسة هذا الحق بالنسبة لأعوان الديوانة بصفة مطلقة، دون التمييز بين الأعوان الحاملين للسلاح وغيرهم من الأعوان التابعين لهذا السلك، والفصل 107 من المجلة الجزائية الذي مازال يمنع في فقرته الأولى ممارسة حق الإضراب في الوظيفة العمومية رغم أن هذا الفصل صار بمثابة نص مهجور وفي تعارض واضح مع أحكام الدستور والمعايير الدولية، وكذلك الشأن بالنسبة للأحكام التي تخص سلك القضاة وتحجر عليهم اللجوء إلى الإضراب حيث أنها تتعارض أيضا مع أحكام الدستور ومع المعايير التي تقرها المنظمة الدولية للعمل في هذا الشأن.

كما يقيد المشرع ممارسة حق الإضراب من خلال استعمال آلية التسخير كلما كان التوقف عن العمل «من شأنه أن يخل بالسير العادي لمصلحة أساسية» مثلما جاء في الفصل 389 من مجلة الشغل. لكن موقف المشرع يكتنفه الغموض في هذا المجال باعتبار غياب نص يحدد قائمة هذه المصالح الأساسية، رغم أن مجلة الشغل نصت منذ سنة 1994 على أن تضبط تلك القائمة بأمر، وباعتبار أن القانون التونسي يفتقر إلى أحكام خاصة تنظم ما يسمى بالحد الأدنى من الخدمات كآلية عملية

[6] أنظر خاصة: الحريات النقابية، منشورات منظمة العمل الدولية، الطبعة الرابعة، 1996، ص. 156

تسمح بالتوفيق بين حق الإضراب وضمان استمرارية المرافق الأساسية عبر التشاور بين السلطة العمومية والمنظمات النقابية مثلما هو الشأن في العديد من القوانين الأجنبية.

إضافة لكل ذلك، يُخضع المشرع ممارسة حق الإضراب لعدة إجراءات قانونية تتمثل في ضرورة مصادقة المركزية النقابية على الإضراب وضرورة التنبيه المسبق على المؤجر بعشرة أيام على الأقل، مع تحديد تاريخ الإضراب ومدته ومكانه وأسبابه، بالإضافة إلى ضرورة القيام بمحاولة لتسوية النزاع عبر التصالح قبل شن الإضراب. ويرتب المشرع عن عدم احترام تلك الإجراءات عقوبات جزائية صارمة ضد كل من يحرض على الإضراب أو يشارك فيه أو يقوم بأفعال متفرعة عنه مثل الاعتصام بأماكن العمل حتى لو كان ذلك بطريقة سلمية. لكن هذا اللجوء المكثف للقانون الجزائي في مجال يتصل بالنشاط النقابي ليس اختيارا صائبا ولا مجديا، ونعلم أن لجنة الحريات النقابية التابعة للمنظمة الدولية للعمل تؤكد دائما على تجنب اللجوء إلى الأحكام الجزائية في هذا المجال وأنه لا يجب أن يكون أي شخص معرضا للسجن لمجرد مشاركته في تحرك سلمي للدفاع عن مصالحه المهنية[7]. لهذا صار من الضروري مراجعة تلك الأحكام المتعلقة بتجريم الإضراب أو بعض الأفعال المتفرعة عنه، خاصة أنها كثيرا ما تؤدي إلى مزيد التوتر في المناخ الاجتماعي ولا تساعد على تحقيق مقومات السلم الاجتماعية التي يسعى المشرع إلى إرسائها. وفي المقابل يكون من الضروري تدعيم دور النقابات في تكريس الديمقراطية الاجتماعية على قاعدة الحوار والتفاوض مثلما تقره المعايير الدولية للعمل.

ب) مقتضيات تدعيم دور النقابات في تكريس الديمقراطية الاجتماعية

لا تقتصر الديمقراطية في مفهومها المعاصر على البعد السياسي المتمثل في حرية تكوين الأحزاب وتنافسها على السلطة عبر انتخابات حرة وشفافة، وإنما تتضمن أيضا بعدا اجتماعيا يتجلى خاصة من خلال تشريك

[7] أنظر خاصة: الحريات النقابية، منشورات منظمة العمل الدولية، المرجع المذكور سابقا، ص. 173

المنظمات المهنية في تأطير العلاقات بين أطراف الإنتاج ومساهمتها في مناقشة الاختيارات الأساسية للدولة والتي لها علاقة بالشأن الاقتصادي والاجتماعي. وهذا ما يسهل إقامة علاقات إستراتيجية بين الدولة والشركاء الاجتماعيين من أجل توفير مقومات التنمية المستديمة والعدالة الاجتماعية.

ولا شك أن دور النقابات في هذا المجال يبقى حيويا باعتبارها إحدى الركائز الأساسية للديمقراطية في مفهومها الواسع، كما أن الحرية النقابية تبقى مشحونة بمسألة العدالة الاجتماعية التي لا يمكن تناولها بصفة تتغافل عن التلازم الضروري بين البعدين السياسي والاجتماعي، إذ أنهما في نهاية التحليل وجهان لعملة واحدة[8].

هذا ما يتجلى بصفة واضحة من خلال تجربة الاتحاد العام التونسي للشغل والنضالات التي ما انفك يخوضها من أجل تكريس مبادئ الديمقراطية وإقامة مجتمع متوازن يكفل التكامل بين الحقوق المدنية والسياسية، من جهة، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، من جهة أخرى. ولعل الدور الرئيسي لهذه المنظمة النقابية في إطار الحوار الوطني من أجل مجابهة الأزمة السياسية التي هزت البلاد في 2013 هو خير مثال على ذلك، مما سهل المصادقة على الدستور الجديد بروح توافقية واضحة ومهد الطريق نحو تنظيم أول انتخابات تشريعية ورئاسية للجمهورية الثانية تطبيقا لأحكام هذا الدستور.

ويكتسي اهتمام النقابات بالشأن العام أهمية متزايدة، خاصة في ظل تأزم الوضع الاقتصادي الذي ما انفك يتفاقم بعد الثورة، وما يحمله من مضاعفات إهمال البعد الاجتماعي في عملية التنمية وانتشار البطالة وتهميش الفئات الضعيفة، وهو ما يجعل العمل النقابي منصبا في بعض الأحيان على الجانب المطلبي قصد المحافظة على ما هو موجود من مكاسب اجتماعية مهددة بالزوال، ويحد بالتالي من قدرة النقابات على الفعل في الواقع الراهن من أجل إرساء نمط مجتمعي جديد يتلاءم

[8] يراجع: النقابات والانتقال الديمقراطي، مؤلف جماعي تحت إشراف النوري مزيد، كلية الحقوق بصفاقس، 2016

مـع مقتضيـات الانتقـال نحـو الديمقراطيـة. ولا يمكـن للنقابـات أن توسـع مـن أفـق نشـاطها وتدعيمـه إلا عـبر الاهتمـام أكثـر فأكثـر بالشـأن العـام حتـى تكـون قـوة اقـتراح وتغيـير قـادرة عـلى تقديـم المبـادرات انطلاقـا مـن رؤيـة اسـتباقية للتحـولات التـي يعيشـها المجتمـع.

في هـذا الإطـار يكتـسي الحـوار الاجتماعـي أهميـة رئيسـية باعتبـاره يمثـل جوهـر الديمقراطيـة الاجتماعيـة. لكـن رغـم أن التجربـة التونسـية في مجـال الحـوار الاجتماعـي تعتـبر ثريـة نسـبيا، فـإن الإطـار القانونـي لممارسـة هـذا الحـوار مـا زال يشـكو مـن عـدة نقائـص سـواء فيمـا يتعلـق بالحـوار الثلاثـي بـين الدولـة وممثـلي أطـراف الإنتـاج أو فيمـا يتعلـق بالحـوار الثنائـي بـين منظمـات العمـال وأصحـاب العمـل. وترتبـط هـذه النقائـص أساسـا بغيـاب إطـار قانونـي يتعلـق بمأسسـة الحـوار الاجتماعـي أي تنظيمـه عـبر قواعـد موضوعيـة وإجرائيـة مضبوطـة تجعـل منـه مؤسسـة قائمـة الـذات ممـا يضمـن ديمومتـه ويعطيـه أكثـر فاعليـة وجـدوى. فمـن ناحيـة أولى، مـا زال الحـوار الثلاثـي يفتقـر إلى نظـام قانونـي خـاص بـه ويحـدد إطـاره الهيـكلي ومجالاتـه وقواعـده رغـم وجـود اتفـاق صلـب العقـد الاجتماعـي المـبرم في 14 جانفـي 2013 بـين الحكومـة والاتحـاد العـام التونـسي للشـغل والاتحـاد التونـسي للصناعـة والتجـارة والصناعـات التقليديـة عـلى إرسـاء المجلس الوطنـي للحـوار الاجتماعـي، ورغـم أنـه وقـع إعـداد مـشروع قانـون يتعلـق بإحـداث هـذا الهيـكل ووقعـت إحالتـه عـلى مجلـس نـواب الشـعب منـذ جـوان 2015. فـإن هـذا المـشروع مـا زال في انتظـار فـإن عرضـه عـلى الجلسـة العامـة للسـلطة التشريعيـة.

ومـن ناحيـة أخـرى، يلاحـظ أيضـا غيـاب إطـار قانونـي ينظـم بدقـة مسـار التفـاوض الجماعـي الثنائـي ودوريتـه وإجراءاتـه والقواعـد التـي يتعـين إتباعهـا أثنـاء ذلـك مـن أجـل ضمـان نجـاح المفاوضـات وديمومتهـا. فقـد اكتفـى المـشرع بوضـع نظـام قانونـي للاتفاقيـات المشـتركة ومـا يترتـب عنهـا مـن آثـار، أي انـه يهتـم بنتائـج التفـاوض أكثـر ممـا يعتنـي بسـير المفاوضـات أثنـاء المرحلـة التمهيديـة التـي تسـبق قيـام الاتفاقيـة وتُهـيّء لإبرامهـا أو مراجعتهـا[9]. ولا شـك أن غيـاب تنظيـم قانونـي للمفاوضـات الاجتماعيـة لا

[9] يراجع خاصة: Mongi TARCHOUNA, La négociation collective en Tunisie, thèse de Doctorat d'Etat, Université Paris 1, 1986

يساهم في تطور الحوار الاجتماعي بل يتسبب في أن مسار التفاوض يبقى عموما خاضعا لميزان القوى بين أطراف الإنتاج وما قد يشهده من تقلبات، وهو ما يثير في الكثير من الأحيان نزاعات حادة من شأنها أن تؤثر سلبا على المناخ الاجتماعي، خاصة أمام مخاطر التعددية النقابية وما يترتب عنها من توتر في منظومة العلاقات المهنية.

II- أية تمثيلية للنقابات أمام مخاطر التعددية النقابية ؟

كلما كانت هناك تعددية في المشهد النقابي، يطرح بحدة موضوع تمثيلية النقابات كأداة لترشيد تلك التعددية. لكن رغم تكريس المشرع لهذا المفهوم، فإنه لم يضع بعد إطارا قانونيا واضحا سواء فيما يتعلق بمعايير التمثيلية النقابية أو بشروط تعيين المنظمات النقابية الأكثر تمثيلا.

أ) تمثيلية النقابات أداة لترشيد التعددية النقابية

يقترن مفهوم تمثيلية النقابات بوجود تعددية نقابية، كما هو الحال اليوم في تونس. وإذا كانت هذه التعددية النقابية تعتبر على الصعيد القانوني تجسيدا لمبدأ حرية تكوين النقابات، مثلما يقره المشرع في الفصل 35 من الدستور والفصل 242 من مجلة الشغل، فإنها لا تخلو على المستوى العملي من مساوئ كثيرة من شأنها أن تضر في نفس الوقت بمصالح العمال والمؤسسات نتيجة ما يترتب عنها من تشتت في المشهد النقابي وتوتر في منظومة العلاقات المهنية. هذا ما يحتم تدخل المشرع لوضع ضوابط تسمح بترشيد التعددية النقابية، قصد تجنب آثارها السلبية، وذلك بإقرار بعض الصلاحيات الهامة التي تختص بها المنظمات الأكثر تمثيلا دون غيرها من النقابات الأخرى.

وعلى هذا الأساس يمكن تعريف تمثيلية النقابات بأنها صفة تسند قانونيا للمنظمات التي لها وزن أكثر من غيرها في المشهد النقابي وتسمح لها باحتكار بعض الصلاحيات الهامة التي لا يمكن لغيرها من النقابات ممارستها. وهذا ما يؤدي بالضرورة إلى الحد من مبدأ المساواة

بين النقابات، وذلك بحكم أهمية تلك الصلاحيات التي لا يعقل أن تسند لنقابات ضعيفة أو ليس لها إشعاع كبير في الوسط المهني، مثل إبرام ومراجعة الاتفاقيات المشتركة للعمل والتي تعتبر أهم مصدر ضمن المصادر المهنية لقانون الشغل بما تحتويه من قواعد قانونية مكملة للتشريع الصادر عن الدولة.

كما أن مفهوم التمثيلية النقابية يرتبط ارتباطا وثيقا بمفهوم الديمقراطية الاجتماعية والتي تعتبر اليوم أداة ضرورية لتدعيم الديمقراطية السياسية. فالديمقراطية الاجتماعية تجسد تفتح الدولة على محيطها الاقتصادي والاجتماعي وذلك من خلال الإقرار لفائدة المنظمات المهنية الأكثر تمثيلا بأن تشارك في ممارسة بعض الصلاحيات التي تقترن عادة بتدخل السلطة العامة، سواء على مستوى التأطير القانوني للعلاقات المهنية عبر التفاوض الجماعي، أو من خلال تشريكها في تسيير بعض الهيئات العمومية وضبط الاختيارات الأساسية للدولة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي.

وقد وقع تكريس مفهوم التمثيلية النقابية على الصعيد الدولي منذ سنة 1919، أي منذ نشأة المنظمة الدولية للعمل، حيث وردت عبارة المنظمات النقابية الأكثر تمثيلا في المادة 3 من دستور تلك المنظمة، والتي نصت على أن تتعهد الدول الأعضاء بتعيين المندوبين غير الحكوميين، قصد المشاركة في المؤتمر العام للمنظمة المذكورة، بالاتفاق مع المنظمات المهنية الأكثر تمثيلا للعمال ولأصحاب العمل.

وفي تونس كرس المشرع أيضا مفهوم التمثيلية النقابية في عدة نصوص قانونية، حيث أسند للمنظمات الأكثر تمثيلا عدة صلاحيات تختص بها دون غيرها من النقابات، مثلما هو الشأن بالنسبة لإبرام الاتفاقيات المشتركة للعمل[10]، أو بالنسبة لتعيين ممثلي العمال وممثلي أصحاب العمل في لجان مراقبة الطرد لأسباب اقتصادية[11]، أو تعيين المستشارين بدوائر

[10] أنظر خاصة الفصلين 38 و 39 من مجلة الشغل.
[11] الفصلان 21-4 و 21-5 من مجلة الشغل.
[12] الفصل 1 من الأمر عدد 813 المؤرخ في 30 سبتمبر 1977.

الشغل لتمثيل العمال وأصحاب العمل[12]، أو كذلك بالنسبة لتعيين ممثلي هؤلاء العمال وأصحاب العمل كأعضاء في مجالس الإدارة التابعة لصناديق الضمان الاجتماعي[13]. كما أن تحديد الأجر الأدنى المضمون يقع بمقتضى أمر بعد استشارة المنظمات النقابية لأصحاب العمل والعمال الأكثر تمثيلا[14].

لكن رغم تعدد النصوص التي يستنتج منها وجود تكريس تشريعي لمفهوم التمثيلية النقابية، فإن الإطار القانوني المتعلق بهذا الموضوع مازالت تشوبه العديد من النقائص والثغرات، مما يحتم اليوم تدخل المشرع لإرساء نظام عصري يحدد معايير تلك التمثيلية وشروط تعيين المنظمات النقابية الأكثر تمثيلا.

ب) أي نظام قانوني لتمثيلية النقابات ؟

لا يوجد نظام واحد يمكن اعتماده من طرف كل البلدان فيما يتعلق بتمثيلية النقابات، وإنما توجد أنظمة قانونية متنوعة وذلك بحكم خصوصية الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في كل دولة والتي من شأنها أن تؤثر بصفة مباشرة أو غير مباشرة على منظومة العلاقات المهنية داخلها.

لكن إرساء نظام عصري لتمثيلية النقابات يستوجب في كل الحالات وضع قواعد قانونية واضحة تتضمن في نفس الوقت تحديد المقاييس التي يمكن اعتمادها لتقدير مدى تمثيلية المنظمات النقابية وآليات تعيين المنظمات الأكثر تمثيلا.

- مقاييس التمثيلية النقابية

استنادا لما نصت عليه التوصية رقم 163 الصادرة عن المنظمة الدولية للعمل وما أقرته لجنة الحريات النقابية التابعة لهذه المنظمة في العديد من قراراتها، فإن تقدير مدى تمثيلية النقابات يجب أن يكون قائما

[13] الفصل 6 من القانون عدد 30 المؤرخ في 14 ديسمبر 1960.
[14] الفصل 134 من مجلة الشغل.

على مقاييس موضوعية ومحددة بصفة مسبقة، وذلك لتجنب كل انحياز أو تعسف من طرف السلطة المؤهلة لتعيين المنظمات النقابية الأكثر تمثيلا. غير أن القانون التونسي لا يتضمن أي تحديد لهذه المقاييس ولا شك أن هذا الفراغ القانوني من شأنه أن يزيد في توتر المناخ الاجتماعي وعدم الاستقرار في منظومة العلاقات المهنية.

وبالرجوع إلى القانون المقارن، نستنتج أنه لا يقع الاعتماد على مقياس واحد في هذا المجال، وإنما على مجموعة من المقاييس المتكاملة والتي يمكن تقسيمها إلى مقاييس كمية ومقاييس نوعية.

ترتبط المقاييس الكمية أساسا بعدد المنخرطين بالمنظمة النقابية. فلا يعقل الاعتراف بصفة التمثيلية لمنظمة نقابية لها نسبة ضعيفة من المنخرطين. كما أنه من البديهي أن النقابة، لكي تكون قادرة على الدفاع عن المصالح المشتركة للأشخاص الذين تمثلهم، يجب أن تبرهن على أن لها الوزن الضروري لذلك من خلال عدد المنخرطين فيها.

وفي كثير من البلدان، يشترط المشرع توفر نسبة معينة من المنخرطين في النقابة حتى تكتسب صفة التمثيلية. وقد تكون هذه النسبة موحدة، كأن يشترط حصول النقابة على نسبة لا تقل عن 50% من مجموع العمال التابعين للمجال المهني الذي تمارس فيه نشاطها. كما قد تكون هناك نسب مختلفة تتغير حسبما إذا تعلق الأمر بتقدير تمثيلية النقابات على المستوى الوطني أو القطاعي أو على مستوى المؤسسة.

وفي كل الحالات يتعين على النقابة التي تطالب بالاعتراف بتمثيليتها تقديم المؤيدات الضرورية لإثبات أنها تضم عددا من المنخرطين يخول لها التمتع بهذه الصفة. لكن يجب أن نقر بأن التثبت من عدد المنخرطين ليس أمرا هينا في الكثير من الأحيان، خاصة أن إجراء بحث للتحقق من توفر هذا العدد قد يتعارض مع حرية كل شخص في عدم التصريح بانتمائه النقابي والذي يعتبر عنصرا من المعطيات الشخصية.

ونظرا لصعوبة مراقبة عدد المنخرطين بصفة دقيقة، أقرت عدة تشريعات

أجنبية تدعيم هذا المقياس من خلال الاستناد لمقياس كمي آخر يتمثل في النتائج التي تحصلت عليها النقابة في الانتخابات المهنية.

ويرتبط هذا المقياس بآلية تقليدية من آليات الديمقراطية حيث يستوجب الرجوع إلى صناديق الاقتراع كأداة موضوعية لتقدير مدى تمثيلية النقابات. لكن القانون التونسي لا يأخذ بآلية الانتخابات المهنية كمقياس لتقدير وزن النقابات، وذلك على عكس ما أقره، مثلا، المشرع المغربي[15]، أو المشرع الفرنسي[16]، أو المشرع الاسباني[17].

إضافة للمقاييس الكمية المشار إليها، يقع الاعتماد أيضا في تقدير مدى تمثيلية النقابات على عدة مقاييس نوعية هامة.

ومن ضمن هذه المقاييس نذكر خاصة المعيار المتعلق باستقلالية المنظمة النقابية، حيث أنه يرتبط بصفة وثيقة بجوهر الحرية النقابية وبالوظيفة الأساسية للنقابات والمتمثلة في الدفاع بكل مصداقية عن مصالح الأشخاص الذين تمثلهم. وغالبا ما يقترن هذا المعيار بالاستقلالية المالية للنقابة[18].

فإذا ثبت مثلا أن المؤجر يمول نشاط نقابة عمالية لتدعيم وزنها في مواجهة نقابة عمالية أخرى، فإن ذلك يكون حجة على عدم استقلاليتها،

[15] يشترط المشرع المغربي لإسناد صفة المنظمة النقابية الأكثر تمثيلا على الصعيد الوطني حصولها على 6 بالمائة على الأقل من مجموع مندوبي الأجراء المنتخبين في القطاعين العمومي والخاص. وإذا تعلق الأمر بتحديد المنظمة الأكثر تمثيلا على مستوى المؤسسة ، فإنه يتعين حصولها على نسبة 35 بالمائة على الأقل من مجموع عدد مندوبي الأجراء المنتخبين داخل المؤسسة المعنية (المادة 425 من مدونة الشغل).

[16] يشترط المشرع الفرنسي للإقرار بصفة التمثيلية للنقابة على مستوى المؤسسة أن تكون قد حصلت على 10 بالمائة على الأقل من الأصوات في الدورة الأولى لأخر انتخابات لممثلي العمال داخل المؤسسة المعنية (الفصل L. 2122-1 من مجلة الشغل). وبالنسبة لتمثيلية النقابات على المستوى الوطني أو القطاعي، يشترط المشرع الفرنسي أن تكون النقابة قد حصلت على 8 بالمائة على الأقل من مجموع الأصوات المصرح بها في الانتخابات المهنية (الفصل L. 2122-5 والفصل L. 2122-9 من مجلة الشغل).

[17] بمقتضى قانون مؤرخ في 2 أوت 1985،اشترط المشرع الاسباني لحصول النقابة على صفة التمثيلية أن تكون قد حصلت على 10 بالمائة على الأقل من مجموع المقاعد في انتخابات ممثلي العمال.

[18] أقر الفصل 35 من الدستور الجديد أن النقابات تلتزم بالشفافية المالية، إلى جانب التزامها بأحكام الدستور والقانون ونبذ العنف.

وهو ما يعتبر قرينة على انتفاء صفة التمثيلية عن تلك النقابة. لكن يتعين على الطرف الذي يشكك في استقلالية النقابة أو في مصداقيتها أن يثبت ذلك من خلال الإدلاء بعناصر جدية تؤكد ما يدعيه.

كما يشترط المشرع في عدة بلدان، للإقرار بصفة التمثيلية للنقابة، أن تكون توجهاتها متلائمة مع جملة من القيم الأساسية التي يعبر عنها بقيم الجمهورية أو قيم الديمقراطية، مثلما هو الشأن في فرنسا وألمانيا، وهذا ما يقتضي خاصة احترام النقابة للحريات العامة والحقوق الأساسية للإنسان وكذلك رفضها لكل أشكال العنصرية والتمييز غير الشرعي.

ويمكن أن نذكر كذلك من ضمن المقاييس النوعية لتقدير تمثيلية النقابات بعض المعايير الأخرى التي تتعلق بتجربة النقابة وخبرتها ومدى إشعاعها في الوسط المهني، وغالبا ما يرتبط ذلك بأقدميتها، إذ أن النقابة التي لها أكثر أقدمية من غيرها تتمتع عادة بتجربة أكبر ويكون لها تأثير أوسع على الوسط المهني الذي تمارس فيه نشاطها[19]
.

- آليات تعيين المنظمات الأكثر تمثيلا

يكتنف موقف المشرع التونسي الكثير من الغموض في هذا المجال. فمن ناحية أولى، يطرح التساؤل: هل تمنح صفة التمثيلية النقابية على قاعدة الأغلبية أم على قاعدة النسبية ؟ ويقتضي نظام الأغلبية أن تسند تلك الصفة لمنظمة نقابية واحدة بحيث أنها تنفرد قانونيا بممارسة الصلاحيات المترتبة عن ذلك، في حين أن نظام النسبية يسمح بأن تسند تلك الصفة لمنظمتين أو أكثر باعتبار أن لكل واحدة منها تمثيلية نسبية.

[19] في بعض القوانين الأجنبية يحدد المشرع مدة زمنية معينة كحد أدنى لأقدمية النقابة لكي تكتسب صفة التمثيلية وخاصة في مجال التفاوض الجماعي. وقد حدد المشرع الجزائري، مثلا، هذه المدة بستة أشهر على الأقل (المادة 34 من القانون رقم 14-90 المؤرخ في 2 جوان 1990)، في حين أن القانون الفرنسي حدد تلك المدة بسنتين كاملتين ابتداء من تاريخ تكوين النقابة (الفصل L. 2121-1 من مجلة الشغل).

ومـن خـلال التجـارب الأجنبيـة، نسـتنتج أن بعـض الأنظمـة تتبنـى قاعـدة الأغلبيـة، وهـي القاعـدة التـي أخـذت بهـا عـدة بلـدان أنغلـو سكسـونية، وخاصـة في مجـال التفـاوض الجماعـي، مثلمـا هـو الشـأن في القانـون الأمريكي حيـث أن النقابـة الأكثـر تمثيـلا والتـي تحـدد حسـب صنـدوق الاقـتراع داخـل الوحـدة المعنيـة بالتفـاوض هـي التـي تحتكـر مهمـة تمثيـل العمال طيلـة مدة نيابيـة معينـة. وعـلى العكـس مـن ذلـك تبنـت بلـدان أخـرى قاعـدة النسـبية بمـا يفيـد إمكانيـة وجـود أكثـر مـن نقابـة واحـدة تكتسـب صفـة التمثيليـة، مثلمـا هـو الشـأن في فرنسـا وبلجيـكا واسـبانيا.

وقـد بقـي موقـف المـشرع التونـسي غامضـا حـول هـذه المسـألة، فهـو يعتمـد أحيانـا عـلى صيغـة الجمـع مـن خـلال اسـتعمال عبـارة المنظمـات النقابيـة الأكثـر تمثيـلا[20]، وفي أحيـان أخـرى يعتمـد عـلى صيغـة المفـرد مـن خـلال اسـتعمال عبـارة المنظمـة الأكثـر تمثيـلا أو التـي لهـا أفضليـة التمثيـل[21].

ونعتقـد أن اعتمـاد قاعـدة النسـبية في تونـس قـد يكـون مـن شـأنه أن يعمـق تشـتت المشـهد النقابـي ويعيـق المفاوضـات الجماعيـة، خاصـة إذا أخذنـا بعـين الاعتبـار أن النسـيج الاقتصـادي التونـسي يتكـون بصفـة أساسـية مـن مؤسسـات صغـيرة الحجـم. لهـذا يبـدو لنـا مـن الأنسـب أن يتبنـى المـشرع نظـام التمثيليـة الأغلبيـة في مجـال التفـاوض الجماعـي لأن أن هـذا الاختيـار مـن شـأنه أن يكفـل حـدا أدنـى مـن التجانـس بـين أحـكام الاتفاقيـات المشـتركة في مختلـف المسـتويات والأنشـطة المهنيـة.

ومـن ناحيـة أخـرى، يبقـى التسـاؤل قائمـا فيمـا يتعلـق بتحديـد الإطـار الجغـرافي والمهنـي لتعيـين المنظمـات النقابيـة الأكثـر تمثيـلا، فهـل يقـع تقديـر هـذه التمثيليـة عـلى المسـتوى الوطنـي أو الجهـوي أو القطاعـي أو عـلى مسـتوى المؤسسـة ؟

[20] أنظـر مثـلا الفصـل 38 والفصـل 134 مـن م.ش. وكذلـك الفصـل 6 مـن القانـون عـدد 30 المـؤرخ في 14 ديسـمبر 1960.

[21] أنظر الفصول 21-4 و 21-5 و 39 من م.ش.

لـم يحـدد المـشرع التونـسي موقفـا واضحـا حـول هـذه المسـألة. لكـن مـن خـلال التجـارب المقارنـة يمكـن القـول إن الإجابـة تختلـف مبدئيـا باختـلاف طبيعـة المهـام المسـندة للمنظمـات النقابيـة الأكثـر تمثيـلا وكذلـك باختـلاف هيكلـة هـذه المنظمـات. لهـذا وقـع في بعـض البلـدان، مثلمـا هـو الشـأن في فرنسـا، إقـرار مبـدأ التناسـب الـذي يعنـي أن تقديـر التمثيليـة والاعـتراف بهـا يقعـان بالنسـبة لـكل مسـتوى أو وحـدة تفـاوض (عـلى الصعيـد الوطنـي أو القطـاع المهنـي أو المؤسسـة) بحيـث يمكـن أن تتمتـع النقابـة بصفـة التمثيليـة عـلى المسـتوى الوطنـي أو القطاعـي ولا تتمتـع بتلـك الصفـة عـلى مسـتوى مؤسسـة مـا، مثلمـا يمكـن أن يعـترف بتمثيليتهـا داخـل المؤسسـة دون أن تكـون لهـا تمثيليـة كبـيرة عـلى المسـتوى الوطنـي أو القطاعـي.

كمـا يطـرح السـؤال أيضـا حـول معرفـة السـلطة المؤهلـة لتعيـين المنظمـة أو المنظمـات الأكثـر تمثيـلا والضمانـات التـي يتعـين إقرارهـا لتجنـب أي انحيـاز مـن طـرف هـذه السـلطة في ممارسـة نفوذهـا في هـذا المجـال. وقـد اكتفـى المـشرع بتقديـم إجابـة مقتضبـة حـول هـذا الموضـوع فيمـا يتعلـق بمجـال التفـاوض الجماعـي لإبـرام الاتفاقيـات المشـتركة القطاعيـة، حيـث نـص الفصـل 39 مـن مجلـة الشـغل عـلى أنـه، في صـورة وجـود خـلاف في هـذه المسـألة، يصـدر قـرار مـن وزيـر الشـؤون الاجتماعيـة لتعيـين المنظمـة التـي تتـولى إبـرام الاتفاقيـة. لكـن هـذا الحـل يبقـى منقوصـا، خاصـة في غيـاب مقاييـس موضوعيـة محـددة يتعـين الاسـتناد إليهـا في إصـدار هـذا القـرار.

في الختـام يجـدر التأكيـد بالخصـوص عـلى أن الحريـة النقابيـة لا تقتصـر عـلى بعـض المبـادئ التـي تصـاغ في شـكل قواعـد قانونيـة مجـردة، وإنمـا هـي في جوهرهـا ركيـزة أساسـية مـن ركائـز البنـاء الديمقراطـي وأداة ضروريـة لضمـان كرامـة الإنسـان وتحقيـق العدالـة الاجتماعيـة. لهـذا تبقـى الحريـة النقابيـة مـن أكثـر الحريـات تجـددا بحكـم أنهـا غـير منفصلـة عـن الواقـع السـياسي والاقتصـادي والاجتماعـي الـذي تتنـزل فيـه، وبحكـم تطـور وظيفـة النقابـات في مواجهـة التحديـات التـي يفرزهـا هـذا الواقـع المتغـير.

غـير أن الإطـار القانونـي المتعلـق بالعمـل النقابـي في تونـس مـا زال في حاجـة إلى إصلاحـات جوهريـة حتـى يكـون أكثـر تلاؤمـا مـع المعايـير الدوليـة

ويوفـر للنقابـات المقومـات الضروريـة لمجابهـة تلـك التحديـات والمشـاركة الفعليـة في تجسـيد مبـادئ الحريـة والكرامـة التـي قامـت مـن أجلهـا الثـورة. وهـي إصلاحـات تنـدرج في نهايـة التحليـل ضمـن رهـان مجتمعـي أشـمل، أي رهـان مـن أجـل إرسـاء مجتمـع متضامـن ومتحـرر في نفـس الوقـت مـن براثـن الاسـتغلال ومظاهـر التهميـش والإقصـاء. ولا يمكـن لهـذا الرهـان أن يتحقـق إلا إذا كان قائمـا عـلى مبـادئ عليـا تعطـي الأولويـة لمقتضيـات العدالـة الاجتماعيـة التـي تشـكل الغايـة الأساسـية لوجـود النقابـات وتضفـي عـلى نشـاطها مشروعيـة دائمـة.

الاتحاد والمسألة الاقتصادية

سامي العوّادي
أستاذ التعليم العالي للعلوم الاقتصادية بجامعة تونس المنار
رئيس مخبر بحث «استشراف، استراتيجيا وتنمية»

الفهـــــــــــرس

مقدمة

ما من شك ان الثقل التاريخي لمكانة الاتحاد في المجتمع التونسي مسالة لا يرتقي اليها الشك و إن مرّت بفترات مختلفة التوهج مراوحة بين فترات تتميز بغلبة الدور السياسي كلما كان المجتمع يشكو من ازمات من دولة الاحتلال الى دولة الاستبداد انتهاء بدولة الثورة، و بين فترات يغلب فيها الدور الاقتصادي من حيث انتقاد السياسات المتبعة او اقتراح بدائل ذات بعد اقتصادي واجتماعي، وذلك من فترة الاستعمار حيث صاغ الاتحاد مشروع منوال تنمية استعدادا لدولة الاستقلال الى نزاعه الحالي مع حكومات ما بعد الثورة على عدة قرارات اقتصادية مثل قوانين المالية، و الاستثمار و الشراكة مرورا باختيارات اقتصادية في فترة الثمانينات اهمها برامج التقويم الهيكلي لسنة 1986 واتفاق التبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي لسنة 1996 و اخيرا مشروع اتفاق التبادل الحر المعمق و الشامل مع الاتحاد الأوربي.

موضوع هذه الورقة اذا هو ابراز تعاطي الاتحاد مع المسالة الاقتصادية بصرف النظر عن دوره الاجتماعي الصرف مثل الدفاع عن القدرة الشرائية للأجراء او العلاقات الشغلية او الحق النقابي...

الفكرة التي تحاول هذه الورقة تبليغها هي ان الاتحاد منذ نشأته تناول المسالة الاقتصادية بجدية كبرى و تحول على مر السنين من قوة احتجاج صرفة الى قوة اقتراح بدائل.
سنعود تحديدا الى سنة 1955 حيث انجز الاتحاد في مؤتمره السادس الوثيقة التي ستصبح خارطة طريق حكومة الستينات في كافة القطاعات الاقتصادية، و نتعرض الى اهم مواقف الاتحاد من الاجراءات و البرامج الاقتصادية ذات المنحى اللبرالي التي ستنتهجها الحكومة منذ منتصف الثمانينات الى مشاريع القوانين الحالية.

1. البرنامج الاقتصادي والاجتماعي (المؤتمر القومي السادس 1956).

بدأ الاشتغال عليه منذ 1951 بمناسبة المؤتمر الرابع واعتمده الحزب الحر الدستوري في مؤتمره سنة 1955. ولقد تضمن جملة من التصورات الاقتصادية حيث تضمن هذا التقرير عديد الاركان منها :

← توطئة تحت عنوان «مذهبنا» بقلم احمد بن صالح
← المشروع ضروري لتونس لضمان نجاعة الجهود الاقتصادية
← المشروع أداة لإقامة اوضاع اشتراكية
← شروط المشروع

ولقد ورد في القسم الاول تحت عنوان تحديد الحاجيات عدة نقاط نذكر فيما يلي جوانبها الاقتصادية :

- أحوال العيش المادية للشعب التونسي
- المستوى الحيوي (المعيشي)
- الأجر (الدخل السنوي / الاستهلاك الغذائي)
- الشغل و ضمان العمل
- البنية الاقتصادية بالبلاد التونسية
- الاقتصاد التونسي المضطرب
- الاقتصاد التونسي مصاب بحالات عديدة من عدم التوازن
- الميزان التجاري
- الخسارة في ميزان الدفوعات
- الصندوق القومي للادخار
- تحويل رؤوس الأموال
- شركات التأمين
- إغراءات الزراعة المعدة للتصدير

و في نفس السياق وتخصيصا على المسائل الاقتصادية ورد في القسم الثاني المعنون من الحاجيات الى الاهداف ما يلي :

الزراعة

- ✤ الشروط الاساسية التعاضدية
- ✤ القرى التعاضدية
- ✤ الوضع الاقتصادي للتعاضدية الزراعية
- ✤ الاراضي المشتركة
- ✤ إعانة الدولة
- ✤ النظر في اساس المنتوج

التصنيع

- ✤ اماكن التصنيع
- ✤ يد عاملة مستعدة/ اسواق لبيع المنتوجات/ موارد طبيعية
- ✤ الطاقة الشمسية
- ✤ طاقة الرياح
- ✤ الطاقة الذرية
- ✤ توزيع المراكز الصناعية في البلاد
- ✤ نظام الملكية
- ✤ التجارة مع الخارج و مزايا ميناء بنزرت
- ✤ الصناعات التقليدية و الصيد البحري

كما وردت في المشروع خاتمة تتضمن :

- ← شرط استقلال تونس إزالة الانقسام الفاحش لتونس بين نصفين
- ← بناء وحدة الوطن على اسس ثابتة «الاسس الاقتصادية و الاجتماعية»
- ← ولقد تم اعتماد هذا البرنامج سنة 1961 من طرف الحكومة في وثيقة "الآفاق العشرية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية : 1962-1971" عندما وقعت دعوة احمد بن صالح (امين عام الاتحاد) الى عضوية الحكومة

2. الاتحاد والاقتصاد الاجتماعي التضامني

عرف هذا القطاع اهتماما كبيرا من القيادات التاريخية للاتحاد ومن

ابرزهم الفقيد أحمد التليلي الذي أشرف على بعث عدة مؤسسات تعاونية للاتحاد في قطاعات مختلفة منها السياحة (نزل اميلكار) والصيد البحري والنقل البحري الداخلي والتأمين والبنوك وغيرها. ولقد تراجع الاهتمام بهذا القطاع كثيرا ولكن الاتحاد انجز مؤخرا مشروع قانون أساسي للاقتصاد الاجتماعي والتضامني، يتضمن تعريف هذا القطاع ومجالاته وهياكله اضافة الى احكام مالية وانتقالية.

3. التقرير الاقتصادي والاجتماعي – 1984

وقد احتوى على 11 ملفا منها 4 ذات محتوى اقتصادي وهي :

- ← الفلاحة
- ← الصناعة والشركات العمومية
- ← التشغيل والهجرة والتكوين المهني
- ← توزيع المداخيل، الانتاجية، الاسعار والجباية

4. الاتحاد وبرنامج التقويم الهيكلي لسنة 1986

لقد نبه الاتحاد في اكثر من ندوة الى مخاطر الانزلاق النيو ليبرالي لاقتصاد البلاد منذ اعتماد هذا البرنامج بتوصية من البنك العالمي وصندوق النقد العالمي، سيما فيما يتعلق ب :

- ← مقاومة التفويت في المنشآت العمومية
- ← مقاومة تسريح العمال
- ← مقاومة تليين العلاقات الشغلية
- ← تجذير الدفاع عن القدرة الشرائية للأجراء المهددة بتحرير الأسعار

5. التقرير الاقتصادي والاجتماعي – 2001

انجز هذا التقرير بقسم الدراسات والتوثيق بالاتحاد بمناسبة المؤتمر الاستثنائي لسنة2001 وقد ساهم في تحرير ورقاته مجموعة هامة من الجامعيين واحتوى على 11 بحثا منها 5 ذات محتوى اقتصادي وهي الآتية :

- ← الأنشطة النافعة للاقتصاد التونسي: تطورها و آفاقها
- ← التجارة الخارجية: الواقع و الآفاق
- ← الخوصصة و الاستثمار في تونس
- ← الجباية في تونس: التطورات و الافاق
- ← القدرة الشرائية و تطور توزيع المداخيل في تونس

6. الاتحاد واتفاق الشراكة الأورومتوسطية

اضافة الى احتجاج الاتحاد على انعدام التشاور وتغييب النظمات المهنية فانه قام في اكثر من تظاهرة بنقد شامل للاتفاق ولأرضيته الفكرية النيوليبرالية وحذر من العواقب الوخيمة لتفكيك الحماية الديوانية على:

- ← المداخيل الذاتية لميزانية الدولة
- ← الاستثمارات العمومية
- ← التحويلات الاجتماعية

7. الاتحاد والتنمية الجهوية: انطلاق برنامج الدراسات الجهوية

- ← الكاف 2006
- ← سيدي بوزيد 2008
- ← قفصة 2008
- ← القصرين 2009

8. الاتحاد والعقد الاجتماعي 2011-/2013

← أطراف العقد الاجتماعي

- ✤ الحكومة
- ✤ الاتحاد العام التونسي للشغل
- ✤ الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة

← محاور العقد الاجتماعي

- ✤ الحماية الاجتماعية
- ✤ سياسات التشغيل والتكوين المهني
- ✤ النمو الاقتصادي والتنمية الجهوية
- ✤ العلاقات المهنية والعمل اللاّئق

← محور النمو الاقتصادي والتنمية الجهوية وأسس منوال تنمية بديل الوارد في العقد الاجتماعي يتمحور حول المبادئ التالية :

- ✤ تحقيق نمو ادماجي inclusif من خلال تشجيع اقتصاد ذو طاقة تشغيلية عالية يوفّر مزيدا من التّماسك الإجتماعي والجهوي.
- ✤ تطوير اقتصاد أكثر نجاعة وأكثر تنافسية من أجل تحقيق تنمية مستدامة.
- ✤ تطوير اقتصاد مبني على المعرفة والإبتكار.
- ✤ فكّ عزلة الجهات الدّاخلية وجعل ادماجها في نشاط الجهات المرفّهة عنصرا من العناصر الجوهرية لمنوال التّنمية.
- ✤ ويتطلّب إرساء هذا المنوال اتّخاذ تدابير عديدة وبالخصوص :
- ✤ مراجعة السياسة الجبائية والتّخفيف من الضغط الجبائي على الأجراء والشرائح الإجتماعية ضعيفة الدخل.
- ✤ تكريس مقوّمات حقيقية للتّنمية الجهوية ورسم خطط تراعي بالخصوص قدرات الجهات وثرواتها وميزاتها التفاضلية، وذلك ضمن مقاربة جديدة تكرّس الديمقراطية المحلية والمشاركة الواسعة لكلّ القوى الحيّة في المجتمع.
- ✤ تطوير القطاعات الواعدة القائمة على التجديد والإبتكار وذات

القيمة المضافة العالية والقدرة التشغيلية الهامة لأصحاب الشهادات

- دعم القطاعات الثلاثة وهي القطاع العام (تفعيل دور الدولة في المساهمة وتنشيط قطاع الإنتاج غير التنافسي) والقطاع الخاصّ (دفع الإستثمار وخلق مواطن الشغل) والقطاع التضامني والإجتماعي (دور المجتمع المدني في الحدّ من الفوارق الإجتماعية) والعمل على توفير أرضية شراكة بين القطاعين العام والخاصّ ودعم العمل المستقلّ والتّمويل الأصغر.
- تعزيز القدرة التّنافسية للشركات وتحسين البنية التحتية والقدرات اللّوجستيكية واعتماد سياسة منافسة ناجعة (مقاومة الإحتكارات الخاصّة والتّجارة غير المشروعة وخاصة التهريب والتجارة الموازية).
- تكريس حقيقي لمتطلّبات الحوكمة الرّشيدة وتحسين مناخ الأعمال ومراجعة منظومة تشجيع الإستثمار وضبط نظام حوافز جديد يقوم على امتيازات مشروطة (تشغيل وتصدير وقيمة مضافة).
- رسم استراتجيات قطاعية وطنية صناعية وفلاحية وخدماتية والعمل على استقطاب الاستثمار الخارجي لإنجاز مشاريع مندمجة ومهيكلة.
- تأهيل الباحثين عن الشّغل ضمن منظومة جديدة للتّكوين المهني منفتحة على حاجيات الإقتصاد ومستجيبة لمتطلّبات عروض الشّغل.
- المحافظة على استدامة المحيط من أجل تحقيق تنمية مستديمة تنتفع بها الاجيال الحالية والقادمة

9. تدخلات الاتحاد في الملفات والاصلاحات الاقتصادية بعد الثورة :

المبادرات الدراسية للاتحاد بعد الثورة. استئناف الدراسات الجهوية باعتبار الدور المحوري للجهات الداخلية في تأجيج الثورة وأولوية التنمية الجهوية: سليانة 2012 والتقدم باقتراحات عملية وبرنامج استثمار

قطاعـــي وتصـــور بديـــل لسياســـة التنميـــة الجهويـــة ولـــدور الدولـــة

← دراسات التنمية الجهوية
- سليانة 2012
- الكاف 2016
- قفصة 2016

← دراسات اقتصادية
- النمو الاقتصادي ومنوال تنمية بديل
- سوق الشغل والعلاقات الشغلية
- الحوار الاجتماعي

← مذكرات
← قوانين المالية
← قانون الاستثمار
← قانون الشراكة عام خاص

10. الاتحاد واعلان قرطاج

وهـــو الوفـــاق الوطنـــي الـــذي تشـــكلت عـــلى أســـاس مبادئـــه حكومـــة الوحـــدة الوطنيـــة. وقـــد تعلقـــت مقترحـــات الاتحـــاد في المجـــال الاقتصـــادي لهـــذا الاعـــلان بالنقـــاط التاليـــة :

← تحديـــد برنامـــج مفصـــل للإصلاحـــات والإجـــراءات الاقتصاديـــة والاجتماعيـــة عـــلى المـــدى القصـــير بمـــا في ذلـــك ملامـــح ميزانيـــة 2017 وأولوياتهـــا

← مزيـــد ترشـــيد ميزانيـــة وســـائل المصالـــح دون المســـاس بالســـير العـــادي لهـــا.

← الإسراع بتفعيـــل مخرجـــات الحـــوار الوطنـــي حـــول التشـــغيل بخصـــوص الإجـــراءات

← العاجلـــة والآجلـــة التـــي تـــم الاتفـــاق عليهـــا في إطـــار العقـــد الاجتماعـــي وإيجـــاد الحلـــول

← الملائمة والوفاقية لوقف الاعتصامات وتعطيل الانتاج.

- ← الإسراع بتفعيل الهيئات الدستورية المستقلة
- ← ضبط استراتيجيات مستعجلة بخصوص القطاعات الحيوية الأربعة: الفسفاط، السياحة، الطاقة (النفط) والفلاحة حسب مقاربة وفاقية وتشاركية مع الأطراف الاجتماعية.
- ← تفعيل مشروع الإصلاح الجبائي الذي وقع الاتفاق عليه مبدئيا في إطار
- ← الاستشارة الوطنية حول الجباية وتحميل الأطراف المعطلة لمسؤولياتها.
- ← ضرورة مراجعة المسار التشاوري للمخطط التنموي (2016-2020) وذلك في اطار مقتضيات العقد الاجتماعي الذي ينص على الدور الموكول لمجلس الحوار الاجتماعي في ضمان الوفاق بين الأطراف الاجتماعية حول المخططات التنموية.

ولقد نظم قسم الدراسات والتوثيق بالاتحاد في جوان 2016 ورشة عمل حول مقترح حكومة الوحدة الوطنية وأهم الاصلاحات الاقتصادية والاجتماعية بحضور عدد من الخبراء لتدارس مختلف الملفات الحارقة وتقديم المقترحات والتصورات للنهوض بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لتونس. ومن ضمن الأفكار والمقترحات التي تداولها المشاركون والتي تضمنها التقرير التأليفي للورشة نذكر :

- ← ضرورة الفصل بين مهام الدولة وواجباتها في الأمن ومقاومة الإرهاب وبين دورها المحوري في النمو الاقتصادي والقضاء على التفاوت الجهوي وضرورة ان ترتكز الرؤية الجديدة على محورين كبيرين يتعلق الأول بالتنمية الجهوية عبر دعم الاستثمار وعلى الدولة ان تكون هي الدافع للاستثمار وهي المستثمر الأول في تلك الجهات بما يضمن تكافؤ الفرص ويقلص من الهوة بين الجهات. ويتعلق المحور الثاني بإقرار حزمة من الإصلاحات الكبرى في علاقة بالجباية والصناديق الاجتماعية والمؤسسات العمومية .

- ← ضرورة تحديد الأهداف الرئيسية للمرحلة الراهنة وتحديد الوسائل وإقرار أهم الإصلاحات. وتتعلق الأهداف الرئيسية بدفع النمو والعدالة الاجتماعية ومقاومة الفوارق الجهوية والاجتماعية والتشغيل أما بالنسبة للوسائل فتتمثل في الإصلاحات في الجباية والمالية والتعليم

وترشيد الإنفاق العمومي

← ضرورة اتخاذ جملة من الإجراءات العاجلة في علاقة بتشغيل الشباب تمر عبر تسهيل بعث مؤسسات اقتصادية جديدة و تأهيل التكوين المهني للشباب العاطل . كما يتوجب اتخاذ اجراءات عاجلة في مجالات التنمية الجهوية والحفاظ على القدرة الشرائية والقضاء على الفقر المدقع ومكافحة التهريب والتهرب الضريبي وخفض العجز المالي والدين العمومي واصلاح المنشآت العمومية وإصلاح منظومة الضمان الاجتماعي وإعادة النظر في التوازنات الخارجية .

← أما بخصوص الإجراءات الآجلة فإنها تقتضي تعصير الإدارة العمومية وإعادة هيكلة منظومات الإنتاج ودفع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني والتأهيل النوعي لمراكز التكوين المهني وإصلاح منظومة التعليم العالي وإعادة النظر في العلاقات التجاريةالدولية وإصلاح توافقي لمنظومة الجباية وإعادة النظر في مسألة الدعم.

11. الاستنتاجات

← رغم رفض الاتحاد للتقوقع في مربع المطلبية المادية كما تريد السلطة واصراره على المشاركة في صياغة السياسات الاقتصادية والاجتماعية الا انه قليلا ما توجد آثار لاقتراحاته في السياسات المتبعة ما يثير مسألة النجاعة في التدخل وضرورة تلافي النقص في المتابعة والمطالبة بالمساءلة والنقص في التعريف بالمجهود الدراسي في المجال الاقتصادي وضرورة بناء التحالفات وتدعيم مسألة تمكُن الاطارات النقابية من مقترحات الاتحاد

← ويلاحظ ان المسيرة الاقتصادية للاتحاد تخللتها تذبذبات كبرى وتميزت بعدم الثبات على رؤية اقتصادية موحدة ومشتركة بين مناضليه وذات مرجعية فكرية واضحة.

← في الخمسينات والستينات كان الاتحاد صاحب مشروع ورؤية طموحة

للمستقبل الاقتصادي لتونس واصلاحات قطاعية نجح في اقناع الحكومة بها،

← اصبح في الفترة الموالية يلاحق الأحداث. وان كان الاتحاد لا يكتفي بالمطلبية الا انها طغت احيانا سيما في اطار السياسة التعاقدية خلال عشريتي الثمانينات والتسعينيات.

← ولكن مع اشتداد الصعوبات الاقتصادية حاول الاتحاد منذ منتصف عشرية الألفين تدارك الأمر

← تدعم هذا التوجه في الفترة الأخيرة حيث اصبح المجهود الدراسي يخضع الى برمجة. ولقد نجح الاتحاد في نفح روح لمواقفه الاقتصادية وجعلها اكثر تماسكا وانسجاما من خلال العقد الاجتماعي.

المهن الجديدة و العلاقات الشغلية

الاستاذ عبد السلام نصيري
أستاذ القانون الخاص بكلية الحقوق والعلوم السياسية بتونس
خبير متعاون مع الاتحاد العام التونسي للشغل في القانون الاجتماعي

تشير جميع الدراسات و التوقعات و المؤشرات الى ان تسونامي رقمي على وشك ان يغمر عالم الشغل و يغير تصوراتنا الحالية عن العمل.

يوما بعد يوم تغزو التكنولوجيا الذكية مجالات واسعة من ميادين الخدمات و الصناعة ، محدثة تغييرات عميقة في عالم الشغل من اختفاء لمهن تقليدية و ظهور لمهن حديثة و بروز طرق جديدة لممارسة بعض المهن التقليدية.

فآلات الطباعة ثلاثية الأبعاد تجاوزت مرحلة الإبهار العلمي وهي الآن على عتبات إحداث ثورة صناعية جديدة.

والروبوتات خرجت من مصانع السيارات وولدت ميادين جديدة مثل الترجمة و تحرير الوثائق و الصكوك و تشخيص الأمراض و العناية بالمسنين.
وليست هذه المرة الأولى التي يشهد فيها عالمنا ، في العقود الأخيرة، مثل هذه التحولات العميقة في عالم الشغل ارتباطا بالتكنولوجيا والعلوم الحديثة .
فمع بداية الثمانينات من القرن الماضي ، ثارت تساؤلات عميقة و عمت انشغالات كبيرة حول تحولات العمل مع بداية انتشار الإعلامية و ظهور الكمبيوتر .
ثم ومع بدايات القرن الجديد ،و بداية انتشار الإنترنت ،بدأت موجة جديدة من التساؤلات حول مدى تأثير هذا التطور التكنولوجي على سوق العمل وعلى المفاهيم الأساسية فيه.

و في السنوات الأخيرة ، وعلى اثر الاختراعات و التطويرات بالغة التعقيد و الدقة في مجال الإنترنت عالية التدفق وفي مجال النانوتكنولوجيا التي تسمح بمعالجة كميات هائلة من المعطيات و المعلومات و العمليات في وقت قياسي ، بما أتاح إنشاء عوالم افتراضية فتحت آفاقا رحبة و لا متناهية أمام القدرات الإبداعية للإنسان.

ولعل من اهم هذه الاختراعات ما يعرف بإنترنت الأشياء والتي تمثل تطورا في استخدام تكنولوجيا المعدات الذكية و المزودة بالمستشعرات و البرمجيات الفعالة وأجهزة تحديد الموقع و تكنولوجيا الاستشعار عن بعد و عن قرب و التواصل السلكي واللاسلكي، وهو ما مكن من تطوير ظاهرة التخاطب و التواصل عبر الإنترنت فيما بين أجهزة بعضها ببعض دون تدخل مباشر للبشر، ذلك انه اصبح من المتاح تعريف اي جهاز على الإنترنت من خلال الصاق عنوان انترنت به ، كالسيارة او الكاميرا او جهاز التكييف او الثلاجة او سلع في محل تجاري او حتى حيوانات و نباتات او غيرها من كل أنواع الأشياء ،فكل شيء يمكن تعريفه على الإنترنت وبالتالي يمكن للإنسان عبر إنترنت الأشياء ان يتحكم بشكل فعال و سهل بالأشياء عن قرب وعن بعد ، فيستطيع مثلا تشغيل آلة و استخدامها عن بعد ،بل يمكن للأشياء ذاتها ان تتواصل مع بعضها مباشرة دون واسطة الإنسان ،واصبح من الممكن ان نشاهد سيارات تسيرمُستشعرة طريقها ذاتيا دون حاجة لسائق و شاحنات يتم شحنها بالبضائع و تأخذ وجهتها و تسلك طريقها و تصل الى غايتها و تفرغ شحنتها و كل ذلك دون اي تدخل من الانسان.

كما تتمثل الطباعة ثلاثية الأبعاد في تكنولوجيا جديدة تستعمل حاسوب و جهاز مسح ضوئي و آلة طابعة و تقوم بنسخ الأشياء بأحجامها العادية و في أبعادها الطبيعية . وقد تجاوزت هذه التكنولوجيا فترة التجارب و دخلت مرحلة الاستغلال الصناعي مفتتحة عالما يكاد يكون من الخيال العلمي ويدفع بعيدا جدا بحدود المعرفة و المقدرة الإنسانية على الابتكار و الإبداع.
و باتت الأشياء التي كانت تنتج من خلال تجميع مكونات متفرقة تصنع الآن في مرحلة وحيدة بما يغني عن مرحلة التجميع و التركيب

و بالتالي يغني عن اليد العاملة و الوقت
و الكلفة اللازمة لتلك المرحلة . و اصبح من الممكن إقامة ورشات طباعة صناعية ملاصقة لأماكن البيع و التوزيع بما يسمح بالتعامل السريع مع متغيرات السوق و الاستجابة الحينية لطلبات المستهلكين و تعديل المنتوج طبقا لها. و من اهم المجالات التي تعرف تناميا مطردا لتكنولوجيا الطباعة ثلاثية الأبعاد نجد صناعة قطع الغيار للآلات و الأجهزة المختلفة والسيارات....

و يجمع جميع المتدخلين بان هذه التكنولوجيا سائرة بسرعة هائلة لإحداث ثورة صناعية حقيقية على مستويات الإنتاج و التجميع والتخزين و اللوجستية و النقل و التوزيع و المراقبة...

ان مظاهر هذه التحولات وان لم تكتمل بعد في سوق العمل في بلادنا ، الا انها اصبحت واضحة المعالم في اوربا و سائر البلدان الصناعية، وهي لا محالة ، لن تلبث ان تغمر بقية البلدان ، ومن بينها بلادنا ،وهو ما يستدعي محاولة فهم ابعادها و اسبابها و نتائجها على المفاهيم و التصورات القائمة للعمل و العلاقات الشغلية .

ولئن كانت تعوزنا الاحصائيات و المعطيات الدقيقة عن سوق الشغل في تونس عامة ، فانها في موضوع هذه الدراسة تكاد تكون منعدمة.

و قد حتّم هذا المعطى الموضوعي التطرق للمسالة بكل حذر ودون القطع بنتائج حاسمة وذلك بتناول مبدئي و شمولي بالاستئناس بما هو عليه الامر في بعض البلدان الصناعية حيث التاثيرات و محددات سوق العمل و العلاقات الشغلية غير غريبة عن تلك المتواجدة في بلادنا.

نتعرض للموضوع من خلال التطرق للنقاط التالية:
تأثير التحولات التكنولوجية على أشكال العمل,
نمو أشكال هجينة للعمل بين العمل المأجور و العمل المستقل ,
اي علاقة شغلية في أشكال العمل المستحدثة؟,
أي أشكال جديدة للحوار الاجتماعي في ظل الأشكال الجديدة للعمل؟

أوّلا :تأثير التحولات التكنولوجية على أشكال العمل

يمثل عقد الشغل غير محدد المدة لوقت كامل شكلا مرجعيا للعمل، رغم ما يشهده من موجات الهشاشة المتتالية في العقود الأخيرة . وقد دفعت الأشكال المستحدثة للتشغيل الى التساؤل حول التفرقة بين العمل المأجور و العمل المستقل و حول مدى اعتبار كون العمل المأجور هو الشكل المرجعي للتشغيل.

1) هشاشة العمل المأجور

بدا العمل المأجور في التوسع و الانتشار اثر الحرب العالمية الثانية بالترافق مع انحسار العمل الفلاحي التقليدي و الأعمال الحرفية الحرة. و كان عقد الشغل لمدة غير محدودة هو الأصل و المرجع في التشغيل، حتى انه مثل في السبعينات نسبة 90% من مجموع العلاقات الشغلية (1) لكن مع بداية الثمانينات ، اتجهت الأمور الى التبدل و التحول مع بداية الالتجاء الموسع لعقود العمل محدودة المدة و تنامي انتشارها مع السنوات حتى أصبحت في السنوات الأخيرة تمثل ما لا يقل عن ثلاثة أرباع العلاقات الشغلية (2)
و قد مثل هذا التحول من اعتماد المدة غير المحدودة الى اعتماد المدة المحدودة ،عنصر هشاشة قوي من حيث المساس بالحقوق الاجتماعية للعمال. وقد تعمقت هذه الهشاشة مع التنامي المطرد الذي شهدته سوق العمل في نفس تلك الفترة ، لعقود العمل لوقت جزئي و خاصة بالنسبة للعاملات

وقد تزامن هذا التنامي لهشاشة العمل المأجور مع تنامي موازٍ لنسب العمل المستقل . ذلك ان هذا النمط من العمل الذي كان سائدا قبل الحرب العالمية الثانية ، و خاصة في مجالي الفلاحة و الخدمات التجارية ،و الذي اتجه للانكسار و الانحدار و التقلص منذ بداية الخمسينات من القرن الماضي . لكن مع ظهور بوادر التأزم في أشكال العمل المأجور و ارتفاع نسب البطالة، عاودت نسب العمل المستقل الى الارتفاع منذ بدايات القرن الجديد و ذلك خاصة في مجال الخدمات.

2) انحسار التفرقة بين العمل المأجور و العمل المستقل

بالتوازي مع ظاهرة هشاشة العمل المأجور و رجوع العمل المستقل للبروز من جديد، بدأت تنمو ظاهرة علاقات العمل الثلاثية التي تجمع بين ثلاثة أطراف : أجير ، مؤجر مؤجر قانوني يقوم بالانتداب، ومؤجر مستعمل يتم تنفيذ العمل بين يديه و لحسابه.

و بعد ان كانت علاقات العمل الثلاثية تتجسد أساسا في أشكال المناولة ، فإنها قد اتجهت في السنوات الأخيرة الى اتخاذ أشكال مستحدثة مثل الإجارة المحمولة(3) مثل ما يطلق عليه Portage Salarial و الذي يتمثل في شكل مستحدث للعلاقة الثلاثية يجمع بين العمل المأجور و العمل المستقل و يتكون من ثلاثة أطراف:

المحمول Le porté- :

وهو صاحب نشاط يريد ان يعمل لحسابه الخاص مع الاستفادة من وضعية وبعض حقوق الأجير

الحامل Le porteur - :

وهي مؤسسة تتوسط بين المحمول و الحريف الذي يريد الاستفادة من خدماته

- الحريف : وهو الذي يتم تنفيذ الخدمة لفائدته و يتولى دفع المقابل.

و يتولى الأجير المحمول إبرام عقد مع المؤسسة الحاملة و يصبح أجيرا عندها لمدة معينة او لإنجاز مهمة محددة. و تبرم الشركة الحاملة عقدا تجاريا مع الحريف تتعهد فيه بتوفير شخص محدد بذاته ينجز المهمة المطلوبة مقابل سعر متفق عليه، و يقوم الأجير المحمول بتنفيذ المهمة المحددة لحساب الحريف و يقبض أجره من المؤسسة الحاملة، كل هذا بعد ان يكون الأجير المحمول هو الذي أوجد الحريف و اتفق معه على كل شئ دون اي تدخل من المؤسسة الحاملة التي لا تتدخل الا بعد إتمام الاتفاق بين الأجير و الحريف .

كما يمكن ان تتمثل علاقة العمل الثلاثية في تجمع مؤجرين و الذي يتكون من هيكل يتجمع فيه عدة مؤجرين بهدف انتداب عمال و وضعهم على ذمة أعضائه بحسب حاجاتهم . و يكون المجمع هو المؤجر القانوني للعامل عن طريق عقد شغل مكتوب يضبط شروط العمل، بينما يتم تنفيذ العمل لدى المؤجرين أعضاء المجمع.

ثانيا: نمو أشكال هجينة للعمل بين العمل المأجور و العمل المستقل

إضافة لنمو أشكال العمل الهش و علاقات العمل الثلاثية ، توجد أشكال جديدة للعمل تثير التساؤلات حول وضوح الفوارق بين العمل المأجور و العمل و المستقل و خاصة علاقة التبعية القانونية بين المؤجر و الأجير (4)
ففي سياق نزوع جزء من الأجراءالى الاستقلالية ، وخاصة الإطارات منهم، و ضبط التزامات بتحقيق نتائج محددة بدلا من الالتزامات ببذل عناية و العمل ضمن شبكة او بنظام العمل المتنقل وأمام تنامي التبعية الاقتصادية لجزء مهم من العمال المستقلين ،فان بعض الأنشطة المأجورة أصبحت اقرب الى منطق إسداء الخدمة، و في المقابل ، نجد بعض مهام العمل اصبح من الممكن إسنادها الى غير أجراء للقيام بها مع الاحتفاظ بدرجة من التبعية بين الطرفين.

و تكمن أهمية التفرقة بين العمل المأجور و العمل المستقل في كون وجود عقد العمل يؤدي الى ضرورة تطبيق احكام قانون الشغل و ضمان الحماية الاجتماعية للاجير.

و على هذا الأساس ، نجد ان المشرع ، ولضمان حماية فعالة لبعض الفئات الاجتماعية، ينص على إلحاقهم بنظام العمل المأجوررغم درجة الاستقلالية في تنفيذ مهامهم ، كما في حالة العمال المستقلين بمنازلهم (الفصل 159 م ش) او الصحافيين الصناعيين (الفصول من 397 الى 408 م ش) او النواب المتجولين والوكلاء التجاريون (الفصول من 409 الى 425 م ش) و المشتغلين في عروض الأزياء في القانون الفرنسي(5)

و كذلك الناشطين تحت نظام التأجير المحمول (6). كما نجد هذا المنطق فاعلا في القانون الاقتصادي التضامني الصادر في فرنسا سنة 2014 و الذي مازال على مستوى المشروع المعروض على البرلمان في تونس، وهو قانون ينص على إنشاء تعاونيات للنشاط و التشغيل ، وهي عبارة عن تجمع اقتصادي تضامني لعدة ناشطين مستقلين Entrepreneurs يكونون اجراء لدى التعاضدية عن طريق عقد يربطهم بها و يضمن لهم تطبيق بعض احكام قانون الشغل و يمتعهم بحد أدنى من الأجررغم استقلاليتهم في العمل.

وعلى العكس من ذلك، نجد بعض أشكال العمل تعتبر أنشطة مستقلة رغم أنها تنجز تحت إشراف و مراقبة صاحب الأمر ، كما هو الحال في بعض عقود العمل الفني و العمل الصحفي.

و لم يضع المشرع التونسي معايير و حدودا فاصلة بين العمل المستقل و العمل المأجور في مجلة الشغل مثل ما عمد اليه نظيره الفرنسي (7) و بالتالي يبقى الأمر للقضاء للفصل في طبيعة النشاط هل هو عمل مأجور أم عمل مستقل بحسب ظروف و ملابسات تنفيذ العمل.

و يوما بعد يوم ،تتسع هذه المنطقة الرمادية ، حيث تكاد الحدود تختفي بين عمل مأجور و عمل مستقل، مع ظهور أشكال جديدة من النشاط الاقتصادي و التجاري المرتبط بالتكنولوجيا الرقمية الحديثة و خاصة في حالة ما يعرف بالمنصات الرقمية Les Plateformes Numériques

الناشطون مع المنصات الرقمية: أجراء أم مستقلون ؟

ظهرت ما بات يعرف بالمنصات الرقمية في أمريكا في أواخر العقد الماضي، و بدأت أساسا في نشاط الإيواء السياحي ثم في نشاط النقل الحضري مع AirBnB Uber

و هذه المنصات تسدي خدمات لحرفاء دون ان تكون مالكة، ولا حتى مستأجرة ، لوسائل إنتاج الخدمة او تنفيذها، بل هي تعتمد على الخواص الذين يسدون الخدمات المطلوبة من إيواء او نقل او غيرها لفائدة حرفائها الذين تربطهم بهم مباشرة للاستفادة من الخدمة مقابل معلوم يدفعونه وتقتطع منه هي نسبة محددة (8).

فما هي طبيعة العلاقة بين هذه المنصات الرقمية و الناشطين الذين يسدون الخدمات لحرفائها؟ هل هم أجراء لديها أم مستقلين ينفذون مهام مقابل معلوم؟
أمام حداثة هذه الظاهرة وعدم وجود تشريعات خاصة تنظمها، ما لبث القضاء في بعض الدول الأوربية التي انتشرت فيها هذه المنصات، ان عرضت عليه قضايا مطلوب منه فيها بكل وضوح ان يفصل الإشكالية القانونية المتعلقة بطبيعة العلاقة بين المنصة الرقمية ومسدي خدماتهالحرفائها.

هل هم مقاولون لحسابهم الخاص أم أجراء عند المؤسسة؟

فمثلا بالنسبة للمؤسسة الأمريكية (Uber) التي تنشط في مجال النقل فهي تقوم بانتداب، سواق أصحاب سيارات و حافلات و شاحنات وفقا لشروط معينة مثل السن و أقدمية الحصول على رخصة القيادة و نوع السيارة و نظافة السجل العدلي ... ثم تربطهم بشبكتها و تقوم بتوجيه حرفائها اليهم للحصول على خدمات النقل التي يرغبون بها مقابل معلوم تحدده مسبقا ، يتولى الحريف تنزيله في حساب المنصة التي تقوم بتحويل جزء منه لحساب السائق الذي نفذ عملية النقل..

وفي سنة 2015 تم رفع عديد القضايا من قبل بعض السواق المتعاملين مع Uber
طالبين التمتع ببعض الحقوق التي لا تكون إلا للأجراء طبقا لأحكام قانون الشغل وذلك على أساس أنهم أجراء عند المنصة.
Uber وفي انقلترا ، صدر في شهر أكتوبر 2016 حكم قضائي في دعويين رفعهما ضد
سائقا شاحنتين يتعاملان معها طالبين تمتيعهما بالعطل خالصة الأجر و التعويض عن مدة المرض و الحصول على اجر أدنى طبقا لقانون العمل البريطاني وقد قضت إحدى محاكم لندن باعتبار السواق أجراء عند المنصة الرقمية مرتبطين معها بعلاقة شكلية كاملة و بالتالي يخضعون لقانون العمل و من حقهم التمتع بجميع الحقوق المخولة للأجراء .(9)

و مـن شـان هـذا الحكـم ان يوفـر فرصـة لأكثـر مـن ثلاثـين الـف سـائق في بريطانيـا وحدهـا يتعاملـون مـع تلـك المنصـة الرقميـة لاعتبارهـم اجـراء و تمتيعهم بالحقوق الاجتماعية التي يضمنها قانون الشغل.

وقـد قامـت المؤسسـة باسـتئناف الحكـم المذكـور معتـبرة ان هـؤلاء السـواق ينشـطون لحسـابهم الخـاص و يتولـون بأنفسـهم تحديـد شروط نشـاطهم بـكل حريـة و دون تدخـل مـن المؤسسـة.

أمـا في فـر نسـا ، فقـد قامـت مؤسسـة تتمثـل في هيـكل تابـع لإدارة الضمـان الاجتماعـي ومكلـف بتحصيـل المسـاهمات الاجتماعيـة URSSAF للأجـراء والمـؤجـرين، بـدعوى قـضائـيـة ضـد مـؤسـسـة Uber معتـبرة فيها ان جميـع السـواق المتعاملـين مـع هـذه المنصـة هـم اجـراء لديهـا و ليسـوا عمـالا مسـتقلين لحسـابهم الخـاص و مطالبـة بالتـالي بدفـع المسـاهمات الاجتماعيـة والمقـدرة بعـدة ملايـين أورو، (10)
Uber كمـا قـام نفـس الهيـكل ،عـلى أسـاس إخفـاء طبيعـة العمـل، بتحريـك دعـوى جزائيـة ضـد Uber باعتبارهـا قـد قامـت بإنشـاء تركيبـة قانونيـة للتهـرب مـن القواعـد المنظمـة للعلاقـات الشـغلية و المطلـوب مـن الإدارة المدعيـة ان تقيـم الدليـل عـلى وجـود علاقـة تبعيـة قانونيـة تربـط السـواق بالمؤسسـة، اي أنهـم ينفـذون عمـلا لحسـابها و تحـت أوامرهـا و إشرافهـا و رقابتها .

و مـن المنتظـر ان تمثـل الأحـكام القضائيـة التـي سـتصدر في هـذه الدعـوى ، و غيرهـا مـن الدعـاوى المماثلـة ، توضيحـا للعلاقـة القائمـة بـين المنصـات الرقميـة و مسـدي الخدمـات الذيـن تنفـذ خدماتهـا و أعمالهـا عـن طريقهـم و الذيـن اصبحـوا في ظـرف سـنوات قليلـة يعـدون بالملايـين عـبر مختلـف بلـدان العالـم.(11)

ثالثا: اي علاقات شغلية في أشكال العمل المستحدثة؟

مـن الناحيـة النظريـة ، تتـبرر الحمايـة الممنوحـة للاجـير، خاصـة عـن طريـق قانـون الشـغل، بعلاقـة التبعيـة القانونيـة التـي تربـط الأجـير بمؤجـره. و على

ذلك، فان العامل المستقل لا يتمتع بتلك الحماية لانه يمارس نشاطه خارج كل سلطة لأي طرف آخر.

هذه التفرقة تثير التساؤل في سياق كون ممارسة عمل مأجور او عمل مستقل ، ليست دائماً مسالة اختيارية إرادية . ذلك انه، إذا كان البعض قد اختار إراديا ان يمارس نشاطا مستقلا، فان العديد من الآخرين يكون مدفوعا بضغوط الشغل والبطالة.

في هذا الإطار يتم التساؤل حول التفرقة التقليدية بين العمل المأجور و العمل المستقل.

رأينا سابقا ان المشرع يأخذ بالاعتبار مسالة عدم دقة الحدود الفاصلة بين النظامين و يلحق بعض الأنشطة الواقعة على الحدود بينهما بنظام العمل المأجور و يسعى الى تأمين بعض الأنشطة المستقلة

لكن، هل هذا التعامل التشريعي يكفي للإجابة عن التحديات الجديدة التي تثيرها بعض الانشطة الجديدة و الأشكال الجديدة للعلاقات الشغلية ؟

فهل المطلوب هو مجرد ضبط الحدود بين العمل المأجور و العمل المستقل أم مراجعة صارمة للمسألة؟

من الممكن النظر لهذه المسالة من عدة زوايا:

هل يجب البقاء في إطار التفرقة التقليدية عمل مأجور / عمل مستقل و الحاق الوضعيات المستجدة بأحد النظامين أم يجب تطوير عقد الشغل ؟

هل من الممكن استبدال علاقة التبعية القانونية بمعيار اخر مرتبط بالتبعية الاقتصادية ،

و يسمح بالأخذ بعين الاعتبار بعض وضعيات الإجراء الذين ينفذون

أعمالهم بطريقة مستقلة لكنهم مرتبطون بمسدي أوامر؟
الى اي مدى تكون مقبولة، تلك الأحكام المعتمدة على العلاقات الثلاثية مثل حالة التأجير المحمول، والذي يجيز الفصل بين العلاقة الاقتصادية للعامل مع مسدي الأوامر و علاقة التبعية القانونية التي تمنحه الحق في التمتع بالحقوق الاجتماعية ؟ (12)

هل يمكن الذهاب الى ابعد من ذلك و اعتبار تلك التفرقة قد تجاوزها الزمن و بالتالي إنشاء نظام جديد وسطي: عمل مستقل مأجور او عمل مأجور مستقل، مثلما ذهب الى ذلك التشريع الإيطالي و كذلك الإسباني؟ (13).

و مهما كان الجواب الذي يمكن ان نتبناه فان التطورات في ميدان تطوير العمل بما في ذلك العمل المأجور ، تثير بعض الأسئلة القانونية:

كيف نلائم الإطار الحالي للعمل المأجور مع آلتساؤلات المثارة حول بعض عناصره الهيكلية؟

ان العمل عن بعد ، سواء في إطار نمو نشاط المنصات الرقمية ، او في إطار علاقات العمل التقليدية محكوم عليه بالتطور لأسباب عديدة. فالمؤجر يسعى الى تحسين الإنتاجية و الاقتصاد في مصاريف أمكنة العمل بينما العمال يسعون الى ترشيد الزمن بين العمل و الحياة الخاصة و اقتصاد زمن التنقل من و الى أماكن العمل.

هذا التطور المحتوم يثير السؤال حول مكان تنفيذ العمل و ما يتصل به من تحديد المسؤولية عن شروط العمل و حوادث الشغل و حول زمن العمل و تمييزه عن زمن الحياة الخاصة و ما يتصل به من طرق قياسه.

اي حلول لهشاشة العمل المأجور ؟

إزاء الالتجاء المستمر للعمل الوقتي و الظهور المتنامي لأشكال جديدة من

التشغيل الهش (عقود مناولة ، عمل لوقت جزئي ....) لابد من البحث عن الإجابة من وجهة نظر قانونية عن أسباب تنامي هذه الظاهرة ،بالنظر خاصة الى الخصوصيات بحسب القطاعات:

أيّ تقييم للآليات التي يضعها المشرع في محاولة منه للتشجيع على خلق مواطن الشغل الجديدة او الحفاظ على مواطن الشغل القائمة؟ أيّ مكان لمثل هذه التساؤلات في الحوار الاجتماعي او في المفاوضات الجماعية و ايّ إطار لطرح مثل هذه التساؤلات؟

رابعا: أي أشكال جديدة للحوار الاجتماعي في ظل الأشكال الجديدة للعمل؟

ان تحولات العمل ، تساهم من خلال إعادة تشكيل الهياكل الجماعية، في إثارة التساؤلات حول العلاقات المهنية بين العمال و الهيئات الممثلة لهم و النقابات و المؤجرين.

و تكشف التطورات الحاصلة في ميدان العمل و الأنشطة الجديدة و الأشكال الجديدة للعمل المتصلة بالتكنولوجيا الرقمية، عن حدود الحوار الاجتماعي و تدعو كافة الأطراف المتداخلة فيه و خاصة النقابات الى إعادة التفكير حول دورها و طرق عملها.

فمثلا، لم ترتق التحولات الناتجة عن التطور الرقمي إلى أن تصبح مواضيع جدية للحوار الاجتماعي الهادف الى استباق الأزمات و إيجاد الحلول الضرورية التي تضمن ملاءمة المتغيرات مع مقتضيات تنظيم العمل و توفير شروطه و الحفاظ على مواطن الشغل.

كذلك، و أمام تنامي وسائط التواصل الاجتماعي ، إلى أي مدى استفادت القنوات التقليدية للحوار الاجتماعي من هذه الفضاءات لإضفاء مزيد من الشفافية و المشروعية و الفاعلية عليها؟

في ظل تنامي الأشكال الجديدة للعمل و خاصة العمل عن بعد، فهل لا

تـزال المؤسسـة هـي الإطـار الأمثـل للحـوار الاجتماعـي خاصـة مـع مظاهـر الانفصـال المتنامـي بـين حدودهـا الاقتصاديـة و الاجتماعيـة؟ و مـا هـي الفضـاءات البديلـة للحـوار الاجتماعـي؟

كمـا يمثـل تنامـي أشـكال العمـل الهجينـة ، خاصـة مـع الانتشـار المطّـرد لنشـاط المنصـات الرقميـة، تحدّيـا جدّيـا مـن حيـث كونهـا تمـسّ مباشرة القاعـدة العماليـة التـي تتأسـس عليهـا أشـكال التضامـن الجماعـي و كذلـك تتمحـور حولهـا أشـكال الحـوار الاجتماعـي التقليـدي مـن مفاوضـات جماعيـة/ تبـادل للمعلومـات/ مشـاورات/ منازعـات جماعيـة...

كيـف يمكـن تنظيـم التعبـير الجماعـي عـن موقـف العمـال و تأسـيس حقوقهـم الجماعيـة، حـين تتجـه المؤسسـة ،كمـا في حالـة المنصـات الرقميـة، الى تجزئـة العمـل بـين ناشـطين مسـتقلين و تجـاوز المعايـير التقليديـة للعمـل المأجـور. (علاقـات شـغلية دائمـة، وحـدة مـكان العمـل، تقاسـم المخاطـر الاقتصاديـة...)؟ و في المقابـل، كيـف يمكـن تنظيـم شـأن هـذه العمالـة الهجينـة التـي تبحـث مـن ناحيـة عـن الاسـتقلالية في تنفيـذ العمـل و عـن الحمايـة الجماعيـة مـن ناحيـة أخـرى؟ ./.

أهمّ مراجع البحث:

(1) Marchand.O,« Salariat et non- Salariat dans une pers pective historique», Économie et Statistiques, n°319/320,1998.
(2) Cahuc P et Prost .C,« Améliorer l'assurance chômage», Les notes du Conseil d›analyse économique,n°24,Septembre,2015.
(3) O'Malek. L et Rioux. L. «emploi et revenus indépendant », INSEE, 2015 Voir aussi، Le portage salarial ou l›émergence d›une nouvelle forme d'emploi, francestrategie1727.fr/.../presenation-portage-salarial-france-strategie-3.pdf
(4) Document du Travail n° 2016-04 , France Stratégie ,Mars 2016, p 36.
(5) Articles L. 763-1 (L. 7123-1) et suivants du code du travail relatifs à l'emploi des mannequins et aux agences de mannequins
(6) Ordonnance n° 2015-380 du 2 avril 2015 relative au portage salarial
(7) Winston. M et Thierry. P « La régulation des Plateformes numériques en Europe, 2015
(8) Article L 8221-6 code du travail
(9) www. 20 minute. fr/ monde
(10) L'Urssaf poursuit Uber pour requalifier ses chauffeurs en salariés
www.lemonde.fr/.../l-urssaf-poursuit-uber-pour-requalifier-ses-chauffeurs-en-salaries
(11) www. france24. com/2016517- urssaf
(12) Supiot. A « Les nouveaux visages de la subordination» ,Droit Social,n° 2,2000.
(13) Chantal Rey, « Travail à domicile , salarié où indépendant? incidences des NTIC, Revue Innovation, 2001, n°1 , p173 et ss.

الحركة النقابية والتحركات الاحتجاجية المطلبية غير النقابية في تونس ما بعد 2011

منير السعيداني
أستاذ علم الاجتماع بالمعهد العالي للعلوم الإنسانية بتونس / جامعة المنار

مقدمة:

منذ سنة 2008، بدأ المجال الاحتجاجي والمطلبي الاجتماعي في تونس يشهد علامات تجدد ازدادت أهميتها يوما بعد آخر. ولئن كانت التحاليل لم تقف بعد على علاقة واضحة بين ما كان سنة 2008 في منطقة الحوض المنجمي، وما كان سنة 2010 في منطقة بنقردان، وما كان بداية ديسمبر 2010 في سيدي بوزيد ثم انتشر إلى كل أرجاء البلاد بعد ذلك، فإنه من الممكن اعتبار هذه الأحداث من ضمن العلامات التي أشرنا إليها.

على مستوى التتابع الزمني على الأقل ثمة تواتر أكثر فأكثر تسارعا وثمة تصاعدا في عمق التحركات الاحتجاجية والمطلبية واتساعها من حيث الحجم ومن حيث الأثر. إن هذا التتابع والاتساع يدل على أننا بدأنا ندخل سياقا من الاتصال بين التحركات بحيث اتجهت نحو ما يمكن اعتباره حركة اجتماعية طرحت قضيتين أساسيتين بالنسبة إلى الاتحاد العام التونسي للشغل : طبيعة هذه التحركات ومن ثم طبيعة العلاقة التي يمكن أن تكون بينها وبين الحركة النقابية عامة وأشكال التحرك المطلبي والاحتجاجي النقابية المعتادة أولا، وطبيعة العلاقة التي كانت تبنيها تلك التحركات من حيث الشكل و المضمون الشعاري والمطلب والقيادة... مع المجال الاحتجاجي المطلبي الاجتماعي التونسي من حيث الاتساع والإمكانيات والعلاقة بالسياسي... إلخ.

يمكن البحث في المسألتين باعتماد تمييزات مفهومية أولى (أولا) بحيث يتيسر الانتقال إلى دراسة ما كان من التحركات التي يمكن أن توضع تحت العناوين المفاهيمية الموضوعة (ثانيا) وهو ما يفتح باب التحليل على التركيز على بعض الأمثلة لاستخلاص التمايزات (ثالثا) التي قد تسمح باستشراف بعض آفاق المستقبل (رابعا).

أولا : تعريفات أولى:

1- الحركة الاجتماعية

يحيل الاسم المركب «التحركات الاحتجاجية المطلبية» على مفهوم الحركة الاجتماعية. وهذه هي «الجهود المنظمة التي يبذلها عدد من الناس المؤثرين بهدف التغيير أو مقاومة التغيير في المجتمع». أما في الماركسية فهي «حركة مستقلة ذات وعي ذاتي تسعى وراء مصالح مادية محددة». ويعرّفها سكوت على أنها فعل اجتماعي ينشأ بين أفراد لهم مصالح عامة ويدركون هوية خاصة لهم، وبالتالي فهي كل العناصر الجماعية والاستقلالية، ومستوى الوعي المرتبط بهوية مميزة ترتبط بمصالح نطاق محدد من المجتمع[1] . ويصح ذلك سواء أكان ذلك النطاق يضم فئات اجتماعية متجانسة أم غير متطابقة المنطق والغايات ولكنها تسعى إلى التأثير في المجتمع بتوسيع نطاق سلطة شرعية تعتمد على إكساب مجموعة من الأفكار والمبادئ والقيم والأخلاقيات قبولا واسعا. ويتم ذلك من خلال تعبئة جماهير والسعي إلى تحسين مواقع الفئات الاجتماعية المعنية والتأثير في علاقاتها بباقي القوى الاجتماعية من خلال التوافق أو النزاع الاجتماعيين. ولكن من سمات الحركة الاجتماعية أنها لا تسعى إلى إحراز السلطة السياسية ولا السيطرة على المؤسسات السياسية التقليدية[2].
ثمة أمثلة عربية معاصرة كثيرة. المثال الأقرب والأكثر أهمية[3].

[1] Eithan Orkibi, « Critique et engagement dans la rhétorique des mouvements sociaux », Argumentation et Analyse du Discours [En ligne], 11-2013, mis en ligne le 15 octobre 2013, Consulté le 17 novembre 2016. URL : http://aad.revues.org/1559

[2] Scott, Robert L. & Donald K. Smith (1969). « The Rhetoric of Confrontation », Quarterly Journal of Speech 55 : 1, 1-8

[3] Sarah Ben Nefissa et Blandine Destremau (dir.), Protestations sociales, révolutions civiles. Transformation du politique dans la Méditerranée arabe, Paris, Revue Tiers-Monde, hors-série numéro 2, Armand Colin, mai 2011, 240 p.

هـو الانتفاضـات الاحتجاجيـة المتتاليـة في الحـوض المنجمـي في منطقـة قفصـة في تونـس وانتفاضـة سـيدي أيفنـي في المغـرب وإضرابـات عمـال النسـيج في مـصر. لهـذه التحـركات سـمتان أساسـيتان:

- هـي تعبئـات وتجنـدات اجتماعيـة عاشـتها الـدول مـا بعـد الاسـتعمارية العربيـة بحيـث طرحـت مسـائل اجتماعيـة في ظـل أنظمـة دكتاتوريـة شـديدة القمـع في معنـى المحـاصرة القصـوى لأيـة إمكانيـة توسـيع للاحتجاجـات عـن طريـق نسـج صـلات تضامنيـة.

- هـي تعبئـات وتجنـدات اجتماعيـة سـياقها العـام دولي وعالمـي في معنـى أنـه معولـم حيـث يمكـن بيـسر الإشـارة إلى عـدد مـن التحـركات الشـبيهة والمتزامنـة (النصـف الثانـي مـن العقـد الأول مـن القـرن الواحـد والعشريـن (بعـد 2005) في العديـد مـن بقـاع العالـم.

ولذلـك تسـمي بعـض التحاليـل هـذه الحـركات بالحـركات الاجتماعيـة الجديدة لأنهـا خرجـت مـن السـياقات القديمـة التـي كانـت ترسـمها الاحتجاجـات الاجتماعيـة ذات الطبيعـة الشـغلية وسـواء أكانـت نقابيـة أم غـير نقابيـة.
إن العمق الذي تصل إليه مثل هذه التحاليل ذو مستويين:

- مسـتوى طبيعـة الفضـاء الاحتجاجـي الاجتماعـي السـياسي : حيث وفي سـياق بنـاء هـذه الحـركات الاجتماعيـة ينشـأ فضـاء احتجاجـي اجتماعـي بديـل للفضـاء الاحتجاجـي الاجتماعـي السـياسي التقليـدي في هندسـة مغايـرة أيضـا لمـا اعتيـد عليـه مـن آليـات تنشـيئ أو تخليـق مجتمـع مدنـي يتبـع الأنمـوذج التنظيمـي الحزبـي أو شـبه الحزبـي أو المحيـط بالأحـزاب ومـن الأنمـوذج التنظيمـي الجمعياتـي. إن كلا الأنموذجـين وجهـان للأنمـوذج التنظيمـي النسـقي مكتمـل البنـاء عامـة وهـو الـذي يجعلـه مـن ضمـن البارادايغـم البيروقراطـي التعبـوي الانتخابـي.

- مسـتوى طبيعـة التحليـل مـن حيـث الأعمـاق الاجتماعيـة والآفـاق التاريخية: حيـث ترتبـط نشـأة الحـركات الاجتماعيـة الجديـدة بمـدى الابتعاد عـن مقولات مـن قبيـل مقولـة «بنيـة الفـرص السياسـية» التـي يحبذهـا كل مـن «تشـارلز

تيلي[4] و«سيدني تارو». إن التساؤل العميق الذي تلامسه هذه التحاليل هو القول بوجود فارق جوهري بين المجتمعات الديمقراطية والمجتمعات الاستبدادية أو عدم وجوده من حيث بنية السلطة السياسية وسياساتها تجاه الهوامش الديمقراطية والاحتجاجية التي تحيط بمجالات نفوذها الفعلي. إن المهم في ذلك هو الانتباه كما يدعو إلى ذلك «ميشال كامو» إلى وجود مناطق رمادية في أحواز أية سلطة سياسية وعلى هوامش نفوذها الفعلي. إن وجود تلك المناطق يعني أن الممارسة السياسية سواء أكانت من قبل السلطة أم من جانب المعارضة لا تكون نقية أبدا بل إن قاعدتها الأساس هي «التهجين السياسي».

ومن أجل تقدير الفارق بين مثل هذا التحليل والتحاليل التقليدية للحركات الاجتماعية يمكن إلقاء نظرة على كتابات عربية تعود إلى النصف الأول من العشرية الأولى للقرن الواحد والعشرين[5] والتي اعتادت أن تبحث فيها باعتماد التقسيمات الاعتيادية بين حركة عمالية وأخرى طلابية وأخرى نسوية وأخرى للمثقفين... وأخرى مدنية وأخرى دينية وأخرى للمثقفين أو باعتماد نوع من التقسيم التاريخي بين مراحل الاستعمار ومراحل البناء الوطني ما بعد الاستعماري ومراحل النضال من أجل الديمقراطية.... وهذه كلها نماذج من التحاليل لم تعد صالحة لأنها:

- تعتمد خطوط التمايز القديمة التي ترسم خرائط اجتماعية مطلبية أو احتجاجية تقليدية ما قبل عولمية.

- ترتبط بوجود الدولة ما بعد الاستعمارية العربية وكيفيات تنضيدها للقوى الاجتماعية المساندة والمعارضة وما يقوم بينها من تحالفات وتضادات.

2- المفاوضة الاجتماعية:

نستخدم مفهوم المفاوضة الاجتماعية في المعنى الذي يرى فيها نشاطا

[4] تيلي، تشارلز ، الحركات الاجتماعية 1768-2004، ترجمة ربيع وهبة، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2005.
[5] عزة خليل(محررة)، الحركات الاجتماعية في العالم العربي، مركز البحوث العربية والإفريقية – المنتدى العالمي للبدائل، تقديم سمير أمين، مكتبة مدبولي، القاهرة 2006، 552 ص.

اجتماعيا يُدْخِلُ في تفاعلاتٍ عَدَدًا من الفاعلين الذين، وبفعل وجودهم في آن معا، إزاء تباينات تشقهم وترابطات تجمعهم، يختارون أو يجدون من الأنسب البحث الطوعي عن حل متبادل القبول[6] . لدى تحليل المسارات التاريخية الاجتماعية لتشكّل سياقات المفاوضة الاجتماعية يُعوّل على رسم خريطة أدق ما أمكن للفاعلين الخائضين فيها وللسياقات المحتضنة لها وللقواعد المرعية فيها وللسيرورات التي تمر بها وللاستراتيجيات المتبعة خلالها وللنتائج التي تنتهي إليها وهو ما يُعرف ب«نظام المفاوضة» (فاعلون + سياقات وموارد + قواعد + سيرورات + استراتيجيات + نتائج). يتمتع الفاعلون الخائضون في المفاوضة الاجتماعية بمجال للحركة والمناورة ذي معقولية محدودة لا غير، ذلك أنهم معرضون للوقوع في خطأ سوء التأطير، وعدم نجاح استراتيجيات الترسيخ وعدم مناسبة الثقة في إمكانياتهم الخاصة والموارد المتاحة لهم وعدم صواب رؤيتهم للحلول الممكنة. وفي كل لحظة من لحظات المفاوضة يكون كل ذلك واقعا تحت أثر الموقع الاجتماعي لكل مفاوض وطرق تأثيره في مجريات المفاوضة. على ذلك، تكون المفاوضة لعبة قوة- سلطة وهي لعبة ذات حاصل مساو للصفر على اعتبار كلّ تغيير حادث في القوّة التفاوضية لدى مفاوض ما مُسْتَوْجِبًا لعمل المفاوض[7] المقابل على البحث على أفضل حلّ بديل ممكن[8]. يتحدد سياق المفاوضة على مستويين هما البنيوي العام (وهو تاريخي اجتماعي) والخاص (وهو مخصوص بميزان قُوًى حادث). وفي ذلك تكون المفاوضة تقابلا بين الإكراهات والموارد وهو ما يترجم في التمييز بين نوعين من المفاوضة الممكنة: المفاوضة التوزيعية أي التي تنتهي إلى حاصل معادل للصفر، والمفاوضة الإدماجية التي تنبني على اقتناع المتفاوضين ببلوغهم غايات مشتركة. وباعتبار المفاوضة سيرورة يكون من الممكن اعتبارها تتاليَ مقاطع أولا وحركة ثانيا وسلسلة من الاستراتيجيات المتبعة متوالد بعضها عن بعض ثالثا، وبما يؤثر مباشرة في النتائج التي تنتهي إليها[9] .

[6] Christophe Dupont, La Négociation. Conduite, théorie, applications, Paris, Dalloz, 1994, cité in, Reynald Bourque, Christian Thuderoz, Sociologie de la négociation. Nouvelle édition, avec études de cas, Rennes, Presses universitaires de Rennes, coll. « Didact Sociologie », 2011, 274 p.

[7] Ibid.

[8] Anselm Strauss, Negotiations. Varieties, Contexts, Processes and Social Order, Jossey-Bass, San Francisco, 1978.

[9] Reynald Bourque, Christian Thuderoz, Sociologie de la négociation..., op.cité.

3- تهجين السياسي اجتماعيا: تنوع الاحتجاجي وتذرر التفاوضي:

من شأن الفهم الذي يعتمد مقولة التهجين السياسي أن يقلب الاختلاف الذي كان يعتقد أنه لا فكاك له بين فضاء الفعل الاحتجاجي الاجتماعي السياسي الديمقراطي (منفتح وغير محدود) وفضاء الفعل الاحتجاجي الاجتماعي السياسي غير الديمقراطي (منغلق ومحدود). ولا تنتهي النتائج عند هذا الحد فحسب بل إن ذلك يعني أيضا ضرورة الانتباه إلى أن النقاء غير موجود أصلا في أية حركة ولا في أية تعبئة ولا في أيّ شكل من أشكال تنظيم التعبئات الاحتجاجية المطلبية.

وعادة ما تكون السياقات الاجتماعية المتميزة بعمق الاحتجاج المطلبي ووصوله حد الانتفاض فالثورة[10] مناسبة لظهور مدى قدرة النماذج السياسية-الاجتماعية على ضمان ديمقراطية تمثيلية تعتمد آليات الرقابة والمساءلة والمحاسبة الحقيقية للسلطة. يمكن أن يبرز مشهد تغلب عليه الحزبية ولكنه هش، قريب من السلطة أو خاضع لها بما يمكن أن يسبب إفراغا للشرعية الانتخابية من محتواها الديموقراطي. ويزداد الأمر عمقا إذا أصابت خيبة الأمل فئات واسعة من الناس في مقابل تسيُّد مجموعات للنفوذ والمال وصناعة الرأي العام وبناء الحشود الانتخابية من خلال الاستفادة من حرية التنظيم والتعبير والإعلام وحتى الانتخاب، بحيث تستحيل المفاوضة الاجتماعية إلى عمل على احتكار المشهد السياسي من خلال الانخراط في المقايضات والتسويات. وفي مثل هذه الحالات تظهر الديموقراطية التمثيلية عاجزة عن إيصال أصوات فئات اجتماعية تتمحور مطالبها حول مسائل مصيرية مثل الصحة والتعليم والتشغيل والماء الصالح للشرب بحيث تكون هذه معينا لا ينضب للاحتجاج المطلبي الاجتماعي.

ويعطينا هذا مدخلا لإعادة توزيع مستمرة لمواقع الاحتجاج والمطالبة

[10] ألفة لملوم، "الهوامش رافعة الحراك الاحتجاجي في تونس»، في السفير العربي (صحيفة)، العدد 188 (14-04-2016)، http://arabi.assafir.com/Article/25/4852 على الرابط

والاصطفاف حول السلطة وضدها أو في مواجهتها من جهة ومن جهة ثانية حول المغانم الاجتماعية في مختلف مواقع الاستفادة أو الحرمان منها ودرجاتهما. وفي مثل هذه الحالات يعني التهجين السياسي اجتماعيا تنوع الاحتجاجي وتذرر التفاوضي.

ثانيا: المسألة الاجتماعية من منظور الحركة الاجتماعية الجديدة:

1- المثال المصري:

في مصر مثلا[11] انفتح المجال الاجتماعي لروافد أوسع وأعمق مما كانت عليه في نهاية السنوات 1990 وبدايات الألفية الجديدة. فبعد أن بلغ المجال السياسي ذروته عام 2005 في ارتباط بالانتخابات الرئاسية والنيابية ومقترحات تعديل الدستور انتهت التحركات السياسية والمدنية والقانونية والدستورية التي تمحورت حول السياسي - الانتخابي إلى الفشل في إحداث تغيير فعلي ملموس.
وفي عام 2006 بدأ انكماش المجال السياسي ليأخذ مجال التحركات الاجتماعية في التطور كما وشكلا ونوعا وعلى الأخص على امتداد عامي 2007 و2008.
وفي هذا المجال (الاقتصادي والاجتماعي) لم تتصاعد الاحتجاجات الموقعية فقط ولم تتزايد القدرة الحركية للفئات الاجتماعية المختلفة على المطالبة فحسب بل إن هذه التحركات أخذت تنتشر من مواقعها الأولى (مصانع / أحياء / قرى / مؤسسات ومصالح حكومية، ....) لتصير تحركات قطاعية عامة مثلا أو مناطقية واسعة وقد كانت في كل ذلك تعبر حدودها الموقعية الأولى في اتجاهات مختلفة فيها الجهوي والإقليمي وفيها الوطني.
وفي حالاتها تلك صارت التحركات بأحجامها واتساعاتها الجديدة تتطلب أشكالا من التنسيق أوسع وأعقد.

حركة عمال الغزل والنسيج في المحلة مثلا والتي ترافقت فيها المطالب الاجتماعية (الترفيع في الأجور رئيسيا) بتجاوز النقابات العمالية القائمة

[11] نهاد أحمد مكرم، الحركات الاجتماعية ودورها في عملية الحراك الاجتماعي: بالتطبيق عمي مصر. الكاتب مدرس العموم السياسية المتعاون مع الأكاديمية العربية المفتوحة بالدنمارك، كلية القانون والسياسة،

(باعتبارها بيروقراطية وغير مستقلة) فرضت على هذه الأخيرة نسقا تصاعديا. أصبحت الحركة حركة كل مدينة المحلة، ثم صارت حركة عدد كبير من العاملين في قطاع النسيج من المحلة إلى المنوفية وكفر الزيات وكفر الدوار وغيرها. ويظهر هذا التحول من الموقعي إلى القطاعي في الأرقام التي أوردها تقرير» مركز الأرض «عن حركة الاحتجاجات في النصف الأول من عام 2007.

وبينما يورد التقرير مجموع احتجاجات هذه الفترة ب 283 احتجاجا يسارع إلى التنبيه إلى أن القياس تم بشكل قطاعي، أي باعتبار عشرات الاحتجاجات التي قام بها المعلمون مثلا في يوم واحد، أو طوال العام، بمثابة احتجاج واحد. هذا التحول من الاحتجاج الموقعي إلى الاحتجاج القطاعي، لم يتجاوز بالحركة نطاق النزاعات المطلبية فحسب، بل وعكس كذلك مستوى أعلى من الوعي والتنظيم واستخدام أساليب التعبئة والضغط لإحداث تغيير إيجابي في السياسيات.

ولم يكن لتدخلات «حركة كفاية» و «حركة 6 أبريل» المساندة لإضراب عمال النسيج للرفع من قدراته التنظيمية ومجالاته التعبوية إلا أن ينقل العدوى الاحتجاجية المطلبية إلى قطاعات أخرى كثيرة مختلفة حيث أصبحت مطالب التغيير في تصاعد على صيغة نضال القضاة للدفاع عن استقلالية السلطة القضائية وحقها في الإشراف الكامل منفردة على الانتخابات ورفض الحكم على قاعدة قانون الطوارئ وضد تبعية الهيئات القضائية للسلطة التنفيذية وكذلك على صيغة حملات للدفاع عن الصحافة الحرة وضد قمع الصحفيين. وانتقل الأمر للجامعات ليعبر عن مطالب «حركة 9 مارس» من أجل استقلال الجامعات وضد تدخل الإدارة والأمن في شؤون الجامعة. ثم كان اعتصام الأطباء التي تصدرته «حركة أطباء بلا حقوق» وكانت تحركات «معلمون بلا نقابة» وتحركات «مهندسون ضد الحراسة» من أجل انتزاع نقابتهم (عمادتهم) من وصاية الحارس القضائي والمتصرف العام. واتسق هذا المنحى مع لجان «حقوق المواطن» و «حماية المستهلك ومكافحة الغلاء» وشمل قطاعات أخرى مثل الكتاب والفنانين و «شباب من أجل التغيير».

لقد امتزج في هذه التحركات الإضراب الموقعي أو القطاعي الجهوي أو

العـام في قريـة أو محلـة بعينهـا مـع الإضراب العـام مع الوقفـات الاحتجاجيـة والاعتصـام وإمضـاء العرائـض ونـشر التقاريـر عـلى أعمـدة الصحـف والحضـور الجماعـي للمحاكمـات مـع اسـتخدام العديـد مـن الأشـكال التضامنيـة والتعبويـة الفنيـة والأدبيـة وغيرهـا.
ويعنـي انتقـال التحـركات مـن مسـتوى إلى آخـر ومـن شـكل إلى آخر اكتسـاب التحـركات قـدرات تعبوية أرفـع ومـوارد احتجاجيـة و أو تفاوضيـة أكـبر واقترابـا أكثـر فأكثـر شـدة مـن اعتمـاد اسـتراتيجيات أبعـد أثـرا تغييريـا.

-2 المثال التونسي:

تتسـم المرحلـة التاريخيـة التـي انقضـت منـذ انـدلاع انتفاضـة الحـوض المنجمـي ثـم مجمـل التحـركات الاحتجاجيـة المطلبيـة التـي تحولـت إلى انتفاضـة فثـورة في تونـس (2010-2015) بانفجـار المطلبيـة الاجتماعيـة عـددا وكثافـة واتسـاعا وسـياقا.

ويبـين الجـدولان التاليـان تطـور عـدد الإضرابـات والمضربـين والمؤسسـات المعنيـة وما كان مـن تلـك الإضرابـات «قانونيـا» ومـا لـم يكـن طـوال الفـترة الممتـدة وأسـباب تلـك الإضرابـات موزعـة بـين تحسـين ظـروف العمـل وصرف الأجـور والتضامـن العمـالي... وذلـك مـن 2010 إلى 2013 [12] .

[12] http://www.social.tn/fileadmin/user1/doc/statistique2013.pdf

الجدول رقم 1: إضرابات 2010– 2013

المؤشرات	2010	2011	2012	2013	نسبة التطور (نسبة مائوية)	
					2011 2013	2012 2013
عدد الإضرابات	255	567	524	399	24	30
عدد المؤسسات	170	314	411	266	35	15
عدد العمال الجملي	134341	140615	156140	556408	256	269
عدد العمال المشاركين	49910	104042	87217	79667	9	23
نسبة العمال (نسبة مائوية)	37	74	56	14	-	
عدد أيام العمل غير المقضاة	74763	309343	241212	224658	7	27

الجدول رقم 2: أسباب إضرابات 2010– 2013

أسباب الإضرابات	2010 نسية مائوية	2011 نسية مائوية	2012 نسية مائوية	2013 نسية مائوية
تحسين ظروف العمل	40	43	49	55
صرف الأجور وتوابعها	29	34	35	32
التضامن العمالي	18	13	7,5	9
علاقات مهنية	13	10	8,5	4
المجموع	100	100	100	100

ثمة تصاعد في عدد الإضرابات وعلى الأخص في الفترة 2010-2012، وكذا في عدد المؤسسات المشمولة بها وعلى الأخص نسبة العمال المشاركين (في الجدول رقم 1) من جهة، وثمة تزايد في نسبة الإضرابات الهادفة إلى تحسين ظروف العمل وصرف الأجور مقابل تناقص نسبة الإضرابات التي شُنّت في نطاق التضامن العمالي (انحدار إلى الربع خلال الفترة المعنية، في الجدول رقم 2). وسجلت الإحصائيات كذلك ارتفاعا كبيرا في عدد الإضرابات التي عدّتها وزارة الشؤون الاجتماعية غير قانونية وهو الارتفاع الذي سُجّل في السنتين الأوليين من الفترة المعنية وإن تناقص على امتداد السنتين المواليتين[13].

ومن المهم الإشارة في نفس السياق إلى تركّز تلك الإضرابات في المنشآت الصناعية والخَدَمية الخاصة (مقارنة بالمنشآت الحكومية) وفي المناطق الصناعية المعروفة (مثل بن عروس وصفاقس)... كما تجدر الإشارة إلى توازي تلك الإضرابات مع شكل تحرك احتجاجي مطلبي آخر هو الاعتصام[14].

و حسب الإحصائيّات الرسميّة، فقد تضاعفت نسبة الإضرابات بين سنتي 2010 و2012 بنسبة 105 %، في كلّ الجهات تقريبا وفي مختلف القطاعات، لتشمل ما يقارب 411 مؤسّسة عموميّة وخاصّة، وقد أدّت هذه الإضرابات إلى إغلاق العديد من المؤسّسات (وفصل الآلاف من العمّال) ... الأجنبيّة والمحليّة والتي تجاوز عددها سنة 2012 ما يزيد عن 160 شركة، وهو

[13] اعتادت وزارة الشؤون الاجتماعية في تونس على الحكم بعدم قانونية كل إضراب لا يحترم تراتيب محددة وموضوعة قانونا منها استيفاء جهود تفاوضية متكررة وفشل جلسات صُلحية ممكنة تشرف عليها هي أو مصالح وزارية أخرى، وكذا عدم وصول تنبيه بالإضراب إلى الأعراف المعنيين (في القطاع الخاص) أو إلى سلط الإشراف الوزارية (في القطاع العام) تفصله 10 أيام على الأقل على موعد تنفيذيه فعليا... وبالنسب المائوية ل»لإضرابات اللاقانونية» من جملة الإضرابات التي شنت خلال السنوات الأربع، كانت الأولى وعلى التتابع: 2010: 69، 2011: 67، 2012: 44، 2013: 41. نفس المصدر: http://www.social.tn/fileadmin/user1/doc/statistique2013.pdf

[14] الاعتصام: مكوث العمال متجمعين لأيام وحتى أسابيع بلياليها في مكان واحد هو على الأغلب موقع العمل أو مقر إدارته المركزية أو الفرعية. ومن الواضح أنه شكل اشتباك اجتماعي أعلى توترا ومخاصمة من الإضراب لأنه عادة ما يعطل سيرورة العمل والإنتاج بالكامل وبالقوة أحيانا. وقد كان تواتر الاعتصامات خلال السنوات الأربع المعنية على التوالي: 2010: 23، 2011: 37، 2012: 25، 2013: 13. نفس المصدر: http://www.social.tn/fileadmin/user1/doc/statistique2013.pdf

ما أحال ما يقارب 12370 شخصا على البطالة حسب إحصائيات وكالة النهوض بالصناعة[15] .

ومهما يكن من أمر دقة هذه الإحصائيات ومصداقيتها من منظور الحقوق الاقتصادية والاجتماعية لعامة الناس وللشغالين تحديدا فإنها لا تمثل إلا وجها من أوجه المسألة الاجتماعية في تونس ما بعد الثورة[16]. وبالفعل فقد أحصى المرصد التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية (م ح اق اج)[17] التابع للمنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية (م ت ح اق اج) خلال الشهر الأول من سنة 2015 لوحده، أي بعد أربع سنوات من سقوط رأس السلطة 708 تحركا احتجاجيا منها 608 في القطاع التربوي[18] وعلى بعد ستة أشهر من ذلك التاريخ، وخلال شهر 07 من سنة 2015، سجل م ح اق اج 272 تحركا احتجاجيا في تراجع عن الشهر الذي سبقه[19] ليعود عدد التحركات إلى الارتفاع (398 احتجاجا) بنسبة 45 بالمائة خلال شهر 09 من السنة نفسها[20].

[15] محمد سميح و الباجي عكاز، «تهدئة اجتماعيّة على أكتاف الطبقة الشغيلة»، على الرابط https://nawaat.org/portail/2014/04/01/%D9%87%D8%AF%D8%A6%D8%A9-%D8%A5%D8%AC%D8%AA%D9%89%D8%B9%D9%8A%D9%91%D8%A9-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A3%D9%83%D8%AA%D8%A7%D9%81-%D8%A7%D9%84%D8%B7%D8%A8%D9%82%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%BA%D9%8A%D9%84%D8%A9/

[16] أنظر للمقارنة، تقارير إحصائية ونوعية يصدرها بصفة دورية «المنتدى الاجتماعي التونسي» الذي أنشأ «مرصدا للحقوق الاقتصادية والاجتماعية». http://ftdes.net/ar/category/%D8%A3%D9%86%D8%B4%D8%B7%D8%A9-%D8%AA%D9%82%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%B1/ . كما ينشر المنتدى تقارير نقدية عن بعض السياسات الحكومية في فترات معينة أو تجاه قضايا معينة. أنظر مثلا قراءته النقدية لتعاطي حكومة التكنوقراط مع الملفات الاقتصادية والاجتماعية http://ftdes.net/rapports/critique-technocrate.pdf

[17] ترتبك تسميات هذه المنظمة غير الحكومية في التقارير الصحفية بين أسماء ثلاثة تتعاوض هي: «المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية» (الاسم الرسمي) ومنتدى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وينبثق عنه مرصد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية. ويستفاد من أحد تقارير أنشطة الجمعية (حرر بالفرنسية في 01-2014 حول فترة النشاط الممتدة من شهر 09-2012 إلى شهر 12-2013، http://www.ftdes.net/rapports/rap2013.pdf) أنها ومنذ انبعاثها خلال شهر 03-2011 تقوم بالرصد والتوثيق والتحليل انطلاقا من تحقيقات ميدانية وزيارات واجتماعات لتتولى عرض النتائج على العموم باعتماد الندوات الصحفية الشهرية خاصة، زيادة على تنظيم ورشات العمل والموائد المستديرة والمنتديات. وقد عقد المنتدى مؤتمره الأول بتونس العاصمة يومي 30 و31-05-2015.

[18] http://www.tunisien.tn/%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3/%D9%82%D8%B1%D8%A7%D9%81%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D8%AA-708-%D8%AA%D8%AD%D8%B1%D9%8A%D9%83%D8%A7%D8%AA-%D9%85%D9%86%D9%87%D8%A7-608-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B7%D8%A7%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B1%D8%A8%D9%88%D9%8A

[19] http://www.tunisien.tn/%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3/%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%AA%D8%AF%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3%D9%8A-%D9%8A%D8%B3%D8%AC%D9%84-%D8%A7%D9%86%D8%AE%D9%81%D8%A7%D8%B6%D8%A7-%D9%81%D9%8A-%D8%B9%D8%AF%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AD%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%AC%D8%A7%D8%AA

[20] أنظر صفحة المنتدى على الفايسبوك: https://www.facebook.com/ftdes

يمثل تفجر المطلبية الاقتصادية وتعدد مظاهر الاحتجاج الاجتماعي مظهر بارزا من مظاهر المسألة الاجتماعية في تونس ما بعد الثورة. وبصرف النظر عن الفروق بين توجهات الحكومات المتعاقبة حيال ذلك التفجر، فإنه مثّل التحدي الأوّل الماثل أمام كلّ صناع السياسات الاجتماعية سواء أتعلق الأمر بالحكومة أم بالمركزيات النقابية العمالية وغير العمالية (الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية (ا ت ص ت ص ت) مثلا) فضلا عن الأحزاب والجمعيات وغيرها. وبالفعل، وبقدر غير قابل للحصر تقريبا، تكررت المظاهرات والمسيرات والاعتصامات والإضرابات وأشكال أخرى من إيقاف عمليات الإنتاج أو العمل في عدد من المرافق العمومية وتعطيل حركة المرور وإدخال الاضطراب على مظاهر أخرى من الحياة الحضرية وإرباك سير اجتماعات مسؤولين جهويين أو وطنيين في مقرات عملهم في العاصمة أو في الجهات. وعلى الرغم من تكرّر محاولات المركزيات النقابية المختلفة تأكيد وجودها وعملها على عدم اهتزاز مركزها ضمن الحركة المطلبية والاحتجاجية الاجتماعية العامة لم يجد م ت ح اق اج أحيانا من تدبير راصد لذلك سوى استعمال تعبير «الحركات الاحتجاجية العفوية».

ثالثا: موقع الاتحاد العام التونسي للشغل خلال مرحلة ما بعد الثورة:

بالتردّد المعهود لدى قيادة ا ع ت ش في الانخراط في الاحتجاجات التي لا يؤطرها كان التحاقها بمساندة الحركة الاجتماعية المطلبية التي استحالت انتفاضة فثورة (2010-2011) متأخرا عن قواعدها وعن هياكلها المحلية فالجهوية وبعض الهياكل القطاعية تقليدية الانخراط في مثل هذه الاحتجاجات (التعليم الثانوي، التعليم الابتدائي،..). ولم ينقلب موقف ا ع ت ش إلى جانب دعم صريح للحركة إلا بانخراط اتحادات جهوية وازنة فيه وعلى رأسها صفاقس. وعلى أثر ما لا يزيد عن الأشهر الخمسة عن سقوط رأس السلطة عقد ا ع ت ش ندوة وطنية للتداول في ما يمكن أن يفعله في ظل الأوضاع الجديدة[21]. ولئن كانت الندوة انعقدت بعد أن كان

[21] أنظر تقريرا صحفيا ضافيا حول الندوة على الرابط التالي http://www.turess.com/echaab/14835

ا ع ت ش شارك في تكوين التشكيلة الأولى «للمجلس الوطني لحماية الثورة» (م و ح ث)[22] ثم التحاقه ب«الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي» (هـ ع ت ث إ س ا د)[23] فقد كانت المحاور المتداول فيها تدل على أن استراتيجية قياداته التي كانت تعتمد إسناد الحكم سياسيا مقابل مكاسب اجتماعية مؤطّرة (وفي الحقيقة غير شاملة ولا عادلة) لم تعد ممكنة. ولقد بينت الندوة أن ما انفتح أمام ا ع ت ش متكون من مكونين أساسيين هما المسألة الاجتماعية بما عرضناه من وجوهها، والمسألة السياسية بتحديات الحرية والديمقراطية الناشئتين فيها[24]. وفي ذات السياق، غيّر ا ع ت ش العديد من وجوهه القيادية الأولى في مؤتمر آخر سنة 2011 (المؤتمر الثاني والعشرون)[25] الذي انعقد على أثر تشكيل «المجلس الوطني التأسيسي» (م وت) المنبثق عن انتخابات 23-10-2011 بنتائجها التي أفضت إلى التحالف السياسي «البرلماني» والحكومي المسمى بالترويكا. ومنذ هذه الخطوات الأولى في «التعديل التكتيكي» لسلوك قيادة ا ع ت ش تجاه السلطة ومنذ ما قبل انتخابات م و ت وجهت انتقادات لتغليبها (القيادة النقابية) السياسي على الاجتماعي - النقابي فيه[26].

يعود بعض ذلك التغليب (وهو وجه من وجوه تغير السياسات التفاوضية لـ ا ع ت ش) إلى وجود اتجاه واضح وأحيانا معلن نحو تجريم التحركات الاجتماعية في تونس وعلى الأخص منذ أن صادق م وت على الفصل الأول من مقترح قانون أساسي يتعلق بالعدالة الانتقالية حيث بدا أن النواب يعتقدون أن الثورة انتهت أواخر فيفري 2011 وذلك بالدخول في مراحل تشكيل الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي تعويضا لمجلس حماية الثورة.

[22] أنظر سردا تأريخيا لبعض تفاصيل ذلك، بصرف النظر عن القراءة السياسية، على الرابط http://www.turess.com/echaab/13265

[23] منير السعيداني، يريد ويبدع ما يريد... الشباب في الانتقال الديمقراطي بتونس، محمد علي الحامي للنشر، صفاقس- تونس، 2012.

[24] التالي http://www.turess.com/echaab/14835

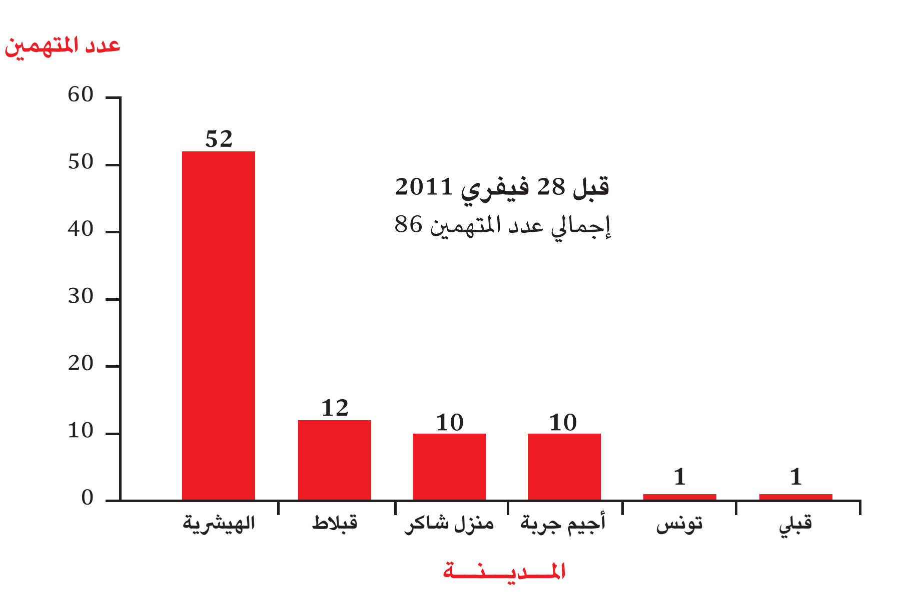
[25] أنظر تقريره العام على الرابط http://www.ugtt.org.tn/%D8%A7%D9%82%D8%%84%D8%AA%D9%85%84%D8%B9%D8%A7%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%B1%D9/

[26] أنظر تحليلا في هذا الاتجاه على الرابط (بالفرنسية) https://nawaat.org/portail/2013/02/19/les-luttes-sociales-en-tunisie-malediction-ou-opportunite-revolutionnaire/

منذ ذلك التاريخ كانت التحركات المطلبية والاحتجاجية تشكل مسارا تغييريا يتخالف إلى حد التناقض في الكثير من الحالات مع مسار التغيير القانوني والتدريجي الذي يركز على السياسي في شكله القانوني وفي آلياته الانتقالية الانتخابية والتمثيلية مع أقل ما أمكن من الحضور الجماهيري فيه مشاركة وقرارا وتنظيما ومراقبة. ويعني ذلك التخالف أن القوى الاجتماعية ذات الصلة ومنها ما يمثله ا ع ت ش ومنها ما يمثله (الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية) ومنها ما مثلته إلى هذا الحد أو ذاك الحكومات المتعاقبة كانت بصدد تغيير مواقعها التفاوضية للحصول على أكثر ما أمكن من الموارد في السياق الجديد. وليس هذا التغيير ناتجا عن مجرد الخضوع لحتمية تعديل موازين القوى حتى تخرج القوى من سياق التفاوض ذي الحصيلة الصفر إلى سياق تفاوضي توزيعي بل انقلابا استراتيجيا لأنه كان في عمق تهجين السياسي وهو تهجين لا يمكن أن يقف هو أيضا على نتيجة تكون حصيلتها صفرا. ولذلك اتخذ ذلك الانقلاب الاستراتيجي شكلا تصادميا حادّا.
وبالفعل لم يكن لتضارب المسارين إلا أن ينتج إيقافات وتتبعات وقضايا ضد مناضلين أو نشطاء حركيين تصاعد على مر الأيام اقتناعهم بأنهم عادوا إلى مربع التهميش والإقصاء من المشاركة السياسية [27].

ويكفي أن نلقي نظرة على شبكات التواصل الاجتماعي ومواقع إخبارية وحملات هاشتاغ حول هذه القضايا وغيرها حتى نرى بأن التحركات التي خيضت كانت من حيث مواردها التعبوية ذات وَصْلات اجتماعية واتصالية وسياسية غير معهودة بالنسبة إلى حملات الاحتجاج السياسي والاجتماعي التي كانت سائدة حتى 2008 جزئيا وإلى حد 2010 كليا.

[27] قضايا الشباب المنتفض (محاكمات عسكرية في أحداث 12 أفريل 2011 في المكناسي، قضايا عائلات الشهداء، تحركات العطش على أثر قطع الماء في عدة مناطق (جويلية وأوت 2012)، تحركات التشغيل والتلاعب بنتائج المناظرات (قفصة ماي 2012 وفيفري 2014)، أحداث الإتاوة... وتتوزع التهم في هذه القضايا بين «تكوين وفاق لغاية الاعتداء على الأملاك والأشخاص» و«إضرام النار عمدا بمحل غير مسكون (حرق مركز)» و«الاعتداء على موظف عمومي اثناء قيامه بوظيفته» و«تعطيل حرية السير» و«قطع الطريق» و«محاولة القتل (رئيس مركز) و«القذف العلني» و«التهديد بما يوجب العقاب الجنائي» و«المشاركة في تجمهر مسلح». أنظر مثلا



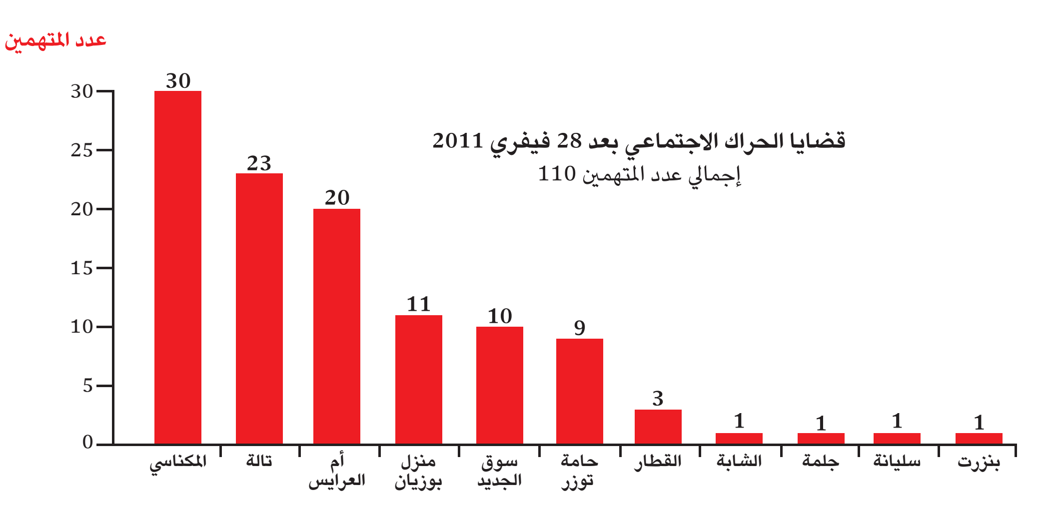
https://nawaat.org/portail/2014/06/03/%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3%D8%AA%D8%AC%D8%B1%D9%8A%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D8%A7%D9%83-%D%A7%D9%84%D8%A5%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%A7%D8%B9%D9%8A-%D9%88%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D9%87%D8%AF%D8%A7%D9%81/

وكذلك

http://www.essahafa.info.tn/index.php?id=24&tx_ttnews%5Btt_news%5D=58530&tx_ttnews%5B-backPid%5D=6&cHash=0eff76ff1a

وكذلك

http://nawaat.org/portail/2014/12/24/%D9%85%D9%86-%D8%AD%D9%82%D9%91%D9%8A-%D9%86%D8%B9%D9%8A%D8%B4-%D8%A8%D9%83%D8%B1%D8%A7%D9%85%D8%A9-%D9%88-%D9%86%D8%AD%D8%AA%D8%AC/



وفي وجـه ثـان مـن وجـوه تهجـين السـياسي في معنـى تنـوع الاحتجاجـي وتـذرر التفـاوضي، وعـلى الرغـم مـن الطابـع الاحتجاجـي والمطلبـي الطاغـي عـلى الأغلبيـة السـاحقة مـن هـذه التحـركات فإنهـا كانـت في كل مـرة تفـضي إلى طـرح مسـائل تتعلـق بالسياسـات الحكوميـة في التعاطـي مـع الاحتجـاج. وهـذا مـن سـمات الحركـة الاجتماعيـة التـي تطـرح قضايـا سياسـية وإن لـم تطـرح مسـألة السـلطة السياسـية بصفـة مبـاشرة. ومـن قضايـا السياسـات التـي تطرحهـا هـذه الحـركات حقـوق التظاهـر والتعبـير والمشـاركة السياسـية وتقريـر المصـير مـن جهـة وهـو مـا ينضـوي ضمـن مجـال الحقـوق والحريـات السياسـية، أمـا مـن الجهـة الثانيـة فهـي حـركات تطـرح حقـوق التنميـة والتشـغيل والإنصـاف الاجتماعـي وتوسـيع الفـرص الحياتيـة وتجويـد ظـروف الحيـاة وهـو مـا ينضـوي ضمـن مجـال الحقـوق والحريـات الاقتصاديـة والاجتماعيـة. وهـذا وجـه مـن وجـوه تهجـين السـياسي المتولـد عـن نشـأة الحـركات الاجتماعيـة وترسـخها مـن ناحيـة وعـن تغـير الاسـتراتيجيات التفاوضيـة للفاعلـين الاجتماعيـين مـن ناحيـة ثانيـة.

رابعا: أمثلة تحليلية:

1- في الأشكال النضالية: الاعتصام:

تأكيدا لهذا التداخل يمثل الاعتصام من وجهة نظر الناشطين الحركيين والمناضلين خطوة نضالية تساعد على تحشيد الطاقات وتأكيد قوة الفعاليات وتحكما في مجال حركة الخصم مكانيا وعادة ما يكون ذلك مصحوبا بتأثير من درجة ومن نوع ما في طبيعة النشاط الذي قام في مكان الاعتصام. ولكنه حسب القانون الجزائي التونسي فعل يستوجب العقاب إذا ما كيفت تهمته على أنها تعطيل حرية الشغل وهي تهمة تفتح الباب نحو تهم أخرى من قبيل «هضم جانب موظف عمومي» و«الإضرار بالملك العمومي» و«تعطيل سير المرفق العمومي»... وهذه تهم توجه الفعل الذي يكون نضاليا من جانب المحتجين والمطالبين إلى مخاصمة للنظام العمومي القائم في مستويين: المستوى الأصغر في المؤسسة المعنية مثلا وفي المستوى الأكبر على مستوى القانون[28] .

بذلك يكون الاعتصام، ومهما كان سبب الخوض فيه، أسلوب فعل سياسي بامتياز لأنه يتمثل في احتلال جماعة ما بطريقة عنيفة أو غير عنيفة لفضاء ما للاحتجاج وقوفا أو جلوسا أو ممدين والمطالبة بتغيير سياسي او اجتماعي أو اقتصادي أو ثقافي إلى أن يتم إجلاؤها بالقوة أو بغيرها أو تتمكن من تحقيق مطالبها. هو نوع من التدخل المباشر في الإدارة السياسية للشأن العمومي حتى وإن كان ذلك الشأن اجتماعيا أو اقتصاديا. وهو بتدخله في الإدارة السياسية يكون سياسيا إذ يتمثل هدفه الأول في إيقاف نشاط المؤسسة المستهدفة سواء أكانت إدارة أو منشأة أو هيكلا بحيث يتعطل اشتغاله. ويمكن لاحتلال البناءات المستهدفة أو الانتصاب بالساحات العامة وقطع الطرقات أو خطوط السكك الحديدية

[28] خلال أسبوع 28 03--2016 حتى 04-04-2016 انتظمت محاكمات للقائمين بأنشطة من هذا القبيل في قرقنة والدهماني والقصور (المحكمة الابتدائية بالكاف) والفحص. وتوزعت التهم الموجهة إليهم بين «تعطيل حرية العمل» و«تكوين عصابة» و«سرقة ممتلكات عمومية» و«الاعتداء بالعنف على حارس المستودع البلدي»، و«تعطيل سير الأعمال في مرفق عمومي»... و«تأليب الرأي العام ضد النظام». وكانت حصيلة الموقوفين والمحاكمين إيقافات ستين محتجا في حين كان عددهم قرابة 300 متهما خلال الأربع السنوات السابقة على ذلك التاريخ.

أو سدّ منافذ الفضاءات العمومية أو الخاصة أن يعدّ من بين الأشكال الاعتصامية. وتتأتى فعالية هذا الشكل الاحتجاجي المطلبي من ترافد إدخال الاضطراب على عمل المرافق واستثارة التعاطف الشعبي بفعل اقتناع الناس من المارة والمتوقفين والملتحقين بأحقية المطالب وتعرض القائمين بالاعتصام للقمع أو للمحاصرة أو التضييق متفاوت العنف. ويمكن للاعتصامات أن تترافق مع أشكال أخرى للفعل السياسي المباشر غير العنيف مثل تمرير العرائض للإمضاء والمسيرات وحملات المقاطعة وتوزيع المواد الدعائية أو إلصاقها وهو ما يحقق نوعا من المشاركة السياسية غير التقليدية أي التي لا تمر من خلال الهياكل التقليدية والاشكال النضالية التقليدية.

2- في الآثار السياسية: إعادة هندسة الفضاء العمومي:

من الآثار المباشرة لمثل هذه التحركات إذا نشأة ما تعتبره المؤرخة آرلات فارج[29] فضاء عمومي من ابتداع الجمهور الواسع الذي بنى حرية الفكر وسيادة الشعب، كما يبنى في ذات السياق هوية له متجددة من خلال المناقشات السياسية[30] . وقد تفيد بعض المناقشات الأخرى في توضيح حدود دلالات نشأة الفضاء العمومي. ففي اعتبار النسويات الأمريكيات مثلا الفضاء العمومي هو كل الفضاءات غير المنزلية والعائلية[31]، وفي بعض الاعتبارات الأخرى هو كل ما سمح للجمهور بالتلاقي ومنه كل المؤسسات المفتوحة للعموم مثل الجامعات والمقاهي والكنائس[32] وهو

[29] Arlette Farge, Dire et mal dire. L›opinion publique au XVIIIe siècle, Le seuil, « La librairie du XXe siècle », Paris, 1992, 318 p.

[30] استعمل مؤرخ الأشكال الثقافية والسياسية روجي شارتيي (Roger Chartier) الفضاء العمومي في كتابه (Les Origines culturelles de la Révolution française، 1990) كما ميّز برنار مياج (Bernard Miège) في كتابه (La société conquise par la communication) بين أربعة من نماذج الفضاء العمومي في أوروبا : صحافة الرأي (منتصف القرن 18)، الصحافة التجارية (منتصف القرن 19)، وسائط الإعلام الجماهيري المرئي والمسموع (منتصف القرن العشرين) والعلاقات العامة المعممة (منذ 1970).

[31] Nancy Fraser, "Rethinking the Public Sphere: A Contribution to the Critique of Actually Existing Democracy", in, Social Text, No. 251990) 26/), pp. 5680-.

[32] Pierre Frankignoulle et Edith Bodson, « Le campus universitaire comme espace public : des représentations aux pratiques », in, Etudes de Communication, Bulletin du Certeic, Espaces publics de la vie ordinaire, Université de Lille 3, 2ème trimestre 1996, pp. 6188-.

Thierry Pacot, L›espace de la parole. Réflexion sur deux modèles historiques d›espace public, in, Hermès, 19921/ n° 10, pp 5769-.

العنصر المكون الرئيس للاقتصاد التضامني والتعاوني بما يفسحه من مجال للتبادل يستجيب لمنطق سياسي بالضرورة[33] من حيث هو تصرف في تناقضات المجتمع الجماهيري الفرداني[34]. وفي النقد الذي واجه أطروحة يورغن هابرماس ركز مناقشوه[35] على أن الفضاء العمومي الذي تحكمه المساواة والانعكاسية المتفاعلة والعقلانية لم يوجد تاريخيا قط. ويؤدي ذلك إلى ضرورة أخذ الخصوصيات التاريخية والوطنية والاجتماعية بنظر الاعتبار وكذا طبيعة الفضاء التمييزية وتجسدت ضدّ النّساء مثلا بما سمح بركنهن في الفضاء الخاص لينفسح المجال للرجال للاعتناء بالشأن العام إلى جانب وجود فضاءات عمومية أخرى شعبية (ودادیات جمعيات، نقابات،) اشتغلت حسب منطق جماعي مناف للعقلانية الفردية التي سادت في الفضاءات العمومية البرجوازية[36].

إذا ما أخذت هذه الانتقادات بنظر الاعتبار صار من الممكن اعتبار الفضاء العمومي كل مساحة لبروز المعاني الاحتجاجية وفيه تتنازع جموع مختلفة ومتعارضة من أجل للسيطرة على مجال يكون منه البعض (النساء، الغرباء من القوميات المضطهدة، الطبقات الشعبية، فقراء المدن، الطبقات العمالية، فلاحو الأرياف) مقصيا تماما[37]. ويمكن أن نضيف بالنسبة إلى الفضاءات العمومية في المستعمرات وأشباه المستعمرات السكان

[33] Jean-Louis Laville, Une troisième voie pour le travail, Paris, Desclée de Brouwer, 1999.

[34] Dominique Wolton, Les contradictions de l'espace public médiatisé, in, Hermès, 1992/1 n° 10, pp 95-114.

[35] Peter Hohendahl, «Critical Theory, Public Sphere and Culture: Habermas and His Critics», in, New German Critique, 16 (winter), 1979, pp 89-118.

Michael Schudson, "The Public Sphere and Its Problems: Bringing the State (Back) In", in, Notre Dame Journal of Law, Ethics & Public Policy, Volume 8, Issue 2, Symposium on Voice in Government, 2012.

[36] Charles Tilly, The Contentious French, Harvard University Press, Harvard, 1986.

Nicholas Garnham,»The media and the public sphere», in, Calhoun, Craig (Ed), Habermas and the Public Sphere, Cambridge, 1992, pp359-376.

[37] Geoff Eley, «Nations, Publics, and Political Cultures: Placing Habermas in the Nineteenth Century,» in, Habermas and the Public Sphere, ed. Craig Calhoun.

الأصليين، الأهالي، الخلاسيين، الغرباء، المرضى، المجانين...[38] ومن العسير في مثل هذه الحالات أن يشمل تجدد بناء الفضاء العمومي ما قد ترسخ بعد من الأشكال التنظيمية من قبيل هياكل ا ع ت ش بوصفه منظمة نقابية مركزية.

3- في البناء التنظيمي: التنظم الجماهيري التلقائي:

وفضلا عن أن ا ع ت ش بناء تنظيمي متماسك وسابق الوجود ومترسخ، فإنه ينزع إلى اعتماد أشكال من التعبئة والتنظيم مستقرة حيث يكون بناء المطالب عن طريق مفاوضة قاعدية موسعة إلى هذا الحد أو ذاك تليه تعبئات من أجل خوض التفاوض مع المسؤولين أو الإدارات مع الاضطرار إلى خوض نضالات قد تبدأ بالاحتجاجات الرمزية (حمل الشارات) وصولا إلى الإضراب. وتتسم هذه التحركات بدوريتها المغلقة ورسوخ تدرجها وقابليته النسبية لتوقع تطوراته.

[38] استخدم الاعتصام من قبل منتسبي مؤتمر المساواة العنصرية (Congress of Racial Equality (CORE)) ومجموعة زمالة الصلح التوافقي (Fellowship of Reconciliation (FOR)) منذ ما قبل السنوات 1940 كما في مثال اعتصام المناضلة برنيس فيشر (Bernice Fisher) التي تعتبر «أم» تكتيك اعتصامات المطاعم، ومثال اعتصام مطعم Shack Sandwich Shops في نيويورك في سبتمبر 1939 (75 إلى 100 معتصم) ومثال الاعتصام المحتج على التمييز العنصري في مكتبة ألكسندريا في فرجينيا (أوت 1939). ومن بين الاعتصامات التي نجحت في تكساس ذلك الذي شنه طلبة الدراسات العليا وأدّى إلى تنقيحات قانونية سنة 1950 ثم اعتصام دورهام (كارولينا الشمالية) في جوان 1957 الذي شنه «السبعة الملكيون» وهم مجموعة تكونت من ثلاث نساء وأربعة رجال. كما تم تنظيم اعتصام آخر بمطعم بفيشيتا في الكنساس في جويلية 1958 تبعه اعتصام أوت 1958 في مدينة أوكلاهوما. وشن اعتصام غرنسبورو في كارولينا الشمالية يوم 01-02-1960 الذي افتتح سلسلة من الاعتصامات في كل جنوب الولايات المتحدة الامريكية مست عشر مدن كبرى مستهدفة مغازات كبرى ومساحات تجارية وشملت مئات من المشاركين وأدت إلى إنهاء التمييز في العديد من المطاعم. وقد برز من بين الطلبة الذين ترأسوا تلك التحركات قادة متمرسون وجّهوا الاعتصامات اللاحقة التي كوّنت حملة الحقوق المدنية خلال بداية السنوات 1960، تلك التي أدت إلى إصدار قانون الحقوق المدنية لسنة 1964 منهيا التمييز العنصري ضد السود في الأماكن والمرافق العامة في الولايات المتحدة. ومن أمثلة الاعتصامات خارج الولايات المتحدة الأمريكية تحرك طلبة الجامعة الكورية الجنوبية ضد الحكومة (1960) وتحرك طلبة الجامعات اليابانية ضد زيارة إيزنهاور رئيس الولايات المتحدة الأمريكية إلى اليابان (جوان 1960) ثم تحرك طلبة جامعة برلين سنة 1966 وتحرك طلبة معهد لندن للعلوم الاقتصادية (London School of Economics) سنة 1967 ثم تحرك طلبة الجامعات التركية. وبانتقال الاعتصام الاحتجاجي والمطلبي بوصفه شكلا نضاليا إلى برلين، وباريس، ولندن أفضى إلى حركة ماي 1968. وخارج الساحات الطلابية، وفي معسكر غرينهام للنساء الذي انتصب في المنطقة الواقعة في بيركشاير بأنقلترا وتم افتتاحه في سبتمبر 1981 حلت مجموعة من النساء الاسكتلنديات (نساء من أجل الحياة على الأرض) للاحتجاج ضد قرار الحكومة البريطانية بالسماح بتركيز صواريخ كروز في المنطقة. وتمت محاصرة القاعدة العسكرية لأول مرة في ماي 1982. ومنذ بداية السنوات 1980 يلاحظ تحوّل في خائضي الاعتصامات حيث استخدمته مثلا المناضلات من أجل الحق في الإجهاض، وكذلك المناضلون من أجل التحسيس بخطورة انتشار وباء السيدا حيث يتولى المعتصمون القيام بأفعال وأنشطة تحسيسية وتعبوية من بينها مثلا حركات تمثيلية تشبيهية بحالات موت المصابين...

أما التحركات الاحتجاجية التي تندرج في الحركات الاجتماعية، ومن حيث الأدوات، فتنفتح على أشكال من التجديد التنظيمي سمته الكبرى أنه من قبيل التنظم الجماهيري التلقائي الذي من خصوصياته:

- من حيث التكون والانتشار يكون تأسيس التنظم الجماهيري التلقائي في سياق التحركات الثورية متكوّنا على الأغلب من فئات مهمّشة من الفعل السياسي مستغلاّ انحسار فعل الدولة وأجهزة الحكم والطبقات الحاكمة والمؤسسات السياسية الحزبية والنقابية والجمعياتية التقليدية. وعلى الرغم من تدخل القوى السياسية المنظمة والمركزة فقد تكوّن عفويا غالبا متّخذا أشكالا تنظيمية هي أقرب إلى الاستقلالية والديمقراطية والقاعدية والمبادرة وعدم التمركز. أما انتشارها فقد ارتكز على فئات واسعة ومتنوعة في أحياء السكن أو منشآت العمل أو الساحات العامة...

- من حيث الشكل التنظيمي، تتوزّع حركة التنظم الجماهيري التلقائي بين الاتجاه نحو التمركز ومعاودة الانطلاق من تحت حسب تمدد النضالات أو تقلّصها ومسار إنجاز المهام التي تضعها لنفسها وإستراتيجية الانتشار. وعادة ما يشهد بناء مثل هذه الأدوات التنظيمية صراعا بين أصحاب النزعة الاستقلالية والقاعدية والجماهيرية وأصحاب النزعة المركزية ذات الارتباط بالأحزاب والمنظمات والحلقات المنظمة. ويكون مدار الصراع تواصل سمتي الجماهيرية والتلقائية بحيث يصدر عنها ما يُمكّن من بناء خط سياسي مستقل وذي ارتباط بحركة الجمهور أساسه البناء المشترك للشعار وتدريب المناضلين وتعميق المعارك ضد الخصوم السياسيين من جهة أو انتهاء هذه الحركة إلى التحول إلى خزّان تستمد منه الأحزاب والمنظمات والحلقات السياسية المنظمة مَعِيناً من الشعارات والتحركات والمناضلين.

- من حيث التركيبة، تتوزّع حركة (حركات) التنظم الجماهيري التلقائي بين فئات عمرية مختلفة مع هيمنة نسبية للشباب، وفئات اجتماعية مختلفة مع هيمنة نسبية للفقراء من العاطلين والعمال

والفلاحين وشرائح البرجوازية الصغيرة، وفئات مثقفة ومسيّسة تسيّسا عاما مع هيمنة للمقصيّين من العملية السياسية الرسمية والتقليدية.

4- تداخلات وتقاطعات:

في مثال بيتروفاك، ثمة ضرورة للتذكير بأن التحركات بدأت منذ تكون «المجلس المحلي لحماية الثورة بقرقنة»[39] .
تم الاتفاق بين المجلس وإدارة بيتروفاك بتاريخ 20-05-2011 على ضخ 600.000 دينار في ميزانية المجلس الجهوي ليتم التصرف فيها لفائدة التنمية في قرقنة مع تولي مجلس حماية الثورة ضمان العمل والاستخراج. في الأثناء صار الاتحاد المحلي للمعطلين عن العمل هو الذي يرأس التحركات وصارت القيمة السنوية لما تضخه الشركة في ميزانية المجلس الجهوي هي 1000.000 دينار وصارت توزع على 266 عاملا لا يعملون. وفي بداية سبتمبر 2016 أعطت إدارة الشركة في لندن مهلة حتى 20-09-2016. 9 سبتمبر اتفاق بين الشركة واتحاد المعطلين وعدد كبير من الوزراء بحضور المدير العام للأمن الوطني وبضمان الاتحاد العام التونسي بتشغيل 266 عاملا وبضخ 1500.000 دينار للمجلس الجهوي. محامي الشركة يعتبر أن 7 أشخاص هم من يحركون الوضع 4 من اتحاد المعطلين و3 من حزب التحرير ويعتبر أن مقر الشركة محتل بالكامل منذ 2011 وأن «العطايا» منطقة فيها حضور كثيف وغير قابل للاختراق لحزب التحرير. المحامي يعتبر بعد اطلاعه على بيان حزب التحرير الذي قال فيه إنه انتصر على بريطانيا العظمى في قرقنة أنه حزب سياسي يصفي حسابات تاريخية ويستغرب (المحامي) كيف تُمضي الدولة اتفاقا مع «مجلس حماية الثورة» وتمضي مع «اتحاد المعطلين عن العمل» ثم يتم الرفض من قبل قيادة الاعتصام ويرى أن اع ت ش لم يتدخل بما فيه الكفاية فيما كان الصحفي ينتقد وزير الشؤون الاجتماعية في حكومة الوحدة الوطنية محمد الطرابلسي على أنه أظهر شعبوية في مجاراته للأوضاع عوض الحسم فيها. والملاحظ في هذا

[39] تصريحات محامي الشركة نزار عياد لوسائل الإعلام وخاصة لراديو ميد (مع الصحفي سفيان بن فرحات بتاريخ 21-09-2015.

السياق أن الكل كان ينادي ا ع ت ش الحكم والمعارضة والمحتجون... وربما كان رفض قيادة الاعتصام للاتفاق الذي أمضي أولا لوعيهم بأنه ينسف سبب الاحتجاج والتمرد. وقال وزير الشؤون الاجتماعية في حكومة الوحدة الوطنية محمد الطرابلسي اتفقنا بنسبة 95 بالمائة مع المعتصمين وظلت نسبة لم نتمكن من الاتفاق معها[40]. ومن الملاحظ أن الأبعاد الجهوية والمحلية كانت حاضرة حيث تقول الصحفية للوزير «أنت سي محمد من قرقنة...». الوضع بمواصفاته هذه يحيل على أبعاد اجتماعية غير معهودة في التحركات الاحتجاجية التي تشهدها تونس عادة. ففي أفريل وماي من سنة 2016 استغل الكثير من أصيلي قرقنة مواقعهم في الإعلام (مكتوبة، تلفيزيون،...) وفي الجامعة للتشهير بالشركة وعرض المطالب.

ويمكن بالاعتماد على ذلك أن نقول إن ثمة تعددا للمستويات المتداخلة: اتبعت الحركة نموذج: إضراب- احتجاج-اعتصام-مواجهات: في هذا الخضم تشتغل آليات تصعيد «القيادات المحلية المنشقة»: ولذلك علاقة بباقي القيادات السياسية الفاعلة في المشهد السياسي والاجتماعي العام بدءًا من الأعلى في أجهزة الدولة ثم ضمن المجتمع السياسي المرتبط ثم ضمن المجتمع المدني بأشكاله القديمة و الجديدة وصولا إلى القوى الاجتماعية- السياسية المختلفة غير المنتظمة... ويبين اشتغال آليات تصعيد القيادات المحلية المنشقة نشوء الإمكانية التاريخية لنشأة «فضاء عمومي منشق»: فقد كان في التحرك ما هو من مجال «النقابي» (العمال، مصالحهم، أجورهم، مواطن عملهم،...) بما كان يفضي مباشرة إلى اع ت ش، وما هو «شبه نقابي» («اتحاد المعطلين عن العمل» الذي يرفع شعارات منها ما هو من المجال النقابي على قاعدة نزاع شغلي ولكن من دون أن يكون نقابيا بالمعنى التقليدي للكلمة) ومنها المطلبي الاحتجاجي العام، كما فيها القانوني الذي يمكن أن ينزاح إلى ما هو غير قانوني (قيادة الاعتصام) في عديد المستويات، وكلما نزلنا إلى القاع، نقترب مما هو اجتماعي منفجر ويتخذ شكلا غير قابل للتأطير بالتنظيم التقليدي وقريب

[40] برنامج تليفزيوني (مع مريم بلقاضي مقدمة برنامج 24/7 على قناة الحوار التونسي) بتاريخ 20-09-2016.

من اللاقانونية وكلما صعدنا إلى أعلى يكون تناقص السمات السابقة في اتجاه نقيضها. ولذلك نلاحظ وجود القانوني وفيه الاتفاقات والإمضاءات والشهود والضامنون والتعهدات بالتنفيذ الذي قد يتم وقد لا يتم، وفي القانوني يمكن أن يكون اللاقانوني جزئيا من حيث الوجود والحركة والمطلب وكل ذلك يجاوره اللاقانوني كليا من حيث المطلب والحركة فقط من دون أن يكون غير قانوني الوجود (اتحاد المعطلين وصولا إلى قيادة الاعتصام). وفي مستوى آخر ثمة الاجتماعي (في معنى غير الشغلي) والسياسي (في حضور الحكومة والاتحاد) والإيديولوجي (النزاع داخل قيادة المعطلين وقيادة الاعتصام بين اليسار والجبهة الشعبية وحزب التحرير)... في اللوحة العامة ثمة مظاهر كثيرة للنزاع حول الشرعية بين مختلف القوى التي كنا نتحدث عنها.... وتتسم الفواعل المؤثرة في رسم اللوحة بتجادل الخصوصي في المحلي (الشركة) والمحلي (قرقنة برمزيتها النقابية) والوطني (الأبعاد السياسية العامة للقضية، تدخل الحكومة، تدخل قيادة اع ت ش العليا،) والعابر للحدود القومية (المقر الرئيسي للشركة موجود في لندن وإدارتها الأساسية موجودة في بريطانيا) والدولي في معنى الكوني على اعتبار أن حسابات الشركة معولمة وهي تحتسب المنافع والأضرار على هذا المستوى وليس على المستوى المحلي ولا حتى الوطني. ويمكن أن نرى في ذلك مصداقا للقول إنه حتى في المعولم، تترك الرأسمالية «جُزُرًا» من الاقتصاد المحلي ما قبل الرأسمالي، في مجالات الزراعة والتجارة وغيرهما يتناوب فيها الخدمي والفلاحي والتجاري... وبالتوازي مع ذلك، واستتباعا للنزاعات التي تترافق مع الأنشطة التي تشهدها تلك الجزر، تترك الطبقة السياسية «الرسمية» لمقاولين سياسيين ومناضلين وناشطين محليين هوامش كبيرة إلى حد ما للحركة والمناورة بحيث تتمكن (الطبقة السياسية الرسمية) ويتمكن(المقاولون والمناضلون المحليون) من ملاعبة السلطة المحلية وحتى الوطنية القائمة وبما يخلق وضعيات ملائمة جدا لنشأة القيادات الاجتماعية المنشقة من خلال تزعمها للحركات الاجتماعية التي تندلع على قاعدة النزاعات الاجتماعية المختلفة.

خاتمة:

من المهم الإشارة إلى اختلاف الخصوصيات التنظيمية التي تتبعها الحركات الاجتماعية نشوءا وتركيبا وحركة وأثرا ومجالا عن النقابات (= تنظيم يعتمد الوحدة المهنية) وعن الأحزاب (= تنظيم يعتمد الوحدة السياسية) وعن الجمعيات (= شكلانية الانخراط والخضوع لقانون أساسي ونظام داخلي مسبق الصياغة). أما فعلها فيكون خصوصيا مرتبطا بمهام عاجلة ومنفتحا على مشاغل المشاركين الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية.

يسمح هذا التنميط بإيضاح بعض الأسس التي يمكن استخدامها في نمذجة التنظيمات المواكبة للحركات الاجتماعية والفاعلة فيها والمبنية في خضمها. ولعلّ من أبرز ما يمكن أن يُطوّر في هذا السياق فرضية ما نسميه «انتقالا جيليا في صنع التغيير الاجتماعي» أساسه لا ظهور جيل جديد من الفاعلين (الشباب) فحسب بل حملهم لأفكار «غير مسبوقة» سمتها الأساس هي القطع مع الماضي تصورا وتمثلا وتعبيرا وأشكالا تعبيرية.

من هذا المنظور، يعتبر انحسار الاحتجاجات الاجتماعية النقابية المنظمة بآفاقها المحدودة ضمن مجالات التحرك النقابي التقليدي من بين الدوافع لمثل الانفجارات التي تذهب بعيدا في استجماع موارد احتجاج ومطالبة هي من غير طبيعة الموارد التي تتوفر لدى الحركة النقابية: من تنظيم جاهز وموارد لوجستية وعملياتية مسبقة التحديد وقدرات تفاوضية معلومة وإمكانيات ضغط معينة ضمن الاقتصار على التعويل على ما هو مسموح به في قانون الشغل[41]. إن انفتاح آفاق المطالبة والاحتجاج على غير ما هو شغلي في النزاعات الاجتماعية يجعل مداها يقترب من التعبئات التي تترسخ في تاريخ الطبقات العاملة والمستخدمة بوصفها محطات في البناء الهوياتي الجماعي بالتضاد مع السمات الهوياتية الجماعية المقننة في مثل الحركات النقابية.

وعلى ذلك يكون من المهم في السياقات الاجتماعية المتفجرة مثل التي نحلل أن ننظر إلى المفاوضة في معناها الشامل لا على أساس أنها بين

[41] Sarah Ben Nefissa, Bladine Destremau (dir.), Protestations sociales, révolutions civiles. Transformation du politique dans la Méditerranée arabe, Paris, Revue Tiers-Monde, hors-série numéro 2, Armand Colin, mai 2011, 240 p.

طرفين فحسب ولا على أساس أنها ذات بعد مؤسسي فحسب بل على أنها مفاوضة أطرافها هي الحركة النقابية (ومن بينها اع ت ش) من جهة والحركات الاحتجاجية المطلبية غير النقابية من جهة أخرى والسلطات المحلية (الاجتماعية (الأعراف والإدارات (مع ما يجمع بين الاثنين في اللجان الإدارية المتناصفة)) والسياسية (السلطة المحلية السياسية الإدارية) و(الشغلية (تفقدية، الإدارات الجهوية للشؤون الاجتماعية)) وما يجمع الاثنين (مجالس العرف)) والسلطات المركزية.

إن الحركة النقابية مشتقة من نموذج الديمقراطية التمثيلية الذي يخضع إلى آليات منظمة للمفاوضة الجماعية المنظمة مركزيا في حين الحركات الاحتجاجية المطلبية غير النقابية مشتقة من نموذج الديمقراطية المباشرة. ويفتح ذلك أفقًا سياسيا للحركات الاحتجاجية المطلبية يكون على مشارف التغيير السياسي لا بفعل تأثيرها في بناء الفضاء العمومي المنشق فحسب بل وكذلك بفعل امتداد تأثيرها ذاك إلى المشهد السياسي برمته، ومن طريق غير معهودة: من تحت.

مصادر ومراجع:

المصادر والمراجع العربية أو المترجمة إلى العربية :

إبراهيم، هند أحمد، «دور الحركات الاجتماعية في إحداث الثورات. دراسة حالة: حركة كفاية 6ابريل»، 2012، الحوار المتمدن العدد: 1 3867.

بلهيبة ياسير، حلقات في فهم الحركات الاجتماعية، مركز الد راسات والتثقيف الذاتي، المغرب، 29 مارس، 2012، على الرابط
http://www.lakome.com/%D8%B1%D8%A3%D9%8A-%D8%A7%D8%AA%D8%A7%D8%AA%D9%83-%D8%A8-%D9%83-49/8A
8 3 % D 8 % A A % D 8 % A 7 % D 8 % A 8 - %% D 9

البيومي، إبراهيم غانم، الحركات الاجتماعية: تحولات البنية وانفتاح المجال، 2014، على الرابط:
http://www.islamonline.net/arabic/mafaheem/2004/05/article01.shtml

تيلي، تشارلز، الحركات الاجتماعية 1768-2004، ترجمة ربيع وهبة، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2005.

خير، أحمد وآخرون، بيبليوغرافيا الحركات الاجتماعية في مصر، مؤسسة فريدريش ناومن من أجل الحرية بالتعاون مع وحدة دعم لتقنية المعلومات على الرابط: www.id3m.com/D3M/AllAboutNews/.../SocialMovements.pdf

خليل عزة (محررة)، الحركات الاجتماعية في العالم العربي، مركز البحوث العربية

والإفريقية – المنتدى العالمي للبدائل، تقديم سمير أمين، مكتبة مدبولي، القاهرة 2006، 552 ص.
زهران فريد، الحركات الاجتماعية الجديدة، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، القاهرة، الطبعة الأولى، 2007.
جسور بوابة المجتمع المدني مغرب- مشرق (موقع إلكتروني)،«الحركات الاجتماعية في مصر وبدائل التغيير» ، على الرابط:
http://www.e-joussour.net/ar/node/2571
المنصور عبد العزيز، «العولمة والخيارات العربية المستقبلية»، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، دمشق، المجلد 25 ، العدد الثاني ،2009 ، ص ص 581:559
مكرم، نهاد أحمد، الحركات الاجتماعية ودورها في عملية الحراك الاجتماعي: بالتطبيق عمي مصر.
السعيداني، منير، يريد ويبدع ما يريد... الشباب في الانتقال الديمقراطي بتونس، محمد علي الحامي للنشر، صفاقس- تونس، 2012.
للوم ألفة، "الهوامش رافعة الحراك الاحتجاجي في تونس»، في، السفير العربي (صحيفة)، العدد 188 (2016-04-14)، على الرابط http://arabi.assafir.com/Article/25/4852
وهبة ربيع وشكلا جوزيف، الحركات الاجتماعية، شبكة حقوق الأرض والسكان، على الرابط :
http://www.hic-mena.org/arabic/spage.php?id=pXE=#.UUw5gzdLnnU

المصادر والمراجع الفرنسية والإنكليزية:

Ben Nefissa Sarah et Destremau Blandine (dir.), Protestations sociales, révolutions civiles. Transformation du politique dans la Méditerranée arabe, Paris, Revue Tiers-Monde, hors-série numéro 2, Armand Colin, Mai 2011, 240 p.
Bourque, Reynald , THuderoz Christian , Sociologie de la négociation, Presses universitaires de Rennes, coll. « Didact Sociologie », 2011, 274 p.
Diani, Mario, McAdam Doug, eds., Social Movements and Networks: Relational Approaches to Collective Action, Oxford /New York: Oxford University Press, 2003.
Dupont, Christophe, La Négociation. Conduite, théorie, applications, Paris, Dalloz, 1994.
Eley, Geoff, «Nations, Publics, and Political Cultures: Placing Habermas in the Nineteenth Century,» in, Habermas and the Public Sphere, ed. Craig Calhoun.
Farge, Arlette, Dire et mal dire. L›opinion publique au XVIIIe siècle, Le seuil, « La librairie du XXe siècle », Paris, 1992, 318 p.
Frankignoulle, Pierre et Bodson, Edith, « Le campus universitaire comme espace public : des représentations aux pratiques », in, Etudes de Communication, Bulletin du Certeic, Espaces publics de la vie ordinaire, Université de Lille 3,

2ème trimestre 1996, pp. 6188-.
Fraser, Nancy, "Rethinking the Public Sphere: A Contribution to the Critique of Actually Existing Democracy", in, Social Text, No. 251990) 26/), pp. 5680-.
Garnham, Nicholas ,»The media and the public sphere», in, Calhoun, Craig (Ed), Habermas and the Public Sphere, Cambridge, 1992, pp359376-.
Hohendahl, Peter, «Critical Theory, Public Sphere and Culture: Habermas and His Critics», in, New German Critique, 16 (winter), 1979, pp 89118-.
Laville, Jean-Louis, Une troisième voie pour le travail, Paris, Desclée de Brouwer, 1999.
Orkibi, Eithan, « Critique et engagement dans la rhétorique des mouvements sociaux », Argumentation et Analyse du Discours [En ligne], 112013-, mis en ligne le 15 octobre 2013, Consulté le 17 novembre 2016. URL : http://aad.revues.org/1559
Pacot, Thierry, L›espace de la parole. Réflexion sur deux modèles historiques d›espace public, in, Hermès, 19921/ n° 10, pp 5769-.
Schudson, Michael, "The Public Sphere and Its Problems: Bringing the State (Back) In", in, Notre Dame Journal of Law, Ethics & Public Policy, Volume 8, Issue 2, Symposium on Voice in Government, 2012.
Scott, Robert L. & Donald K. Smith (1969). « The Rhetoric of Confrontation », Quarterly Journal of Speech 55 : 1, 18-
Strauss, Anselm, Negotiations. Varieties, Contexts, Processes and Social Order, Jossey-Bass, San Francisco, 1978.
Tilly, Charles, Social Movements as historically specific clusters of political performances, Berkeley Journal of sociology, 38 (1994), pp 1:30.
-----------------, The Contentious French, Harvard University Press, Harvard, 1986.
Wolton, Dominique, Les contradictions de l'espace public médiatisé, in, Hermès, 19921/ n° 10, pp 95114-.

المصادر الإلكترونية:

http://www.social.tn/fileadmin/user1/doc/statistique2013.pdf
http://www.social.tn/fileadmin/user1/doc/statistique2013.pdf
http://www.social.tn/fileadmin/user1/doc/statistique2013.pdf
http://arabi.assafir.com/Article/25/4852
https://nawaat.org/portail/2014/04/01/%D8%AA%D9%87%D8%AF%D8%A6%D8%A9-%D8%A5%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%A7%D8%B9%D9%8A%D9%91%D8%A9-%D8%B9%D9%84%D9%89-

%D8%A3%D9%83%D8%AA%D8%A7%D9%81-%D8%A7%D9%84%D8%B7
%D8%A8%D9%82%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%BA/
http://ftdes.net/ar/category/%D8%A3%D9%86%D8%B4%D8%B7%D8%A
9-%D8%AA%D9%82%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%B1/ . http://ftdes.
net/rapports/critique-technocrate.pdf
http://www.ftdes.net/rapports/rap2013.pdf)
http://www.tunisien.tn/%D8%AA%D9%88%D9%86%D
8%B3/%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1-
708-%D8%AA%D8%AD%D8%B1%D9%83-%D8%A7%
D8%AD%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%AC%D9%8A-
%D9%85%D9%86%D9%87%D8%A7-608-%D9%81%D9%8A-
%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B7%D8%A7%D8%B9-%D8%A7%D9%84
http://www.tunisien.tn/%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3/%
D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%AA%D8%AF%D9%89-
%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3%D9%8A-
%D9%84%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%
84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8
%A9-%D9%88%D8%A7-3
https://www.facebook.com/ftdes
http://www.turess.com/echaab/14835
http://www.turess.com/echaab/13265
http://www.turess.com/echaab/14835
http://www.ugtt.org.tn/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9
%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%85/
https://nawaat.org/portail/2013/02/19/les-luttes-sociales-en-tunisie-male-
diction-ou-opportunite-revolutionnaire/
https://nawaat.org/portail/2014/06/03/%D8%AA%D9%88%D9%86%D8
%B3-%D8%AA%D8%AC%D8%B1%D9%8A%D9%85-%D8%A7%D9%84%D
8%AD%D8%B1%D8%A7%D9%83-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%AC%D
8%AA%D9%85%D8%A7%D8%B9%D9%8A-%D9%88-%D8%A7%D8%B3%
D8%AA%D9%87%D8%AF%D8%A7%D9%81/
http://www.essahafa.info.tn/index.php?id=24&tx_ttnews%5Btt_news-
%5D=58530&tx_ttnews%5BbackPid%5D=6&cHash=0eff76ff1a
http://nawaat.org/portail/2014/12/24/%D9%85%D9%86-
%D8%AD%D9%82%D9%91%D9%8A-
%D9%86%D8%B9%D9%8A%D8%B4-%D8%A8%D9%83%D8%B1%D8%A7
%D9%85%D8%A9-%D9%88-%D9%86%D8%AD%D8%AA%D8%AC/

رهانات إعادة هيكلة الإتّحاد العام التونسي للشغل
في سياق سياسي واجتماعي متحوّل

هالة اليوسفي
أستاذة محاضرة في جامعة باريس دوفين اختصاص سوسيولوجيا المنظمات

سأتطرّق في هذه المداخلة إلى مظهرين وسأهتمّ في البداية بالكيفيّة التي أثّر بها تاريخ الحركة النّقابيّة في الثقافة التنظيميّة للإتّحاد العام التونسي للشغل ثمّ سأعرض التّحديّات التنظيميّة للإتّحاد العام التونسي للشّغل كما عبّر عنها النّقابيّون.

ثقافة تنظيميّة مركزيّة مزيج من التبعيّة والإستقلاليّة:

يكشف مسار الحركة النّقابيّة التونسيّة عن سمات مميّزة سواء في نشأتها أو في تطوّرها الأمر الذي خلق تفرّدها في المشهد النّقابي العربي وقد انطبعت الحركة النّقابيّة التونسيّة دوما بهيمنة منظمة وطنيّة وحيدة فلم تكن التعدديّة النّقابيّة سوى استثناءات عابرة وعرضيّة غالبا ما استخدمتها السّلطة لإضعاف قوّة التعبئة لدى الإتّحاد العام التونسي للشّغل. وفي ما عدا ذلك فإن الهيمنة المطلقة التي مارسها الحزب الدّستوري الجديد والذي تحوّل بداية من 1964 إلى الحزب الإشتراكي الدستوري على الحياة السّياسيّة وعلى المجتمع ستساهم في الإستبعاد الكلي لإشكاليّة التعدديّة في الأوساط النقابيّة، وإذا كانت السلطة تبحث دوما عن السّيطرة على الإتّحاد العام التونسي للشّغل فإن مختلف التحرّكات الإجتماعيّة التي طبعت التّاريخ النقابي قد ساهمت في بروز قيمة محفّزة للنّضاليّة النّقابيّة ألا هي المحافظة على الإستقلاليّة السياسيّة وذاتيّة التسيير النّقابي إزاء السّلطة وإزاء المعارضة أيضا. وهكذا وعلى خلاف نقابات عربيّة أخرى مثل الإتّحاد العام للعمّال الجزائريين أو الإتّحاد العام لنقابات العمّال المصريين التّابعين تبعيّة مطلقة للسّلطة فإن

الإتّحـاد العـام التونـسي للشـغل تمتـع دومـا بهامـش مـن الإسـتقلاليّة إزاء جهـاز الحـزب /الدّولـة تتفـاوت درجاتـه بحسـب الفـترات وقـد نشـأ نـوع مـن العلاقـة بـين قيـادة الإتّحـاد العـام التونـسي للشّـغل والحـزب/ الدّولـة تقـوم عـلى تـوازن هـشّ في غالـب الأحيـان بـين الإسـتقلاليّة والتبعيّـة سـواء تجـاه السّـلطة أو تجـاه القواعـد النّقابيّـة فمـن جهـة كان قـادة المركزيّـة عـلى درجـة عاليـة مـن الوعـي بقدرتهـم عـلى مواجهـة حـزب السّـلطة اعتمـادا عـلى آلـة نقابيّـة منغرسـة انغراسـا جيّـدا في النّسـيج الإجتماعـي وتمتلـك فروعـا محليّـة وجهويّـة في كافّـة أنحـاء البـلاد وفي الوقـت ذاتـه فـإن هـؤلاء القـادة كانـوا يحجمـون عـن ممارسـة المواجهـة بشـكل صريـح مخافـة الـرّدود الانتقاميّـة للسّـلطة ومـن جهـة أخـرى فإنّهـم كذلـك لا يسـتطيعون الخضـوع كلّيّـا للحـزب اجتنابـا للتّصـادم مـع قواعدهـم أو خيانـة مبادئهـم والرّسـالة الوطنيّـة التـي أسـندوها دومـا لأنفسـهم.

إذن لقـد تمثلـت الاسـتراتيجيا السّياسـيّة لقيـادة المركزيّـة النّقابيّـة دائمـا في إيجـاد تـوازن هـشّ غالـب الأحيـان مـن جهـة بـين الاصطفـاف في الخـطّ السّـياسي للسـلطة وإضفـاء الشّرعيّـة عـلى اختياراتهـا الإقتصاديّـة والإجتماعيّـة ومـن جهـة أخـرى الدّفـاع عـن مصالـح العمّـال والحفـاظ عـلى حـدّ مـن الإسـتقلاليّة لهـذا اتّسـم عمـل المركزيّـة النّقابيّـة بثقافـة المراوحـة بـين الضّغط والمفاوضـة.

لقـد دعمـت القيـادة النّقابيّـة السّـلطة السّياسـيّة علنـا وسـمحت لهـا بالتدخّـل المبـاشر في الشـؤون الدّاخليّـة للمنظمـة خاصّـة أن عـددا كبـيرا مـن المناضلـين يخضعـون لتعليمـات الحـزب وبإمكانهـم أن يشـكلوا ثقـلا هامّـا في المؤتمـر أثنـاء الانتخابـات وقـد ظهـر انحيـاز القيـادة النّقابيّـة للدّولـة والحـزب بانتظام وعلنيّـا عنـد تنظيـم بعـض التظاهـرات أو بمناسـبة المواعيـد السّياسـية والانتخابيـة غـير أنّـه في فـترة الأزمـات الإجتماعيـة وحـين تصبـح مصالـح العمـال مهـدّدة فـإن القيـادة النقابيـة تقـاوم و تتمسّـك باسـتقلاليّتها داعمـة قواعدهـا مـن أجـل التأثـير عـلى التفـاوض مـع السـلطة.

إذا كانـت بنيـة العلاقـة القائمـة عـلى المراوحة بـين التبعيـة والاسـتقلاليّة ضمن إسـتراتيجيّة المزاوجـة بـين الضغـط والمفاوضـة قـد سـمحت بتغيـير العلاقـة

العضويـة الاندماجيـة (اتّحـاد /– حـزب – دولـة) طيلـة السـنوات الأولى للاسـتقلال فإنّهـا كذلـك قـد سـمحت في الحفـاظ عـلى نـوع مـن الاسـتقرار الاجتماعـي و هـذا النـوع مـن العلاقـة الفريـدة مـع سـماحه بانفتـاح الحريات السياسـية والنقابيّـة قـد سـمح عـلى النقيـض مـن ذلـك بالمحافظـة في الوقـت نفسـه عـلى النظـام الاسـتبدادي للسـلطة وعـلى اسـتمراريّة الإتّحـاد العـام التونـسي للشـغل كمـا سـمحت هـذه العلاقـة مـن جهـة للحـزب والأعـراف ومـن جهـة أخـرى للإتحـاد بممارسـة درجـة مـن الهيمنـة سـاعد عليهـا الدعـم المتبـادل بينهمـا وقـد راهـن الحـزب عـلى قـدرة القياديـين النقابيـين عـلى الحفـاظ عـلى حـدود مقبولـة مـن التعبـير السـياسي المعـارض في مقابـل عـدد معـيّن مـن الإمتيـازات أمّـا المسـؤولون النّقابيّـون فإنّهـم مـن جهتهـم كانـوا يتسـامحون مـع إدانـة التسـلّط ومـع الإحتجـاج عـلى التبعيـة السّياسـيّة في حـدود مـا كان يسـمح لهـم بالحفـاظ عـلى شرعيّتهـم واحتـلال موقـع متميّـز ضمـن التّـوازن الـذي بـوّا الإتّحـاد مكانتـه باعتبـاره قـوّة لا يسـتهان بهـا في ادارة شـؤون الدّولـة وعنـد النّظـر مـن هـذه الزاويـة فإنّـه مـن الأيسـر فهـم لمـاذا لـم تـؤد المواجهـة بـين مؤسّسـتي الاتّحـاد والحـزب الحاكـم أبـدا إلى قطيعـة تامّـة بـين المكتـب التنفيـذي والقطاعـات المحتجـة ولا إلى الحريّـة التامـة في الحركـة المطلبيّـة للاتحـاد إزاء السّـلطة.

لقـد كانـت الاسـتقلاليّة محـدودة بالتّوافـق الضمنـي عـلى تقاسـم السـلطة بـين البيروقراطيّـة النقابيّـة والحـزب الدّسـتوريّ زد عـلى ذلـك التبعيّـة الماليّـة للإتحـاد العـام التونـسي للشّـغل إزاء الدّولـة إضافـة إلى المحافظـة عـلى نظـام معقّـد جـدّا مـن الإمتيـازات يقحـم المسـؤولين النّقابيـين في علاقـات ولاء إزاء السـلطة يعـسر التخلّـص منهـا وهـو مـا يسـاهم في توضيـح الإبهـام الـذي يحيـط بهـذه المسـألة.

هـذه الطّريقـة في الاشـتغال تعتمـد عـلى ثنائيـة الإسـتقلاليّة والتبعيّـة هـي التـي طبعـت كذلـك علاقـة القيـادات النقابيّـة بقواعدهـا ورغـم أنّ مناضلـين نقابيـين يمكنهـم أن يكونـوا شـديدي الانتقـاد لقياداتهـم إلاّ أنّ احتجاجاتهـم لا تبلـغ أبـدا درجـة القطيعـة، ومـن المفيـد في هـذا الصّـدد التأكيـد عـلى أنّ المحافظـة عـلى وحـدة الإتّحـاد العـام التّونـسي للشّـغل رغـم الأزمـات المتكـرّرة مـع السّـلطة يمكـن تفسـيرها أيضـا بآليّـة الاشـتغال الدّاخليّـة للمركزيّـة

فالإتّحاد يمتلك هيكلة تراتبيّة ممركزة تشمل أربعة مستويات المحلّي والجهوي والقطاعي والوطني تنسج شبكة تغطّي كامل التّراب التونسي.
إنّ أعلى سلطة هي المؤتمر العام الذي ينتخب المكتب التّنفيذي والأمين العام وفي القاعدة نجد النقابات الاساسيّة او النيابات النقابيّة وفي المستوى الأوسط نجد هيكلين متوازيين هما الإتّحادات الجهويّة التي تنتخب مكاتبها في المستوى الجهوي أي الولاية وترتبط مركزيّا بالمكتب التّنفيذي الموسّع وكذلك الجامعات أو النقابات العامّة المرتبطة بمجلس القطاعات والمشكّلة على أساس مهني وكلّ هذه التّشكيلات قاعدتها في النّهاية هي النّقابات الأساسيّة.
إنّ هذه البنية التراتبيّة المركزة تدعّم السّلطة المطلقة للمكتب التنفيذي وأمينه العام وتستمد هذه السّلطة نفوذها أيضا من الإمتيازات التي تمنحها لأطراف التّحالفات التي تعقدها في مختلف مستويات التّمثيل النقابي وفي الوقت ذاته فإنّ هذه البنية المركزة نفسها هي التي مكّنت الاتحاد العام التونسي للشغل من الصّمود في وجه أزمات داخليّة وخارجيّة كثيرة وحافظت على وحدته.

من جهة أخرى فإنّ الإتّحاد العام التونسي للشغل ليس نقابة عمّاليّة بالمعنى الكلاسيكي للكلمة فهو يمتلك جهازا بيروقراطيّا يجمع أصنافا إجتماعيّة متنوّعة ولكنّها تنحدر في معظمها من قطاع الوظيفة العموميّة وتستمدّ قوّتها من انغراسها الإجتماعي والتّرابيّ ما جعلها قادرة على منافسة الحزب الحاكم.
إنّ غياب إطار إيديولوجي صارم صلب الإتّحاد العام التونسي للشغل قد سمح بتعايش إتّجاهات سياسيّة كثيرة وساعد على تكريس منطق إصلاحيّ من أجل التأقلم مع تحوّلات المجتمع وأدّى إلى ثقافة توافقيّة في أخذ القرار.

لقد ساعد الإقتطاع المباشر من الأجر على الانخراط النّقابي للأجراء من مختلف الأصناف وتتولّى الجهات المسؤولة تحويل تلك المبالغ المقتطعة بعد ذلك للإتّحاد العام التونسي للشّغل وهكذا فالإشتغال التّراتبي المركز للإتّحاد والوضعيّة الماليّة الجيّدة وإستمرار النّظام المعقّد للإمتيازات داخل المنظّمة وخارجها والذي يدفع منخرطي الإتّحاد إلى منطق «عطاء مقابل

عطـاء» إضافـة إلى الثقافـة التوافقيـة للإتحـاد كلّ ذلـك عوامـل سـمحت لـه بالإسـتمرار بإعتبـاره المنظمـة النّقابيـة الوحيـدة و إجهـاض كلّ محـاولات الانشـقاق.

تحدّيات تنظيميّة:

حسـب الـرّأي الـذي أجمع عليـه مـن حاورتهم فـإنّ أوّل تحـدّ يجـب أن يواجهه الإتحـاد العـام التونسي للشـغل هـو مـا يسـمّونه تحـدّي إعـادة الهيكلـة وفي قلـب هـذه الإعـادة للهيكلـة تقـع مسـألة اللاّمركزيّـة في اتّخـاذ القـرار وهـو رهـان أسـاسي بالنّسـبة للنّقابيـين مـن أجـل تيسـير التأقلـم مـع التغـيّرات الإقتصاديّـة والسياسـيّة وخاصـة مـن أجـل السّـماح للنّقابيـين بالتحـرّر مـن السّـلطة الضاغطـة للمكتـب التنفيـذي.

لقـد أصبحـت البنيـة التقليديّـة التراتبيّـة المركـزة محـلّ انتقـاد شـديد لأنّهـا مثّلـت عائقـا أمـام إرسـاء حركيّـة ديمقراطيّـة داخـل الإتّحـاد العـام التونسي للشّـغل كمـا أنّهـا رسّـخت تسـلّط البيروقراطيّـة النّقابيّـة عـلى المنظمـة لفـترة طويلـة وحافظـت عـلى تدخّـل النّظـام السّـياسي في الشـؤون الداخليّـة للإتّحـاد وبالفعـل فسـلطة الأمـين العـام تقـارب مثيلتهـا لـدى رئيـس الجمهوريّـة وبفضـل مركزيّـة القـرارات وعـدد مـن الإجـراءات في النظـام الداخـلي بإمـكان الأمـين العـام التحكّـم في سـير المنظّمـة.

ومـن بـين الإجـراءات المركزيّـة التـي انتقدهـا بشـكل واسـع مـن حاورتهـم نجـد الإعـلان المسـبق عـن الإضراب قبـل 10 أيّـام وهـذا الإجـراء يجعـل موافقـة المكتـب التّنفيـذي الموسّـع المسـبقة إجباريّـا لتفعيـل القـرار الـذي تتّخـذه نقابـة اساسـيّة بـالإضراب. وهـذا الإجـراء غالبـا مـا يتـمّ اسـتخدامه للسّـماح للمكتـب التنفيـذي بالمحافظـة عـلى تحكّمـه في النقابـات ومحـاصرة الغليـان النّقابـي أو مـن أجـل إمضـاء إتّفاقيـات ضـدّ إرادة المناضلـين.

ومـن جهـة اخـرى فـإنّ مركزيـة القـرار التـي تنمّـي سـلطة المكتـب التّنفيـذي وسـلطة الأمـين العـام خاصّـة يدعمهـا نظـام محكـم البنـاء مـن الإمتيـازات .

لقد استمرت سلطة المركزية النقابية بفضل التحالفات المنسوجة مع النظام و الامتيازات الممنوحة و هذا المنطق الزبوني كان فاعلا كذلك في الفضاء النقابي و ينظم العلاقات بين مختلف درجات التراتبية ويحافظ على هيمنة المكتب التنفيذي و بذلك أصبح الولاء للبيروقراطية النقابية شرطا للانتفاع بالامتيازات الممنوحة و إثبات النفوذ داخل المنظمة فقد كان إسناد الإلحاق لمسؤول نقابي آلية تجسد جيدا عمل هذا النظام من الامتيازات فالإطار النقابي الملحق بالمركزية ينجو من إكراهات الشغل و يظفر بوضع اجتماعي يكسبه نوعا من المكانة الاعتبارية و لهذا فانه سيتصرف وفق ما كان ينتظره منه المكتب التنفيذي و قد جعلت الممارسة النقابية هذا الإلحاق قابلا للسحب خلال فترة تحمل المسؤولية إذا خيب الإطار النقابي ظن القيادة فيه أو دخل في صراع ما معها. إن التحرر من هيمنة البيروقراطية النقابية مرتبط بقدرة النقابيين على إنهاء نظام الامتيازات و يقترح بعض النقابيين تغيير الهيكلة باعتباره حلا يساعد على إرساء ممارسات ديمقراطية فإذا كان الفصل العاشرمن النظام الداخلي قد فض مشكلة التداول على القيادة فإن المشكل يظل قائما حين يتعلق الأمر بمشاركة بعض القطاعات أو الجهات في سيرورة اتخاذ القرار وبصفة أعم فان الشفافية مطلب قار لدى من حاورتهم و يسمح حسب رأيهم بالقطع مع الانحرافات الزبونية.

المرحلة الثورية التي دفعت بعض الاتحادات الجهوية و الجامعات إلى اتخاذ قراراتها بصفة ذاتية دون انتظار موافقة المكتب التنفيذي يمثل سابقة هامة تصوغ علاقات جديدة بين الهياكل الوسطى و القيادة المركزية تستطيع الحد من هيمنة المكتب التنفيذي غير أن هذه المهمة ليست بهذه السهولة دون شك فعمل الاتحاد العام التونسي للشغل ارتبط تاريخيا بعمل الحزب الدولة الذي اعتمد على إجراءات ردعية مثلما اعتمد بناء علاقات ولاء إزاء السلطة لإبقاء المكتب التنفيذي للاتحاد في وضع التبعية و من هذا المنطلق فان تغيير الاتحاد لا يمكنه أن يتحقق بمجرد تغيير بسيط في الهيكلة فلا يمكن تغييرنظام خاص جدا للعلاقات الاجتماعية التي هيكلت الاتحاد و الحقل السياسي التونسي طوال عقود بين عشية و ضحاها.

إن التغيير المنشود للاتحاد العام التونسي للشغل يتوقف على تطور الحقل السياسي و على العقد الاجتماعي الجديد الذي سيكون محل تفاوض بين مختلف مكونات المجتمع التونسي.
لقد كان مجال انغراس الاتحاد تاريخيا في القطاع العام لكن مسار تحرير الاقتصاد قد غير بقوة بنية سوق العمل كما أن العلاقات الشغيلة تزداد تأثرا بنمو القطاع الخاص و هشاشة الشغل و لذلك فان الاتحاد العام التونسي للشغل يجد نفسه في مواجهة ضرورة أقلمة هياكله و أشكاله التاريخية في النضال و التفاوض مع الأوضاع الجديدة لسوق العمل.

و مما يجعل إعادة الهيكلة أمرا عاجلا ارتفاع عدد المنخرطين بعد اندلاع الثورة و هشاشة أوضاع العاملين في القطاع الخاص وغياب الإطار القانوني لذلك .

يمثل حضور المرأة في سلطات القرار تحديا تنظيميا هاما جدا أكد عليه من حاورتهم فإذا كان القانون الأساسي و النظام الداخلي للاتحاد ينص على أن كل اتحاد جهوي مطالب بتشكيل لجنة للمرأة العاملة و إذا كانت النساء ممثلات بنسبة 47 % في الهياكل الأساسية و في النضالات النقابية، إلا أنهن لازلن غائبات عن المراكز القيادية و بالفعل فحتى يصبح الواحد عضوا في المكتب التنفيذي للاتحاد عليه أن يتخطى عائق شرط تعدد المدد النيابية لتحمل المسؤولية النقابية في مستويات مختلفة محلية وجهوية و قطاعية و هذا الشرط يقلص عدد النساء اللواتي تتوفر فيهن شروط الترشح و يمنع بلوغهن مستوى القيادة المركزية و المشكل نفسه مطروح بالنسبة للشباب أول الشرائح تضررا من هشاشة العمل. فإضافة إلى ضعف انتسابهم النقابي فان الشباب غير قادر على بلوغ مواقع المسؤولية و تنقسم الآراء بهذا الصدد بين من يرى ضرورة توفر الخبرة لتحمل هذا النوع من المهام في حين يعتقد البعض الأخر أن الشباب له كامل الحق في الوصول إلى سلطات القرار.

من البديهي انه من واجب الاتحاد العام لتونسي للشغل مراجعة تنظيمه حتى يتأقلم مع المحيط الاقتصادي و الاجتماعي الجديد و مع

تطور الطبقة العاملة و في الوقت ذاته للتشجيع على حركية تنظيمية أكثر ديقراطية أضحت ضرورة لمواكبة التحولات السياسية الراهنة مثل التعددية السياسية و النقابية وبروز مجتمع مدني جديد و في المقابل يبقى السؤال قائما كيف يمكن لهيكلة جديدة أن تنتصر على منطق اشتغال انبنى على توازن هش بين مصالح قطاعية و جهوية و سياسية نحتت الممارسات النقابية نحتا ؟ و كيف يمكن التخلي عن الهيكلة المركزية و السماح بالمزيد من الاستقلالية للهياكل مع الحد من الانحرافات المطلبية ودون المساس بوحدة المنظمة التي أمنتها البنية المركزية الهرمية .

خاتمة:

يجد الإتحاد نفسه في مواجهة تحديات هي أصعب بدون شك من سابقاتها.

أولا، تبرز صعوبة متعاظمة في الحفاظ على الوحدة بين الحركات الإجتماعية التي تمثل الشرائح الأكثر تهميشا مثل المعطلين عن العمل والشباب من جهة والإتحاد العام التونسي للشغل، الذي يضمن مصالح الفئات الوسطى المنظمة- وهي الوحدة التي شكلت القدرة التعبوية للإتحاد وقوته. فبدل الإنقسام التاريخي الذي كان موجودا زمن الديكتاتورية والذي كان يضع القواعد النقابية المطالبة بالإستقلالية تجاه نظام بن علي في مواجهة المكتب التنفيذي المستتبع بشكل أو بآخر للسلطة، حلّ انقسام آخر اخترق مجمل هياكل المنظمة وتبلور حول المكانة التي ينبغي إعطاؤها للمسائل الاجتماعية ويشمل في نفس الوقت مسائل أخرى مثل خصخصة الخدمات العمومية أو مسألة إلغاء الدين أو مشاكل البطالة.
فآتّسعت الهوة داخل الاتحاد بين أنصار الاكتفاء بدور إصلاحي متفاوض عليه بشكل تدريجي وبطيء ينتزع تنازلات من النخب السياسية والاقتصادية من دون تهديد النظام الاقتصادي والسياسي ، وبين الذين يطالبون الإتحاد بموقف أكثر حزما وذلك بسبب تفاقم الأزمة الإقتصادية لثقتهم في قوة الحركات الإجتماعية إضافة إلى تراجع قناعتهم

بجدوى التفاوض مع النخب السياسية والاقتصادية القائمة .

تبين رواية الثلاث سنوات الأخيرة أن التنظيم الهرمي للإتحاد وإن مكنه من الحفاظ على انسجامه والصمود في وجه الأزمات السياسية المختلفة، (يتوجّب التذكير هنا بأهمية الفضاءات الجماعية المنظمة في ممارسة التأثير السياسي)، فإنه بات على المنظمة أكثر من أي وقت مضى، مراجعة هيكلتها. فالمنظمة مطالبة بالتأقلم مع الوضع الإقتصادي والإجتماعي الجديد وتطور الطبقة الشغيلة وذلك بتشجيع ديناميات أكثر ديمقراطية قادرة على مواكبة التغيرات السياسية الجارية. وهي إعادة هيكلة مستعجلة خاصة و أن جولة سريعة على التنسيقيات الصاعدة والحركات الإجتماعية الجديدة، تشهد على بروز رؤية جديدة للحيز السياسي تشكل، في المستوى التنظيمي والفكري، قطيعة مع المنظمات السياسية التقليدية.

فهي تحدد لنفسها هدفا محوريا يتمثل بضرب أسس الفصل المعتاد بين رهانات التحول الديموقراطي والنضالات الاجتماعية، كما تشكل قطيعة نهائية مع نمط التنظيم الهرمي. وهكذا انضمت التحركات التضامنية مع المعطلين عن العمل إلى حركة الدفاع عن جرحى الثورة؛ وارتبط الدفاع عن الحريات الفردية ارتباطا وثيقا بمطالب العدالة الإجتماعية وتتفاعل التعبئة لفائدة حقوق المهاجرين مع النقد الموجه ضد إتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية.

كل هذه النضالات تحمل في طياتها بذور نمط جديد من التعبئة الإجتماعية والسياسية ذات رسالة واضحة تتلخص في رفض المثال النيوليبرالي وشركاءه في الداخل والخارج، وتضع محل تساؤل العلاقات بين الحيزين الاقتصادي والسياسي وبين الزعامة والعفوية وبين العمل الجماعي الكلاسيكي والحركات الصاعدة حديثا وبين النضالات الطبقية والحقوق الفردية... كل هذا يعطي لمراجعة هيكلة الإتحاد طابعا استعجاليا. (239) وبسبب التجاذب المتجدد بين رغبة الاتحاد العام التونسي للشغل في لعب دورها في الفضاء السياسي وبين ضرورة مساندة الحركات الإجتماعية، وما بين ضغط شقه المحافظ وضرورة الإستجابة في نفس

الوقت للتحديات التنظيمية الجديدة، يواجه الإتحاد خطر فقدان التوازن بين مُكوّنيْه السياسي والنقابي واللذين يعود إليهما الفضل في تشكيل قوته ما يعني انهيار قدرته على الفعالية. وإذا كنا نجهل الطريق التي ستتبعها الحكومة المقبلة وإذا كان من غير المجدي إلقاء الرهانات، إلا أن هناك أمر مؤكد: آنتهت الحالة الاحتكارية للحزب الحاكم. فهناك قوى اقتصادية جديدة وحركات اجتماعية في طور التشكل خارج سيطرة الحزب الحاكم وهو ما سيولد ديناميات اجتماعية جديدة. فالإتحاد العام التونسي للشغل بما هو وريث لتقاليد نضالية إجتماعية كبيرة وصاحب تراث مشكّل للذاكرة الجماعية ومؤسس لشرعيته التاريخية، يجد نفسه اليوم على مفترق طرق : فيمكنه إدارة تحدياته الداخلية و مواصلة الدفاع عن مكانته في الظرف السياسي والاقتصادي المستجد بشرط أن ينجح في تجديد نفسه وإعادة موضعة العدالة الاجتماعية في صميم مشروعه السياسي التحرري الذي يدافع عنه.

تقارير ورشات



إدارة العلاقة مع الأحزاب والمنظمات ومؤسسات الدولة

في ظل النظام السياسي الجديد.

تنشيط:

-الأخ سمير الشفي.

تقرير:

-الأخ حسن الودرني.

أعضاء الورشة الإخوة:

شكري النفاتي

-بشير قصيلة

-الازهر الغربي

-نورالدين ميلاد

-وحيد الزواوي

-منصف بن حامد

-محمد الجويني

-عبد اللطيف الحمروني.

يقدم التقرير أشغال الورشة وما دار فيها من نقاش وتفاعل بشكل مُدمج برؤية استشرافية تأخذ في الاعتبار المتغيرات الحاصلة في البلاد منذ الثورة ووفق التخطيط التالي:

1 – ملامح المشهد السياسي قبل الثورة.

2 – سمات المشهد السياسي الجديد.

3 – العلاقة بالأحزاب.

4 – العلاقة بالمنظمات.

5 – العلاقة بمؤسسات الدولة.

1 – ملامح النظام السياسي السابق:

اتصف النظام السابق بأنه نظام شمولي تمركزت فيه كل القرارات وفي مختلف المجالات في يد فرد واحد في شكل سلطة مطلقة تحولت معها مؤسسات الدولة إلى مجرد مؤسسات تزكية ومباركة ليتغول بذلك على

المجتمع والدولة معا، فغُيبت الديمقراطية وقُمعت الحريات ما انعكس على مختلف مجالات الأنشطة: الحريات والإعلام ودور المجتمع المدني برغم مظاهر المقاومة هنا وهناك وحسب الإمكان.
في ظل هذا النظام كانت علاقة الاتحاد بمنظمات المجتمع المدني يسودها الحذر ذلك ان الاتحاد مطالب بتحقيق نتائج ومكاسب لمنخرطيه وهو عرضة في ذلك لمساءلتهم في حين ان المنظمات متحررة من هذا الالتزام والضغط ويطغى على نشاطها الاكتفاء بنشر بلاغات الاحتجاج ولم تتجاوز استفادة الاتحاد من هذا الجانب الاعتباري.
واقع كان فيه تعداد المنظمات والجمعيات يفوق الثمانية آلاف سوادها الأعظم ملحق بأجهزة النظام إذا ما استثنينا العدد القليل ونخص بالذكر: جمعية النساء الديمقراطيات – المنظمة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان – عمادة المحامين – جمعية النساء التونسيات من اجل البحث في التنمية، جمعيات كانت بدورها عرضة للمضايقة والاضطهاد لتجد في العديد من المناسبات في دُور الاتحاد مجالا لأنشطتها وفي المقابل ساندته في الأزمات التي مر بها.
خلال هذه المرحلة تعمّقت لدى النقابيين ثقافة معاداة الحزب الحاكم.

2 – سمات النظام السياسي الجديد:

مع الثورة بدا يتشكل نظام سياسي جديد يسعى لبناء مؤسسات ديمقراطية وهيئات دستورية تضمن المشاركة الشعبية في الحياة العامة تكريسا لحق المواطنة الكاملة وتحقيقا للحريات السياسية – 205 حزب سياسي وحوالي 16 ألف جمعية ومنظمة-وبدا الحديث عن ضرورة صياغة منوال جديد يمكّن من تحقيق أهداف الثورة الاقتصادية والاجتماعية في واقع لم تعد فيه السلطة ممركزة في مؤسسة واحدة.

لم يكن تشكُّل النظام السياسي الجديد سلسا بل دخلت البلاد مرحلة من التجاذبات والصراعات الحزبية والإيديولوجية على خلفية تباين المشاريع المجتمعية التي تحملها مختلف الأطراف لينتهي المطاف إلى صياغة دستور جديد يضمن مدنية الدولة ويكرس الحريات النقابية ويثبت مبدأ المساواة والتمييز الايجابي للجهات.

3 – العلاقة مع الأحزاب:

يجب التنبّه إلى وجود فارق بين التواصل مع الأحزاب من جهة وبين الشراكة والتعاون معها من جهة أخرى وذلك انسجاما مع طبيعة النظام السياسي الجديد حيث القرار موزع بين عدة مؤسسات وحيث أخذت معالجة الملفات والمشاكل شكلا أفقيا بدأت معه ثقافة معاداة الحزب الحاكم بشكل مطلق غير مبرّرة.

إن علاقة الاتحاد مع الأحزاب في مجال بناء الشراكة والتعاون تكون بدرجة التقاء قيم ورؤى ومفاهيم وبرامج هذه الأحزاب مع قيم ورؤى ومفاهيم وبرامج الاتحاد في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وفي تصورات منوال التنمية وطبيعته-الديمقراطية-وطبيعة المشروع المجتمعي واستقلالية القرار وسيادته.

مع التأكيد على التمسك باستقلالية المنظمة مها كانت درجة التطابق والتماهي والتقاطع مع هذه الأحزاب وضرورة التصدي لأي شكل من أشكال التوظيف الحزبي الذي قد تمارسه بمناسبة الأنشطة النقابية.

4 – العلاقة مع المنظمات:

إن رؤية الاتحاد الشاملة للمشروع المجتمعي تحدد طبيعة العلاقة مع منظمات وجمعيات المجتمع المدني مع ضرورة فرزها على قاعدة رؤيتها ومواقفها من الملفات التي تعالجها على أن تكون العلاقة معها وفق درجة التقاطعات في البرامج شريطة أن تكون مستقلة وغير تابعة ولا خاضعة في برامجها وقراراتها وتمويلها لأي جهة مهما كانت طبيعتها.

وفي هذا الباب يجدر التأكيد على أهمية أن يسعى الاتحاد إلى تكوين وتشجيع تكوين وتبني جمعيات في مختلف مجالات اهتماماته بما يشكل رافدا مدنيا وسط هذا النسيج الجمعياتي المتعاظم.

5 – العلاقة مع مؤسسات الدولة:

يُقصد هنا بمؤسسات الدولة: مجلس نواب الشعب – المجالس البلدية – المجالس المحلية – المجالس الجهوية وهي مؤسسات يتم الدخول إليها عبر الانتخابات.

- ✤ توجد ثلاث مقاربات في باب تعامل الاتحاد مع مؤسسات الدولة:
- ✤ المقاربة الأولى: رفض التواجد والتعاطي مع هذه المؤسسات وهي مقاربة عدمية لا مجال لاعتمادها.
- ✤ المقاربة الثانية: التواجد المباشر

  إن التواجد في مؤسسات الدولة حق دستوري، لكن ممارسة هذا الحق مرتبط بتوفر اللحظة التاريخية وشروطها أخذا بعين الاعتبار لاستقلالية المنظمة ووحدتها وتماسكها ومصالح منخرطيها وعندما تنضج هذه الظروف للهيئات النقابية المُخوّل لها تحديد أشكال وآليات هذا التواجد.
- ✤ المقاربة الثالثة: التواجد غير المباشر

  يتم ذلك عبر اعتماد مجموعات الضغط / مجموعات الدعم كمساندة مرشح ما أو قائمة ما وفق دعم مشروط متبوع بالمحاسبة ذلك انه لا مجال لمنح تفويض مطلق، ومن أوجه التواجد غير المباشر -لكن المؤثر-متابعة ومراقبة عمل تلك المؤسسات ومراقبتها سواء من خلال الجهد الذاتي أو بتشبيك العلاقات مع المنظمات والجمعيات المشتغلة على ذات الموضوع والتي ينطبق عليها ما ورد في باب العلاقة بالمنظمات والجمعيات.

ختاما، إن كل ما تقدم يبقى مشروطا بمدى قدرة وشجاعة النقابيين على تطوير هيكليتهم التنظيمية وابتكار آليات وطرق وأساليب عمل جديدة تنسجم مع طبيعة التحولات التي يعيشها مجتمعنا في مختلف الأصعدة والمجالات.

سبل النهوض بالمرفق العام

تنشيط:

-الأخ الأنور بن قدور

تقرير:

-الأخت نعيمة الهمامي

أعضاء الورشة الأخت والإخوة:

-الشاذلي الهمامي

-صلاح الدين بنحسين

-الصحبي الباسطي

-حسين الشارني

-سامية اللطيف

-محمد نجاري

-توفيق الرشيد

-رشاد بن يوسف-

-عبد السلام النصيري

-خميس صقر

افتتح الأخ الأنور بن قدور الورشة بالإشارة إلى أهمية الموضوع باعتبار أهمية المرفق العام مركزا على مجموعة من القطاعات كالتعليم والصحة والنقل والبريد والاتصالات والفولاذ والمياه والكهرباء وبصفة عامة المنشآت العمومية ثم انتقل إلى تشخيص واقع المرفق العمومي الذي اتسم بالمظاهر التالية:

❋ تدهور المؤسسة التعليمية والمؤسسة الصحية

❋ عدم تكافؤ الفرص في المؤسسة التعليمية سواء بين التلاميذ أو بين الجهات خاصة المناطق الريفية والداخلية

❋ ضعف التجهيزات أو انعدامها سواء كان ذلك في المؤسسة التعليمية أو الصحية

❋ ضعف الإطار مع التمييز بين الجهات

* ضعف وسائل العمل في هذه المؤسسات
* الهجمة الكبيرة للخوصصة على المرفق العام
* الأعمال المزدوجة في القطاعين الصحي والتعليمي (اشتغال الإطار في القطاعين الخاص والعام)
* بداية ظهور المستشفيات الخاصة
* ضعف التسيير وسوء التصرف في المؤسسات العمومية
* التردد بين قبول المناولة و الوقوف ضدها
* ضعف قيمة العمل داخل المؤسسة العمومية
* تعطل بعض المؤسسات عن العمل أو عن تقديم الخدمات
* صمت الإتحاد أمام غلق بعض المؤسسات العمومية
* عدم القيام بعد بتشخيص أوضاع المؤسسة العمومية داخل منظمتنا
* عدم الوعي إلى حد الآن بأهمية المساءلة الإجتماعية
* الإتحاد ليس له استباق و استشراف في هذه المسائل
* انقطاع الدعم على المؤسسة العمومية (مثلا المياه)

و بعد التعرض الى أهم المظاهر السلبية في واقع المرفق العمومي طرح المشاركون الأسئلة التالية:

- ماهي سبل النهوض بالمرفق العمومي؟
- ما هو دور النقابات في الحفاظ على المرفق العام و في محاربة الفساد وإرساء الحوكمة الرشيدة ؟

و للإجابة عن هذين السؤالين طرح المشاركون المقترحات الآتيه:

* لا بد أن ندافع عن المرفق العمومي وتكون البداية بالتعليم والصحة مع ضرورة عدم التأخّر لأنّ تأخّرنا قد يؤدي إلى أن نجد أنفسنا أمام العجز عن الإصلاح
* ضرورة الحفاظ على حقوق العمال وعلى أدوات ووسائل العمل وعلى ثقافة العمل وعلى ديمومة المرفق العمومي
* ضرورة وقوف الإتحاد ضد خوصصة القطاع العام بعيدا عن الشعارات

* لا بد أن يكون الإتحاد سباقا في الدفاع عن المؤسسات العمومية
* ضرورة أن تكون للإتحاد قراءات جديدة وخريطة طريق للتصدي للتفريط في المرفق العمومي
* ضرورة توجه الإتحاد إلى الشعب بأكمله و إقامة تحالفات مع المجتمع المدني و مع الأحزاب و إقامة ترابط مع البرلمان و التصدي لتدهور المرفق العمومي فالحفاظ على القطاع العام مهمة وطنية سواء كانت في الصحة أو في التعليم أو في النقل أو في البريد و الإتصالات أو في المياه و الكهرباء
* ضرورة تواجد النقابات القطاعية داخل مجالس إدارة هذه القطاعات
* ضرورة مراجعة القوانين الأساسية
* ضرورة التكثيف من الدراسات و ضبط الإحصائيات و تكوين النقابيين في ذلك
* إعتماد الإتحاد الإعلام للدفاع عن القطاع العام
* المطالبة بفتح الملفات الخاصة بالمرفق العام وحضورها من قبل النقابيين في الإذاعات والقنوات التلفزية
* إقامة حملات تحسيسية وتوعوية للدفاع عن المرفق العام بين النقابيين والمجتمع المدني و أفراد الشعب
* وضع استراتيجية نقابية لمقاومة الفساد
* الوقوف ضد مؤسسات المناولة و التصدي للمغالطات في هذا الصدد
* التصدي لخوصصة مؤسسات القطاع العام و تقديم البديل من أجل الإصلاح و التطوير
* ضرورة تحمل مسؤولياتنا كنقابيين في دفاعنا عن المرفق العمومي
* تكريس ثقافة العمل و الإنتماء للمؤسسة بدءا بأنفسنا
* التنسيق مع هيئات مكافحة الفساد وذلك بتقديم الملفات

لا بـد أن لا نكتفـي برفـع الشـعارات للدفـاع عـن القطـاع العـام بـل يجـب أن نتحمـل مسـؤولياتنا في العمـل مـن أجـل ذلـك و متابعـة التنفيـذ ومراقبتـه

* ضرورة بعـث مجلـس علمـي مـن قبـل الإتحـاد لطـرح هـذه المسـائل وأخـذ مواقـف فيهـا بضبـط اسـتراتيجية واضحـة تنـص عـلى الاعـتراف بالأزمـة و تشـخيصها و ضبـط أهـداف تُـوازن بـين المردوديـة الاجتماعية والمردوديـة الإقتصاديـة و تعمـل عـلى ضبـط مقاييـس للحوكمـة الرشـيدة في هـذه المؤسسـات ومقاومـة الفسـاد في الإدارة و الحفـاظ عـلى مرفـق عـام يضمـن تكافـؤ الفـرص و يقـدم الخدمـة اللائقـة.

أنظمة التقاعد في تونس بين ضمان التوازنات المالية والمحافظة على الحقوق المكتسبة

تنشيط:

- الأخ عبد الكريم جراد

تقرير:

- الأخت حياة اليعقوبي

أعضاء الورشة الأخت والإخوة:

- وسيلة النفطي
- معز زعب
- فتحي العبيدي
- عمر قويدر
- مرشد اللواتي
- الحبيب الحزامي
- فتحي الرويسي
- ماهر السالمي

افتتح الأخ عبد الكريم جراد تنشيط الورشة بالتوقف عند عنوان الورشة ليبرز ما يعنيه من بحث عن معادلة تبدو صعبة بين:
ضمان التوازنات المالية في أنظمة التقاعد مع المحافظة على الحقوق المكتسبة من أجل إيجاد إجابات.
لكن هذا يتطلب في رأيه في مرحلة أولى إعطاء بعض المعطيات والمفاهيم الأولية حول الوضع الحالي للصناديق، ثم كيف ستكون هذه التوازنات في المستقبل إذا وقع الحفاظ على التشريعات الحالية؟ وهو ما تكفل بتقديمه.

وتمحور عرضه حول النقاط التالية:

- ← الأسباب العميقة لتدهور الوضعية المالية للصناديق الاجتماعية ولخّصها في التالي:
- ← برنامج الإصلاح الهيكلي لسنة 1986 وما نتج عنه من تفويت في المؤسسات العمومية وطرد العمال والإحالة على التقاعد المبكر.
- ← تراجع قدرة الاقتصاد الوطني على إحداث مواطن شغل.
- ← ظهور أنماط جديدة للتشغيل تتسم بالهشاشة.
- ← التصرف غير الرشيد في الاحتياطات والاستثمارات.
- ← تراكم الديون بذمة الدولة والأعراف في القطاع الخاص.
- ← تنامي الاقتصاد غير المنظم.

ثم عرض الأخ عبد الكريم جراد جملة من الرسوم البيانية تخص معطيات ونتائج حول واقع الصناديق الاجتماعية مثل:

المؤشر الديمغرافي بالصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية (من 2009 إلى 2016) ثم النتائج النهائية لنظام التقاعد ثم النتائج النهائية للصندوق، ثم المؤشر الديمغرافي بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي. وكذلك النتائج النهائية لفرع الجرايات لكافة الأنظمة التي يديرها الصندوق. تماما مثلما استعرض النتائج النهائية لنظام التأمين على المرض والنتائج النهائية لنظام حوادث الشغل والأمراض المهنية والنتائج النهائية للصندوق.

بعد هذا الاستعراض البياني تناول المنشط شرح قاعدة احتساب الجراية في القطاعين العمومي والخاص.

وقد كان هذا الاستعراض تمهيدا للحديث عن تطور النتائج النهائية حسب التشريع الجاري به العمل للصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية ورصد: تطور معدل الجرايات حسب التشريع المعمول به للصندوق الوطني للتقاعد ثم تطور نسب المساهمات السنوية الضرورية

لتحقيق التوازنات المالية لنظام التقاعد في القطاع العمومي.
إن تشخيص واقع الصناديق عموما والصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية على وجه الخصوص، مثّل مرحلة ضرورية للأخ عبد الكريم جراد ليعرض الحلول التي تطرحها السلطة لحل أزمة التوازنات المالية داخل الصندوق وتتمثّل في:

← الترفيع في المساهمات
← الترفيع في سن الإحالة على التقاعد
← مراجعة الأجر المرجعي
← تخفيض نسبة احتساب الجراية
← مراجعة التعديل الآلي للجرايات
← تنويع مصادر التمويل

وفي مرحلة أخيرة من العرض طرح المنشط جملة من النقاط للنقاش في شكل أسئلة كالتالي:

إلى أي مدى يؤثّر الترفيع في سن التقاعد على التشغيل؟
أليس من حق البعض العمل بعد سن التقاعد الحالية؟
هل ينطبق مفهوم الحقوق المكتسبة على المنتدبين الجدد؟
هل يمكن ضمان التوازنات دون المساس بالحقوق المكتسبة؟
ماهي مصادر التمويل التي يمكن إحداثها؟
كيف يتم استيعاب القطاع الموازي؟
كانت هذه الأسئلة فاتحة لبداية النقاش بين المتدخلين؟

النقاش

حمّل جل المتدخلين الدولة مسؤولية الواقع الحالي للصناديق وعجزها (بيع المؤسسات ونقلها- التسامح في خلاص ديون الصناديق- تحمّل عبء الأنظمة الخصوصية لأعضاء الحكومة والولاة وأعضاء مجلس النواب الى حدود سنة 2002) وبعد هذا التاريخ لم تعد نتائجها تثقل كاهل الصندوق مباشرة (أصبح العجز يُموّل من ميزانية الدولة لا

الصندوق)، بل إن المجموعة الوطنية هي التي تتحملها. ولابد من حزمة من الإجراءات تقوم بها الدولة للحفاظ على التوازنات.

من ذلك معالجة النقص والتجاوزات في مجال المراقبة على خلاص مستحقات الصناديق (تحفيز المراقبين مثلا ووضع قانون أساسي خاص بهم). وبالمقابل فعلى الدولة أن تساهم في أنظمة الضمان الاجتماعي وهو ما حصل في 2016 عندما نجح الاتحاد في جعل الدولة تتكفل بتمويل ديون بعض المؤسسات العمومية لفائدة صندوق الضمان الاجتماعي. بل إنه نجح في جعل الميزانية التكميلية لسنة 2016 تخصص 300 مليارا لدعم الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية للتقليص من ديون بعض المؤسسات العمومية لفائدة الصندوق. وفي مشروع ميزانية 2017 تم تخصيص 500 مليار تحت عنوان دعم استثنائي. لكن من الضروري مراجعة وإلغاء الأنظمة الخصوصية وعدم تكفل الدولة بها.
أكد بعض المتدخلين على ضرورة عدم التمييز في نظام التقاعد بين القطاعين العام والخاص خصوصا في ظل الواقع الهش للتشغيل وعدم الاستقرار والتجاوزات التي يأتيها المؤجرون في مجال خلاص الصناديق (25% فقط من المؤجرين في القطاع الخاص يصرحون بـ 4 ثلاثيات) وتلاعب في تشغيل المتقاعدين فلابد من مراجعة احتساب التقاعد لفائدة المنظورين لا ضدهم.
توسع المتدخلون في نقطة تنويع موارد الصندوق واستخلاص ديون CNAM.

وأكد الأخ عبد الكريم جراد في هذا السياق على وجود ديون غير قابلة للاستخلاص، وأخرى قابلة للاستخلاص تقدّر بـ حولي 1600 مليارلفائدة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي. لكنّ العوائق التشريعية تحول دون عملية استخلاصها. تماما مثل وجود نقص في المراقبين لا يمكن تغطيته.

التوصيات

أكد أعضاء الورشة من خلال نقاشهم على جملة من الحلول من شأنها أن تضمن التوازنات المالية لأنظمة التقاعد وجاءت في شكل توصيات ومن

أهمها :

- إن الحلول المطروحة الممكنة لا تكون بصفة منفردة بل يجب اتخاذ جملة من الاجراءات معا.
- لا مخرج لحل أزمة الصناديق إلا بالعمل على استخلاص الديون واستقلال كل صندوق عن الآخر «ماليا» على مستوى جمع المساهمات الراجعة لكل صندوق حتى يتحمل مسؤوليته لدى المؤجرين في القطاع الخاص والدولة.
- ضرورة تكفل الدولة بديون المؤسسات العمومية التي تشكو صعوبات (النقل- الحلفاء- الشركة الوطنية للسكك الحديدية) لفائدة الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية.
- التمديد في سن التقاعد هو حل من الحلول لكن لا يكون بمعزل عن الحلول الأخرى. وإذا أعتمد فيبقى اختياريا أو يرتبط مثلا بسنوات العمل على غرار تجارب دول أخرى في العالم.
- تكفل الدولة بديون الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية لفائدة الصندوق الوطني للتأمين على المرض.
- الزيادة في مساهمات الدولة بـ نسبة 2% (وهو ما سبق ووافق عليه مجلس إدارة الصندوق ورفضته وزارة المالية التي رأت أن ترفيع المساهمة يجب أن يكون من الطرفين).
- مساهمة الدولة في تمويل أنظمة الضمان الاجتماعي بصفة قارة وهو موجود في جل دول العالم.
- تنويع مصادر التمويل وإيجاد حلول لتنمية هذه الموارد مثل فرض القيمة المضافة على بعض المشتريات (1 % T.V.A مثلا يوفر حولي 300 مليار سنويا) والاستثمار في العقارات ...الخ.
- ترشيد النفقات

وقد أكد الأخ عبد الكريم جراد على إمكانيات الاتحاد المعلوماتية الآن في رصد وتقييم أي مقترح للدولة في إصلاح الصناديق عبر: نموذج إسقاطات un modèle de projection وهو نموذج رائد خاص بالاتحاد العام

التونسي للشغل. كما أكد المتدخلون على ضرورة التسريع في إيجاد حلول والتفاعل الإيجابي مع كل المقترحات المقدمة. فضمان التوازنات لا يكون إلا على المدى البعيد والإصلاح يكون تدريجيا لإيقاف نزيف النتائج السلبية.

متطلبات الفعل الإعلامي والاتصال بين الواقع والمنشود

في ظل النظام السياسي الجديد.

تنشيط:

-الأخ سامي الطاهري

تقرير:

- الأخ عبد الجبار الرقيقي

أعضاء الورشة الأخوات والإخوة :

- فضيلة المليتي
- محمد الأمين التونسي
- فاطمة بن فضيلة
- محمد بلخير
- محي الدين الحمزاوي
- ناجية البرهومي
- راضي بن حسين
- فوزي بركاتي.

كما حضر الأخوان سامي العوادي و بلقاسم العياري قسما من أشغال الورشة وساهما في مداولاتها.

اهتمت هذه الورشة برصد وضع مختلف المقوّمات الأساسية للفعل الإعلامي و الاتصال و مدى وعينا بها و تمثلنا لأهميتها و مدى قدرتنا على توظيفها لخدمة أهداف الاتحاد العام التونسي للشغل

و هذا الرصد مردّه الوعي المتنامي صلب منظمتنا في مختلف مستوياتها بما يعتري فعلنا الإعلامي و أداءنا الاتصالي من شوائب ومن الآثار السلبية التي يمكن أن تنجرّ عن القصور في الإعلام الذي طبع أداء المنظمة و اتصالها.

كما اهتمت الورشة في مستوى ثان بعد الرصد و التقييم باقتراح التعديلات الضرورية ورسم أهم ملامح المنشود من الفعل الإعلامي و الاتصال صلب الاتحاد العام التونسي للشغل.

و تجدر الملاحظة أن الحيّز الزمني المخصص لهذه الورشة لا يسمح سوى

بالاهتمام بالملامح العامة وبالمقوّمات الأساسية لمسألة الإعلام و الاتصال في حين أن المسالة بتفاصيلها وجزئياتها المتشعبة تحتاج إلى طرحها في ندوة متخصصة تنفرد بها.

و قد انتهجنا في هذه الورشة مسلكا يسّر علينا إدراك المسألة بمختلف جوانبها دون التورّط في التفاصيل و الهوامش و ذلك بضبط المقوّمات الأساسية للفعل الإعلامي والاتصالي مع المراوحة عند تناول كل مقوّم بين رصد الموجود و نقده و بين التعديل و رسم أهم ملامح المنشود حتى يضطلع الفعل الإعلامي و الاتصال بالدور المنوط بعهدته أي المساهمة في تحقيق أهداف الاتحاد عموما و تجويد صورته لدى الرأي العام الوطني .

و قد أجملنا المقوّمات الأساسية في خمس هي التالية :

1- الخطاب الإعلامي و الاتصالي (الرسالة - المضمون)
2- مصدر الخطاب (المسؤول النقابي)
3- قناة الاتصال (الوسائل المختلفة المعتمدة)
4- المتلقّي (الرأي العام النقابي – الجمهور عموما)
5- رجع الصّدى (ردود الفعل المختلفة و مدى تأثير الرسائل المبثوثة)

I. الخطاب الإعلامي و الاتصالي :

اتسم الخطاب الإعلامي و الاتصالي عموما رغم بعض الاستثناءات بمجموعة من العيوب والنواقص يمكن إجمالها في الآتي :

* ضعف نسبي للوعي العام بخطورة الخطاب الإعلامي و الاتصال في عمل الاتحاد .
* غموض إستراتيجية واضحة في المجال الإعلامي و الاتصالي .
* نقص الإعداد المسبق لمضامين دقيقة في الخطاب الإعلامي و الاتصالي .
* الافتقار للموارد البشرية المحترفة والمتخصّصة .
* اتّصاف الخطاب الإعلامي و الاتصالي نتيجة النواقص السابقة بعيوب كثيرة لعل أهمها : الارتجال – الانفعالية – التضارب – التبرير – التعميم – غلبة اللغة الخشبية المجوجة – انعدام التماسك – ضعف الحجج المقنعة – الوقوع في المغالطة – الإطناب

* كما نلاحظ تشظّيا للخطاب الإعلامي خصوصا في المستوى القطاعي والجهوي والمحلي و ما ينجرّ عن ذلك من مشاكل و تجاوزات و حتى أزمات .

و لتجاوز أهم هذه العيوب و النواقص نقترح :

* إفراد المسؤول المنتخب بالإشراف السياسي على الشأن الإعلامي و الاتصالي في الاتحاد مع توفير الموارد البشرية المحترفة و المتخصّصة لتتولّى تنفيذ ما تمّ رسمه في السياسة الإعلامية و الاتصالية .
* ضبط إستراتيجية واضحة في مجال الإعلام و الاتصال تمكنّنا من :

-إعداد حرفي لمضمون الخطاب الإعلامي والاتصالي

-ضبط خطة دقيقة للفعل الإعلامي + تحديد الغايات و الأهداف من هذا الفعل تحديد الجمهور المستهدف من الإعلام و الاتصال و تصنيفه لشرائح متنوعة يخصّص لكل منها خطاب محدّد تحديد الكيفيّات المثلى للاتصال

-تحديد المناسبات المواتية للاتصال .

كما يحتاج هذا الخطاب الإعلامي والاتصالي في تعديله وإصلاحه عاجلا إلى:

- اعتماد الصراحة
- الاعتراف بالأخطاء إن وجدت
- الاعتذار عند الاقتضاء
- انتهاج أقصى ما يمكن من الدقة
- اعتماد الاختصار في غير إخلال
- التزوّد بأقصى ما يمكن من الحجج
- الحرص على التحكّم في تدفّق الخطاب

و توجد بعض الآليات التي تساعد على ترشيد الخطاب الإعلامي والاتصالي في مختلف مستوياته مثل البيانات أو القراءات المقدّمة للمواقف إضافة إلى الملخّصات الإعلامية التي يزوّد بها قسم الإعلام الجهات و القطاعات فضلا عن الصفحة الرسمية و منصّة التواصل الداخلية الموضوعة على ذمّة عدد من الهياكل.

و من المؤشّرات على تنامي الوعي داخل الاتحاد بضرورة التعجيل بترشيد الفعل الإعلامي والأداء الاتصالي بالنظر لشدة خطورته انه منذ ستة

أشهر تقريبا أصبح الظهور الإعلامي لأعضاء المكتب التنفيذي الوطني يتمّ بالتشاور المسبق كما تمّ تزويد أعضاء المركزية النقابية بوثيقة حول توحيد الخطاب الإعلامي لاعتمادها في تدخلاتهم في وسائل الإعلام المختلفة

كما وقع ضبط محتوى عام يعتمده أعضاء المكتب التنفيذي الوطني في تدخلاتهم إثر إمضاء الاتفاق الأخير لمزيد تثمين دور الاتحاد و الرفع من درجة إشعاعه و ترسيخ دوره الوطني لدى الرأي العام الواسع .

II. مصدر الخطاب : (الهيكل النقابي)

و الوضع الراهن يتّسم بـ :

- غياب التكوين
- انعدام المحترفين المتخصّصين في التكوين على الاتصال
- الاقتصار الكلّي على الخبرات الفردية التي لا تتناسب عموما مع الاتصال الحديث الناجع بل قد تكون الخبرات الفردية الصالحة للاتصال الداخلي شديدة الضرر في صورة تكرارها في الاتصال بالرأي العام غير النقابي
- تراكم الأخطاء
- الانفلات

و الاستراتيجيا و الخطة و الإجراءات المذكورة سلفا في العنصر كفيلة بتجاوز هذه النواقص

III. قنوات الاتصال :

1- جريدة الشعب :

يمكن إجمال المشاكل و النواقص المتصلة بجريدة الشعب في الظواهر التالية :

- نقص فادح في الموارد المادية
- حاجة مؤكّدة لتكوين الصحفيين مع دعم العدد

- نقص كبير في التمويل
- نقص في الموارد البشرية
- ثقل الإرث الضاغط على الجريدة
- الحصار النسبي المضروب على الجريدة
- الانحسار العام في رواج الصحافة الورقية
- ضعف شديد في علاقة النقابيين بالجريدة
- كثرة الإكراهات النقابية المسلطة على الجريدة
- عدم الالتزام بتطبيق قانون إجبارية الاشتراك في جريدة الشعب
- احتجاب النشريات الجهوية و القطاعية ما أثقل كاهل الجريدة

2- الوسائل السمعية البصرية :

- قسم الإعلام بالاتحاد بصدد استرجاع أهم ما صورته التلفزة التونسية عن الاتحاد
- تم إعداد مجموعة من الأشرطة المصورة عن قضايا و مواضيع مختلفة موضوعة على قناة الاتحاد على موقع اليوتيوب على ذمّة المسؤولين النقابيين و المنخرطين لاستخدامها عند الحاجة
و هذه التجربة المتواضعة المنجزة بإمكانات محدودة تعتبر نواة أولية لتلفزيون الاتحاد على المستوى الافتراضي على الأقل .
- مشروع إذاعة الاتحاد العام التونسي للشغل جاهز غير انه يحتاج إرادة حقيقية لانطلاقه باتخاذ القرار و توفير الموارد المالية و البشرية الضرورية لذلك.

3- الفضاء الافتراضي الاجتماعي :

يتسم الأداء في هذا المجال بكثير من العيوب و المشاكل نجملها في التالي :
- هيمنة الدعاية الحزبية في عدد من الصفحات و المواقع
- انتشار التهجّم و التجريح و هتك الأعراض
- تفشّي الصراعات بين منتسبي القطاعات و الجهات
- تجاوز الأخلاقيات النقابية و خرق النظام الداخلي للاتحاد

- غلبة التردّد على أغلب النقابيين في استخدام هذا الفضاء لضعف اقتناعهم بجدواه
- الإحجام عن التجنّد الحقيقي لخوض معركة الدفاع عن الاتحاد و مصالحه في هذا الفضاء الافتراضي

غير أن هذه الصعوبات و المشاكل تقابلها محاولات محترمة للتجاوز من ذلك مثلا :

← الدور الذي تلعبه الصفحة الرسمية في التزويد بالمعلومة و توحيدها قدر الإمكان .

← وجود دائرة للإعلام تخصّ المسؤولين عن الإعلام في القطاعات والجهات تمثّل مصدرا موحدا للمعلومات و تدير عددا من الحملات في مناسبات متنوعة .

← كما أن 80 بالمائة من القطاعات و غالبية أقسام الاتحاد و كافة الاتحادات الجهوية وجزء كبير من الهياكل القطاعية الجهوية و حتى الأساسية يدير صفحات تتفاوت في قيمتها و ثرائها و نجاعتها.

IV. المتلقّي :

و يمكن تقسيمه إلى :

الرأي العام النقابي ==> (يحتاج إلى تزويده بالمعلومات والتقنيات)
المنخرطون ==> (يحتاج إلى التّحشيد و التعبئة)
الرأي العام الواسع ==> (يحتاج إلى الإقناع و التلقيح ضد الدعاية المضادة)
المنافسون ==> (التزوّد بما يفكّك استراتيجياتهم المعادية)
صنّاع القرار : (بضبط الخطاب المناسب للتعاطي معهم)
الإعلاميون (ضرورة رسم خطّة لاستمالة المؤثّرين منهم و الحدّ من عدائيّتهم)

يجب التأكيد على أن تنوّع أصناف المتلقّين لخطابنا الإعلامي واتصالنا يفترض منّا القطع مع أسلوب الخطاب الواحد النّمطي الذي يوجّه

لجميع المتلقّين لأن ذلك يضعف نجاعة الخطاب و يضرّ بصورة المنظمة و يجهض تحقيق الخطاب الإعلامي للأهداف المنتظرة منه و بالتالي فلا بد من انتهاج خطاب إعلامي واتصالي فارقي يخاطب كل صنف من المتلقّين بما يحقّق الهدف المنتظر من مخاطبة ذلك المتلقي تحديدا .

٧. رجع الصدى : (تأثير الخطاب – ردود الفعل ...)

بدأنا نشهد بداية تشكّل وعي بأهمية رصد رجع الصدى أي رصد تأثير الخطاب الإعلامي و الاتصال و قيسه بصورة موضوعية علمية بهدف تعديله المستمر .

و قد بادر الاتحاد بتكليف مؤسسة متخصصة أنجزت سبرا للآراء حول صورة الاتحاد و قياداته و أدائه لدى الرأي العام وفق شرائح اجتماعية و عمرية مدروسة و قد أصدرت هذه المؤسسة المسح الأوّلي مع قسم من الاستنتاجات تدقق صورة الاتحاد لدى الرأي العام و ستواصل هذه المؤسسة عملها في جزئه الثاني مع نفس الشرائح الاجتماعية لرصد اتجاهات تطور صورة الاتحاد استعدادا لضبط خطة التعديل المناسبة .

استنتاجات:

رغم بوادر تشكل وعي نقابي بأهمية الفعل الإعلامي و الاتصال إلا أن بوادر هذا الوعي لم ترتق إلى مستوى إدراك أن الاتحاد العام التونسي للشغل يفتقر إلى حد الآن لسياسة إعلام و اتصال منهجية الأمر الذي أنتج عددا كبيرا من المشاكل و النواقص و العيوب أثرت سلبا في الأداء العام للمنظمة و أساءت لصورة الاتحاد في أوساط الرأي العام غير النقابي خصوصا وشوشت على نضالات النقابيين و العمال و أربكت الجهد المبذول لبلوغ الأهداف النبيلة للاتحاد .

و بناء على ذلك فلا بد من الاتجاه بسرعة نحو تعميق الوعي النقابي العام المركزي خصوصا بالخطورة القصوى للمجال الإعلامي و الاتصالي في السياق الراهن .

كما أنه من الضروري جدا تجسيد هذا الوعي في رسم إستراتيجية واضحة للسياسة الإعلامية و الاتصالية المستقبلية للاتحاد العام التونسي للشغل و تزويد هذه الإستراتيجية بخطة دقيقة ذات مراحل مضبوطة و أهداف جليّة ينفذها فريق من المحترفين المتخصصين تحت إشراف مسؤول منتخب مكلّف بهذا المجال مع الحرص على توفير كل ما تحتاجه هذه الخطة من موارد بشرية و مادية إضافة إلى السعي لتقييم فعالية الأداء الإعلامي و الاتصالي بصفة دورية و علمية لتعديله و تجويده باستمرار مكثف وببرنامج تكوين على نطاق واسع للمسؤول النقابي في مختلف المستويات .

إن استمرار الاتحاد العام التونسي للشغل و نجاحه في أداء دوره الوطني و الاجتماعي في السياق الراهن يتوقف على توفّقه في ضبط سياسته الإعلامية و الاتصالية من أجل نشر رسالته التاريخية و ترسيخ صورته الايجابية في أوسع قطاع من الرأي العام .

إدارة التحــركات النضاليــة بــين نجاعــة الفعــل وارتــدادات التحــركات غــير المؤطــرة

في ظل النظام السياسي الجديد.

تنشيط:

-الأخ حفيظ حفيظ

تقرير:

- الأخ توفيق الشابي

أعضاء الورشة الأختان والإخوة:

- نعيمة عمامو
- محمد الصغير السائحي
- رمزي الزغدودي
- بدر الدلاعي
- زبيدة النقيب
- فتحي الشريف
- حسين اليحياوي
- عدنان اليحياوي

وواكب أشغالها الأستاذ منير السعيداني.

رحــب الأخ حفيــظ حفيــظ بالحضــور و قــدم موضــوع الورشــة الــذي اعتــبره مــن المواضيــع الحارقــة والملحــة الــذي ويجــب التفكــير فيــه بــكل جديــة ورويــة للتأقلــم مــع المتغــيرات والتحديــات الجديــدة التي جــدت بعــد الثــورة مــع الحفــاظ عــلى المبــادئ والثوابــت التــي انبنــت عليهــا المنظمــة .

كمــا أكــد عــلى ضرورة إدارة التحــركات النضاليــة حتــى لا تســاهم في بعــض الارتــدادات .

و اعتــبر أن دســترة الحــق النقابــي وحــق الإضراب مكســب لا بــد مــن تدعيمــه عــبر التشريعــات الجديــدة.

و اعتــبر أن هنالــك العديــد مــن التحــركات كانــت مؤطــرة نابعــة مــن ســلطات القــرار و خاضعــة للقوانــين التــي تنظمهــا إلا أن العديــد مــن التحــركات كانــت غــير مؤطــرة و لا تخضــع لمجلــة الشــغل في الآجــال أو الجلســات الصلحيــة كمــا

فكت الارتباط بقيادة الاتحاد العلم التونسي للشغل و هذا نتيجة الانفلات الذي حصل بعد الثورة. و رغم ذلك حافظت المنظمة على نواميسها ويعتبر مؤتمر طبرقة انتصارا للعمل المؤسساتي .
و أكد أن السلاح الحقيقي للاتحاد في هذا الظرف الدقيق هو في حسن إدارة النضالات و تأطير هذه التحركات و الوقوف على الهنات لتداركها خاصة في ظل التعددية النقابية و الحزبية التي واكبتها حرية التعبير و حرية الإحتجاج . ثم فتح باب النقاش الذي تمحور حول :

✤ التحركات غير المؤطرة داخل المنظمة و التي قامت بها الهياكل النقابية المركزية أو الجهوية أو المحلية و التي لم تنضبط فيها للقانون الأساسي و النظام الداخلي للمنظمة و قد تتعارض حتى مع لوائح المؤتمر .

✤ تحركات غير مؤطرة تقوم بها القواعد دون الرجوع إلى الهياكل .

✤ تحركات قامت بها العديد من القطاعات فيها تجاوز للمركزية النقابية و كانت لها ارتدادات سلبية على المنظمة في بعض القطاعات. كما تطرق المتدخلون إلى التحركات غير المؤطرة و الخارجة عن الاتحاد العام التونسي للشغل و التي يجد نفسه مجبرا على مسايرتها واحتضانها وهي عديدة ومتنوعة كالتي تطالب بحق الشغل أو ببيئة سليمة أو التي تطالب بالتنمية الجهوية وتطالب بالأمن .... أو حتى التي تتعلق بمنظمات أخرى مثل اتحاد الفلاحين عند حدوث كوارث طبيعية مثلا كما تم التطرق إلى بعض التحركات التي تبناها الاتحاد و التي لم تحقق مكاسب فكانت لها ارتدادات سلبية على المنظمة كحرق مقر الاتحاد المحلي ببنقردان . كما وقعت الاشارة الى التحرك غير المؤطر داخل المنظمة اذ نجد المطلب لا ينسجم مع التوجهات العامة أي لم يتضمن بلوائح المؤتمرات (مثال : إقالة وزير....).

و أشار البعض إلى أن لكل إضراب هدفا أو أهدافا تتضمنها اللوائح و تحقيق الأهداف يبطل الإضراب.
و تساءل البعض عن مدى اعتبار الإضرابات القادمة في قطاعي التعليم

الأساسي و الثانوي مؤطرة أو غير مؤطرة إذا تم صرف المستحقات المالية للمدرسين قبل تاريخ الإضراب .كما تدخل الأستاذ منير السعيداني متسائلا عن مفهوم النجاعة :

- فهل النجاعة ألا نغضب السلطة؟
- أو ألا نغضب الاحزاب؟
- أو أن تنسجم مع الهوية مهما كانت النتيجة؟
- أو أن تحقق الهدف بأقل ما يمكن من الخسائر؟

و عن تبني الاتحاد و تأطيره للتحركات الاحتجاجية أكد الأستاذ على ضرورة ضبط مرجعية تقييم لكل تحرك و ذلك بوضع شبكة تتضمن مقاييس معينة لتحديد تدخل الاتحاد من عدمه .

و خلصت النقاشات إلى جملة من التوصيات الآتي سردها :

1- ضرورة تطوير قوانين المنظمة مع تدقيقها حتى لا تقبل التأويل

2- ضرورة إيلاء التكوين و التأطير العناية الكبرى و خاصة للنقابات الجديدة .

3- ضبط خطة إعلامية جيدة مع انتداب أخصائيين في الإعلام و التوثيق

4- التصدي للاختراق و رفض ازدواجية المسؤولية النقابية و السياسية في حدود معينة

5- وضع شروط للانتساب إلى المنظمة

6- إعادة النظر في شروط تحمل المسؤولية النقابية.

7- عــلى الاتحــاد أن ينفتــح عــلى بعــض المكونــات التــي تتمــاشى مــع ثوابتــه و قيمــه

8- عــلى الاتحــاد أن يواصــل لعــب دوره الوطنــي مــع العمــل عــلى التاطــير أكثــر مــا يمكــن تأصيــلا لهويتــه.

9- لا بــد مــن التمثيــل الســلكي في النقابــات (أساســية، جهويــة، وطنيــة عــلى مســتوى القطاعــات) للتجميــع و درءا للتصــدع في بعــض القطاعــات.

10- ضرورة تطبيــق النظــام الداخــلي في صــورة حــدوث تجــاوزات .

التقرير العام



التقرير العام للملتقى الوطني:
الاتحاد العام التونسي للشغل
وتحديات ثورة الحرية والكرامة
ثوابت التجربة النقابية ومقتضيات التجدّد والتأقلم
الحمامات: 8-9-10/12/2016

أعدّه: محمد الهادي الأخزوري

بالتعاون بين قسم التكوين النقابي والتثقيف العمالي بالاتحاد العام التونسي للشغل ومنظمة فريدريش ايبرت انعقدت بالحمامات أيام 8-9-10 ديسمبر 2016 ندوة « الاتحاد العام التونسي للشغل وتحديات ثورة الحرية والكرامة: ثوابت التجربة النقابية ومقتضيات التجدّد والتأقلم»

حيث اعتبر الأخ محمد المسلمي في كلمة تمهيدية بأنها فضاء للتفكير لذلك كانت الفئة المستهدفة بمواكبتها - قطاعيا وجهويا- الإطارات النقابية التي لها قدرة على تقديم الإجابات على التساؤلات المطروحة راهنا على الحركة النقابية والتفكير في الهواجس التي تتعلق بالمتغيرات التي تفرض على الاتحاد، الأمر الذي أكّده الأخ الأمين العام حسين العباسي في كلمة الافتتاح حيث اعتبر اللقاء مناسبة لتلمّس الممارسة النقابية الملائمة للسياقات الجديدة التي فرضتها ثورة الحرية والكرامة بما يمكّن المنظمة من مواصلة دورها كفاعل اجتماعي - متعدد الأبعاد- في إطار ثوابتها أساس عناصر هويتها، متوقّفا عند المحاور التي يتعين ملامستها والمتمثلة في:

- مفهوم العمل النقابي في تونس بعد الثورة
- التجربة النقابية التونسية وتحديات التعددية الحزبية الجديدة
- التجربة النقابية التونسية وتحديات التعددية النقابية
- تحديات إعادة الهيكلة والحوكمة والرقابة والتداول على المسؤوليات داخل المنظمة بعد الثورة
- العمل النقابي والحركات الاجتماعية الجديدة والمنظمات غير الحكومية.

وفي نفس السياق اعتبر الرفيق هنريك ماير ممثل منظمة فريدريش ايبرت هذا اللقاء الذي يلتئم قبل بضعة أسابيع من المؤتمر الوطني للاتحاد مناسبة للوقوف على المكاسب التي حققتها المنظمة والتحديات التي تواجهها ضمانا لمواصلة دورها في البناء الذي شهدته البلاد التونسية منذ تأسيس الاتحاد وإلى اليوم.

فعاليات الندوة:

شهدت الندوة صبيحة اليوم الأول لالتئامها مداخلتين، كانت أولاهما بعنوان: «الاتحاد العام التونسي للشغل في سياق ثورة الكرامة: تحديات إعادة صياغة فلسفة العمل النقابي والمجتمع والسياسة»، قدمها أستاذ علم الاجتماع والانتروبولوجيا بجامعة قطر السيد مولدي الأحمر، فكانت مداخلة تأطيرية عامة حول المتغيرات وأبرزها نهاية الدولة المستبدة المحتكرة للفضاء العام بما أفضى إلى:

- ✤ انتهاء الاستقطاب الثنائي: الدولة، الحزب/الاتحاد، وهو استقطاب استمر إلى أكثر من 50 سنة من تاريخ تونس بما أدّى إلى:
  - -استرجاع القوى الاجتماعية حريتها في التنظّم المدني الحزبي والجمعياتي والثقافي وسعيها إلى تحقيق أهدافها
  - -اكتساب التونسيين لحرية التفكير والحق في ممارسته ونشره
  - -اكتساب مبدأ التداول في تقلّد المسؤوليات قيمة ثقافية وأخلاقية عالية
  - -اكتساب الفكر الليبرالي دعامة ثقافية وايديولوجية
  - -ظهور تحولات اجتماعية في عالم الاقتصاد والعمل قد تغيّر مفهوم وآليات العمل النقابي
  - -التشابه والتماثل بين مكونات المجتمع المدني لتبرز الاختلافات في الخصائص والمصالح والمرجعيات.
- ✤ وإزاء كل ما تقدم يُطرح السؤال التالي: هل الاتحاد مصمّم للتأقلم مع هذا المنعرج الحاسم؟

أما المداخلة الثانية فكانت للناشط السياسي، عضو مجلس النواب،

والناشط النقابي سابقا السيد مصطفى بن أحمد وعنوانها: « تجربة الاتحاد العام التونسي للشغل والتعددية الحزبية في ظل النظام السياسي الجديد» هذه التجربة التي قامت من جانفي 1946 إلى جانفي 2011 على ثنائية الحزب/النقابة دون أن يكون ذلك في نسق مستقيم باعتبار اختراق التيارات اليسارية التي دخلت سوق الشغل لهذه الثنائية فدفعت بثقافة التحرّك والاحتجاج مما جعل الاتحاد يعرف داخله تعددية باحتضانه كل الحساسيات التي وجدت فيه الملاذ الأخير.

ولما كانت الثورات تعصف بالبنى القديمة لاحظ المحاضر أن الثورة التونسية عصفت بالحزب ولم تتمكن من اجتثاث الاتحاد ونسفه وباءت محاولة ذلك يوم 04 ديسمبر 2012 بالفشل بل نراه يفتح بالحوار الوطني – الذي قاده- الطريق لبناء الجمهورية الثانية إلا أن ذلك لم يمنع من بروز التحديات التالية:

كيف يمكنه الصمود أمام الآلاف القادمين بعد الثورة إلى الاتحاد لتحسين وضعهم وهم لا يملكون العقيدة النقابية التي ميزت مناضليه من العامل اليومي إلى الأستاذ الجامعي فضمنت وحدته لعقود؟
إلى أي حدّ يمكنه الحفاظ على وحدته وعلى التنوّع والتعدّد داخله في ظل هذا الانفجار الحزبي؟
هذا وقد شفعت المداخلتان بنقاش ثري تضمّن في نفس الوقت التوصيات التالية:

- العمل على سنّ تشريعات تحمي الاتحاد من الاختراقات وإصدار ميثاق الانتماء للاتحاد
- العمل على حضور الاتحاد في موقع القرار التشريعي.
- العمل على ضبط رؤية استراتيجية في التعاطي مع التعددية الحزبية، هذه الرؤية التي يمكن أن يكون من مقوّماتها رصد الفرص المتاحة للاقتراب أو الابتعاد عن الأحزاب وفقا لمصلحة الاتحاد، وأن يكون تقاطعه معها وفقا لتقاطعها مع توجهاته، مع التصدي للإزدواجية في المسؤولية.
- إن تنامي القطاع الخاص أصبح معطى ثابتا راهنا ومستقبلا مما

يجعل قوة الاتحاد رهينة استيعاب شغالي القطاع الخاص.

- العمل على ضبط استراتيجيا لإدماج عمال القطاع غير المنظم في العمل النقابي
- ضبط استراتيجيا لجلب الشباب والمرأة العاملة إلى حضيرة الاتحاد تقوم على استخدام الوسائل الحديثة للاتصال وملامسة اهتماماتهما في عالم الشغل والحياة العامة، مع عدم إهمال أهمية بناء المنظمة على مقاربة النوع الاجتماعي
- الاشتغال على التكوين والدراسات والتأطير والعمل على تكريس الشعارات التي رفعتها الثورة باعتبارها مجمّعة لأغلب الشرائح الاجتماعية.
- دفع الاتحاد إلى التواصل مع المشروع الاقتصادي والاجتماعي الذي تمت المصادقة عليه سنة 1956 لما فيه من تطلعات إلى إرساء العدل الاجتماعي واعتماد برنامج تنموي ينهض باقتصاد البلاد انطلاقا من المقوّمات التي تتوفر عليها. وإن حياد الاتحاد واستقلاليته في ضوء التعددية التي يحتضنها والتي كانت عاملا هاما في دمقرطة العمل النقابي صلبه أساسيات يتعين مواصلة التعاطي معها مع الاتّعاظ بالتجربة البولونية والتي كانت نتائجها عكسية على نقابة «تضامن»
- العمل على تحيين الخطاب النقابي مع المحافظة على الثوابت
- العمل على إحياء روح التضامن على الصعيد القطاعي وبين مختلف هياكل المنظمة باعتبارها القيمة التي انبنى عليها العمل النقابي والضامنة لوحدته مع إعادة الاعتبار للعمل الاجتماعي صلبه.

هذا وقد اعتبر بعض المتدخلين بأن استقلالية المنظمة بدأ تكريسها بصفة فعلية منذ مؤتمر المنستير الذي لم يتولّ المخلوع حضور جلسة افتتاحه، وفي تشخيصه للواقع الحالي اعتبر بعض المتدخلين بأن المنظمة كانت تواجه الحزب الحاكم فأصبحت اليوم تواجه أكثر من طرف، أما على صعيد إدارة الشأن النقابي في المؤسسة فإنها أضحت تتّسم بصعوبات سببها رغبة العمال - وهم لا يزالون يعيشون على وهج الثورة- في قيادة النقابة لا العكس.

وفي إطار تعقيب الأستاذ مولدي الأحمر على النقاش أوضح بأن مداخلته

صمّمت في ضوء الورقة التي أعدّتها الأستاذة هالة اليوسفي والتي تضمّنت تقييما نقديا وموضوعيا لمسيرة الاتحاد، مبرزا بأن قوة الاتحاد تكمن في قدرته على استيعاب التحولات الجديدة بحكم قوة الدفع المتأتية من الأسفل كما كان الشأن بالنسبة لثورة الحرية والكرامة باعتبار تطلع هذه القوة إلى التغيير، ملاحظا في نفس الوقت بأن أهمّ الإكراهات الجديدة راهنا انفتاح الساحة على مصراعيها للحريات السياسية وحرية التنظم عموما.

أما الأخ مصطفى بن أحمد فأبرز بأن الحياد النسبي للمنظمة أضحى معطى ثابتا مما مكّنها من الحفاظ على وحدتها، مبيّنا في نفس الوقت بأن التعددية الحزبية اكتملت اليوم بحسب تراكم تاريخي إلا أنه لا توجد ظروف موضوعية لظهور التعددية النقابية باعتبار أن العامل والموظف والشغالين عموما يبحثون عن الجدوى، الأمر الذي يمنح الاتحاد ثقلا يمنع بروز التعددية النقابية خاصة وأنها موجودة موضوعيا داخل الاتحاد.

وفي مساء اليوم الأول استمع المشاركون والمشاركات إلى مداخلتين كانت أولاهما لأستاذ التشريع الشغلي، عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية بصفاقس سابقا السيد النوري مزيد حول: «الإطار القانوني للعمل النقابي في مواجهة التحديات الراهنة» مبرزا بأنها تحديات منها ما يرتبط بالوضع العام الذي يحيط بالعمل النقابي في البلاد في ظل فشل الدولة في تحقيق التنمية ومنها عدم وجود إطار تشريعي يرشّد التعددية النقابية حتى لا تتسبب في توتر المناخ الاجتماعي والمزايدات المضرّة بمصالح العمال والمؤسسة، ومن ذلك أيضا طبيعة الحوار القانوني المنظم للعلاقات الشغلية والذي ينبغي أن يكون منسجما مع القانون الأعلى «الدستور» حتى تتوفّر فعليا الحماية الجزائية للحق النقابي وحتى لا تكون قطيعة بين الإطار التشريعي والواقع المهني كما هو الشأن حاليا.
أما المداخلة الثانية فكانت قراءة نقدية قدمتها الباحثة أستاذة علم الاجتماع بفرنسا السيدة هالة اليوسفي حول «رهانات إعادة هيكلة الاتحاد العام التونسي للشغل وتشكل السياق السياسي والاجتماعي الجديد» استعرضت خلالها:

- ✤ خاصيات المنظمة وثوابتها
- ✤ التحديات التنظيمية
- ✤ كيفية التوفيق بين المصلحة الفردية ومقتضيات العمل الجماعي.

هذا وقد أفضى نقاش المداخلتين إلى التوصيات التالية:

- ✤ ضرورة إعداد مشروع اقتصادي واجتماعي ملائم لمنوال تنمية منسجم مع مقتضيات الدستور وشعارات الثورة
- ✤ إن مركزة القرار النقابي ضامن للحفاظ على الوحدة، لذلك يتعيّن ايجاد آليات ترتيبية تحافظ على الديمقراطية وتضمن عقلنة القرار ضمن هيكلة هرمية
- ✤ تلافيا للتضارب بين الجامعة العامة والاتحاد الجهوي يتعين أن تكون الهيكلة من اختصاص الاتحاد الجهوي والتفاوض في العقد المشترك ومتابعة تطبيقه من اختصاص الجامعة
- ✤ العمل على مراجعة تمثيلية نواب المؤتمر الوطني في اتجاه تمثيل الهياكل الوسطى ضمانا للنجاعة المتأتية من التجربة والخبرة
- ✤ الدعوة إلى ضبط مضامين لمهام أعضاء النقابات الأساسية
- ✤ العمل على إعداد دراسة شاملة للقوانين المنظمة للعلاقات الشغلية واقتراح البدائل استعدادا لمراجعة الجوانب التشريعية مع الحرص على إدراج المكاسب المتأتية من مصادقة الدولة التونسية على الاتفاقيتين 135 و144
- ✤ العمل على تقنين الخصم الآلي حتى لا يكون الاتحاد تحت رحمة الحكومات المتعاقبة
- ✤ العمل في القانون الأساسي للاتحاد على ضمان التوازن بين الشأن المركزي والقطاعي والجهوي في القرارات والصلاحيات اجتنابا للسقوط في التمترس وراء القطاع والسكتارية المخلة بهيبة المنظمة.

هذا وقد كان للأستاذ النوري مزيد التعقيب التالي على النقاش:

هناك اتفاق بين المشاركين على ضرورة إصلاح قانون الشغل ومع ذلك ينبغي تبنّي استراتيجيا واضحة في المجال التشريعي والإصلاحات القانونية عبر ضبط مواعيد لتحقيق جانب من هذه القوانين تباعا حيث أنه إلى

حدّ اليوم هناك مشاريع وليس هناك استراتيجيا مبنية على أسس علمية ويعزى ذلك إلى افتقار المنظمة لقسم مختص في الدراسات القانونية ومتابعة فقه القضاء الشغلي.

أما فيما يتعلق بالتعددية فهي اليوم واقع والقانون التونسي يكرس التعددية النقابية وقد كرّسها قبل أن توجد بالفعل على أرض الواقع تيسيرا للتشتّت، ومن المفارقات العجيبة أننا نجد من ينخرط في نفس الوقت في هذه المنظمة والمنظمة الأخرى معا استغلالا لثغرات قانونية من شأنها أن تساهم في إشاعة الفوضى وضرب وحدة العمال.

وأضاف المحاضر بأن تآكل مشهد سوق الشغل التقليدي أفضى إلى علاقات شغلية جديدة وظهور مؤسسات لا علاقة لها بالمعهود مما يستدعي تنظيم العمل النقابي بطريقة تأخذ بعين الاعتبار واقع هذه المؤسسات، ملاحظا بأن ترشيد التعددية النقابية لا يتم إلا في إطار مقاييس تضبط التمثيلية طبقا لمقتضيات الواقع المحلي والفقه المقارن في الغرض.

أما الأستاذة هالة اليوسفي فقد اعتبرت في تعقيبها على التدخلات بأن هوية الاتحاد أوسع من أن تكون منظمة نقابية بالمفهوم الكلاسيكي، فهوية الاتحاد تتمثل في هذا الترابط بين البعد الوطني والبعد الاجتماعي، وهذا الترابط بين البعد الجهوي والقطاعي في الدفاع عن الطبقة الشغيلة، إلا أن المطروح حاليا كيف نقرن بين هذه الهوية ومعطيات سوق الشغل الجديدة؟

وإن الطرح الحالي لا يكمن في المركزية أو اللامركزية وإنما يقتضي الحفاظ على تماسك المنظمة من خلال آليات التسيير وآليات اتخاذ القرار.
وقد أبدت الأستاذة استغرابها من طرح النقاشات العلاقة مع الطرف المقابل: الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية وعدم طرح العلاقة مع المعطلين عن العمل رغم أنهم أضحوا حاليا الفئة المهمة في تونس وفي العالم أجمع خاصة وأن المنخرطين في النقابات يمكن أن يتحولوا – بفعل التحولات الجديدة لسوق الشغل- إلى عاطلين عن العمل.

أما الحصة الصباحية من اليوم الثاني فقد شهدت ثلاث مداخلات أولاهما لأستاذ الاقتصاد بكلية الحقوق والعلوم السياسية بتونس خبير الاتحاد العام التونسي للشغل وكاتب عام النقابة العامة للتعليم العالي والبحث العلمي سابقا السيد سامي العوادي، وقد كانت بعنوان «الاتحاد العام التونسي للشغل والمسألة الاقتصادية: نقد السياسات العمومية واقتراحات التجاوز» فكانت المداخلة عبارة عن مقاربة توثيقية وتاريخية لأهم تدخلات الاتحاد في المسألة الاقتصادية، انطلاقا من البرنامج الاقتصادي والاجتماعي المصادق عليه في مؤتمر 1956، هذا البرنامج الذي تضمن عقيدة الاتحاد في المسألة الاقتصادية ومرجعيته الفكرية وما زال القانون الأساسي يستلهم منه توجهات المنظمة أهمها: « السعي إلى بناء نظام اشتراكي، مرورا بالتقرير الاقتصادي والاجتماعي لمؤتمر جربة 2001 وانتهاء بإمضائه العقد الاجتماعي بتاريخ 14 جانفي 2013 مما يدل على الثقل التاريخي للاتحاد في المجتمع التونسي وفي توجيه السياسات الاقتصادية والاجتماعية ورفضه التقوقع في المطلبية المادية كما تريد السلطة، رغم أن هذه المسيرة تخللتها تذبذبات كبرى حيث أصبح يلاحق الأحداث بعد تبني الدولة لبرنامج التقويم الهيكلي.

أما المداخلة الثانية فكانت لأستاذ القانون بالجامعة التونسية المستشار القانوني للاتحاد ولدى قسم الدراسات السيد عبد السلام النصيري حول «المهن الجديدة والعلاقات الشغلية»، أبرز خلالها مدى تأثر سوق العمل بالتكنولوجيا الرقمية مما أدى إلى اختفاء مهن وظهور أخرى وتأثر أشكال العمل مما أدى إلى هشاشة العمل المأجور على الشاكلة التقليدية وانحسار التفرقة بين العمل المأجور والعمل المؤسس مما يستدعي طرح السؤال التالي: « أية علاقة شغلية في أشكال العمل المستحدثة؟» وبالتالي « أية أشكال جديدة للحوار الاجتماعي في ضوء الأشكال الجديدة للعمل؟» وذلك بغاية ملاءمة العلاقات الجماعية مع الواقع المتغير.

أما المداخلة الثالثة فكانت لأستاذ علم الاجتماع السيد منير سعيداني حول «الحركات النقابية والتحركات الاحتجاجية غير النقابية» أبرز خلالها تفجّر الحركة المطلبية بعد ثورة 17 ديسمبر 14 جانفي إلى درجة لم يعد معها مسار التحركات الاحتجاجية يتّسم بالوضوح، فإلى

جانب الإضرابات ظهرت حركات التنظم الجماهيري التلقائي، المظاهرات والاعتصامات مما أدى إلى إحراج المنظمة جراء مطالب لا علاقة لها بعالم العمل ولكنها تؤثّر فعلا على عالم العمل بحكم تأثيرها على الفضاء العمومي، ومما يزيد في تعقيد الأمر أن هدف هذه التحركات خصوصي ومرتبط بمهام عاجلة.

إثر الاستماع إلى المداخلات الثلاث فتح باب النقاش فتدخل عدد من الحاضرين منهم من توجه بأسئلة ومنهم من علّق ومنهم من استوضح وهذه جملة تدخلاتهم:

- ذكر المحاضر الأول أن فقرة تتعلق بالجندرة موجودة في التقرير الاقتصادي والاجتماعي الصادر عن الاتحاد في 1956 فكيف ما زالت توجد صعوبات في تحقيقها إلى الآن؟
- توجد تجارب للعمل المستقل في تونس فهل من الممكن توضيحها إذا أمكن وكيف للاتحاد أن يتدخل فيها؟
- ما هو موقف الاتحاد من التحركات الاحتجاجية؟
- المشاريع كثيرة منذ الخمسينات لكن عدم استمرارية هذه المشاريع لارتباطها ببعض الأفراد هل يعود إلى عدم المأسسة؟
- الاحتجاجات غير النقابية: كيف يمكن للاتحاد والأطر النقابية أن توازن بين التحركات العادية والتحركات الأخرى وبين عدم الوقوف أمام حرية الأفراد؟
- على الاتحاد أن يقوم بمجهود لفهم الاحتجاجات مثل حركة «ماناش مسامحين» الأمر الذي يطرح موضوع التحالفات والتشبيك وبالتالي كيف يمكن للاتحاد أن يساند هذه التحركات ويستفيد منها؟
- لماذا لم يستطع الاتحاد إعطاء روح للمشاريع التي طرحها في مختلف برامجه؟
- اعتبر بعضهم بأن الندوة ممتازة مضيفا بأن كل حراك اجتماعي تقابله نصوص تشريعية لكن المشكلة أن الدستور يمنح والسلطة تجرّم. يجب تحليل الحراك الاجتماعي والنظر فيه لاستخراج الحلول المناسبة له.

- هذا وقد أكد كثير من المشاركين أنّ من حق الاتحاد أن يكون شريكا فاعلا في منوال التنمية والمشروع المجتمعي المدني ككل، ومساهمة الاتحاد في هذا الاتجاه جيدة لكن التجسيد ضعيف.
- وتساءل بعضهم عن أشكال عمل جديدة لا ترتبط بفضاء معين مما يستدعي التساؤل عن كيفية مراقبة مدى خضوعها لمعايير العمل الدولية، وإلى أي حد تتأتى مراقبتها؟
- كما تساءل آخرون حول إمكانية وضع الاتحاد لبرنامج اقتصادي واجتماعي جديد يحدّد منوالا تنمويا للجمهورية الثانية.

وإجمالا كانت توصيات المشاركين انطلاقا من هذه المداخلات الثلاث كالآتي:

- ✤ على الاتحاد القبول بالتعددية النقابية وتحصين نفسه من الجانب القانوني بالتمثيلية
- ✤ ضرورة العمل على ضبط مدونة أو دليل لإحكام التعاطي مع الاحتجاجات المطلبية غير النقابية وفقا للمعايير التالية:
  - خلوّ التحركات من التوظيف الحزبي أو العقائدي
  - مطابقة أشكال التحركات وأساليبها وأدواتها وخطابها للمعايير التي يضبطها الاتحاد لمسؤوليه وجعلها ملزمة قدر الإمكان
  - العمل على ترشيد هذه التحركات قبل وقوعها وتمكينها من قنوات جديدة تسمح لها بالحوار والتفاوض وتحقيق المكاسب
  - العمل على حمايتها منذ انطلاقها من الانفلاتات الذاتية بمختلف أشكالها
  - العمل على توظيف ما تعلق من هذه التحركات بالتنمية لفائدة الجهة والحركة النقابية في الجهة
- على المنظمة أن تطرح طرقا أخرى للنضال عدى الإضراب.

وإثر ذلك تولى المحاضرون الردّ فاعتبر الأستاذ سامي العوادي بأن الورقة التي قدمها لم تكن ورقة تحليلية بقدر ما هي ورقة تأريخية تسرد الأحداث لا غير، مضيفا في رده بأنه لا يوجد انكماش في النمو إذ أن الناتج الداخلي الخام يتقدم ولو بنسبة ضئيلة، وأنه كان قد تولى -

بطلب من الاتحاد- إنجاز منوال تنمية يستجيب للتحديات الراهنة، وهو لا يزال ينتظر انعقاد المجلس الوطني للحوار الاجتماعي: الإطار الأمثل لتقديمه، كما اعتبر أن المجهود الدراسي أصبح واقعا في الاتحاد رغم أن بعض النقابيين لا يهتمون به إلا ظرفيا.

أما الأستاذ عبد السلام النصيري فقد اعتبر بأن تحولات سوق العمل كما وردت في محاضرته حظيت باهتمام الحاضرين معقّبا بأن ذلك هو المطلوب، ومضيفا أنّ على الاتحاد إعطاء أهمية لفهم هذه التحولات وتحديد التحديات التي تطرحها والتفكير في الحلول الملائمة للحد من انعكاساتها السلبية على مواقع العمل.
أما الأستاذ منير السعيداني فقد شكر كل من تفاعل مع مداخلته واعتبر أن المطروح راهنا يتلخص في:

1. الفهم وهذا جانب تضمنه الدراسات
2. التفاعل مع كل التحركات وتجنب ردود الفعل المحافظة اجتنابا للتّشضي أو انعزال المنظمة عن محيطها
3. التفاعل مع مختلف وجهات النظر حتى ولو كانت متقابلة لأن الأمر لا يتعلق بسياسة ما حاليا وإنما بسياسات وأوضح مثال على ذلك الموقف من ميزانية 2017.

اما المداخلة الأخيرة في فعاليات الندوة فكانت للأمين التنفيذي للاتحاد العربي للنقابات الأخ مصطفى التليلي حول «الاتحاد العام التونسي للشغل والمحيط النقابي العربي والدولي» عدّد في مستهلها المكاسب التي تأتّت للاتحاد العام التونسي للشغل ولتونس عموما من انضمامه إلى الكنفدرالية العالمية للنقابات الحرة حيث كانت هذه الأخيرة تدعم الشعوب لنيل استقلالها، بل ساهم ذلك في تمتّع تونس بأقصى الدعم لسياساتها التنموية خلال الستينات فضلا عن تدخلها لفكّ الحصار عن الاتحاد وإنهاء الحملة القمعية التي تعرّض لها سنتي 1978 و1985 مما مكّنه من مقومات الصمود والبقاء، ولا زالت الحركة النقابية الدولية الممثلة بصفة استشارية في مجلس إدارة صندوق النقد الدولي تدفع بهذا الصندوق إلى معاملة أكثر رفقا بتونس من خلال التخفيف من شروطه،

محتجّة بضرورة مساعدة بلادنا على تحقيق الانتقال الديمقراطي، بل ويتعزز موقف الاتحاد بحملة دولية من أجل الحصول على جائزة نوبل للسلام، وهو اليوم يرأس الاتحاد العربي للنقابات الذي قرّر أن لا تكون العضوية فيه إلا للنقابات التي لها درجة معيّنة من الاستقلالية، إلا أن هذه النجاحات لا يمكن أن تحجب النقائص والتحديات والتي على رأسها تمثيل المرأة والشباب في سلطات قراره بصفة فعلية والدفاع عن حقوق التونسيين في بلدان المهجر وعن حقوق المهاجرين اليوم في تونس الذين يعانون استغلالا شبيها بذاك الذي يتم في الخليج.

وبإحالة الكلمة إلى المشاركين لاحظ بعضهم بأن اليوم الثاني من الندوة يتزامن مع ذكرى حصول بلادنا – بفضل الاتحاد – على جائزة نوبل للسلام وهو حدث لم يتم استغلاله بالقدر الكافي خاصة لتجذير صورة منظمتنا لدى الرأي العام الوطني داعيا في هذا السياق إلى مزيد تنويع الأدوار التي يضطلع بها، كما لاحظ البعض الآخر ضعف التأثير النقابي على الصعيد العالمي مقابل ما يتمتع به الاتحاد داخل البلاد وخارجها، مبديا تخوّفه من تنامي دور المجتمع المدني بصفة تمكنه من اكتساح مجالات نشاط الاتحاد خاصة وأن جزءا منه موجّه وخاضع لجهاز تمويل مشبوه، وتساءل بعضهم ونحن على مشارف سنة 2017 عن مستقبل تونس الاقتصادي في ضوء غياب منوال تنمية وعن مدى تحصين الاتحاد كي يتمكن من مجابهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية القائمة؟ وطرح البعض الآخر مسألة انسحاب منظمتنا من الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب وتركها المقعد لنقابة صفراء لتمثيل بلادنا صلبه، داعيا إلى الإسراع بفض مسألة التمثيلية كما اعتبر بعضهم ضرورة مراجعة القوانين الشغلية في اتجاه تحقيق انسجامها مع شعارات ثورة الحرية والكرامة، كما دعا بعضهم إلى إعداد برنامج لوحدة عربية يقوم على ورقة واضحة خدمة لقضايا الأمة، وأن جائزة نوبل للسلام أبرزت عملنا لدى الرأي العام الدولي ورفعت صورتنا بين نقابات العالم، وتلك هي وسيلة حماية الاتحاد إلى جانب ما يتمتع به من ثقل لدى الرأي العام الوطني.

وتعقيبا على التدخلات اعتبر الأخ سامي الطاهري بأن فضّ إصدار

قانون المجلس الوطني للحوار الاجتماعي أصبح أمرا ملحا باعتباره الإطار الأمثل الضروري لفض مسألة التمثيلية داعيا إلى التفريق بين التعددية والتمثيلية حيث تعني الأولى حق التنظم بينما تعني الثانية عدد المنخرطين الذي يتيح لمنظمة ما التفاوض باسمهم ملاحظا في هذا الصدد بأن الاتحاد العام التونسي للشغل يتوفّر على 55000 مسؤول نقابي ينشطون في 7200 هيكل صلب المنظمة، ومبينا في كلمته بأن تأخّر مراجعة قانون الشغل بعد 2011 مردّه تأخّر إنجاز الدستور ثلاث سنوات عن موعده، كما أن تعطل المجلس الوطني للحوار الاجتماعي نجم عنه تعطّل تناول منوال التنمية.

وأوضح الأخ قاسم عفية بأن الاتحاد لم ينسحب من الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب وإنما جمّد عضويته بغاية دفعه إلى مراجعة سياساته المنخرطة في تمجيد الحكومات وحثّه على الانحياز إلى الشغالين وقضاياهم بديلا عن ذلك إلا أنه تجاوز التجميد وعمد إلى إلغاء عضويتنا صلبه في ضرب سافر لقانونه الأساسي الذي لا يخوّل له ذلك، وإن انضمامنا إلى الاتحاد العربي للنقابات منحنا قوة لدى الكنفدرالية النقابية الدولية.
أما الأخ محمد السحيمي فقد اعتبر أن مصدر قوة الاتحاد قواعده وإطاراته التي تشارك في هذه الندوة والتي تضمن التجدد والتحديث، ملاحظا بأن قضية النوع الاجتماعي لا يعفى منها أحد لأنها مقاربة تضمن التوازن ودونها يضعف دور الاتحاد أمام الحركة النقابية الدولية وتجعله بعد 71 سنة من وجوده لا يرتقي إلى مستوى التأسيس، وقضية الوحدة العربية تطرح اليوم بحدة لأن اقتصاد السوق لم يعد يسمح إلا بسوق واسعة في حجم اقليم المغرب العربي والوطن العربي عموما ودون ذلك لا يمكن أن نتحدث عن أوطان مستقلة وقوية باستقلالها الاقتصادي، كما دعا الأخ محمد السحيمي في كلمته إلى وضوح الرؤيا وإلى الاستقلالية التنظيمية للحركة النقابية التي لا تسمح بالتذيّل لأي حزب لأن النقابات لا بد أن تتوفر على براقماتية لا تتوفر لدى أصحاب الإيديولوجيات، داعيا في نفس الوقت إلى توحيد الرؤية بلمّ شمل الكتلة التاريخية في كنف الاستقلالية كما لاحظ بأن العلاقة بين التكوين والدراسات والعلاقات الدولية لا زالت ضعيفة في حين أن الاستراتيتيجيات تبنى بهذه الأعمدة الثلاث، وإن تحدي التنمية يفرض اليوم نفسه حتى

يتحقق الانتقال الديمقراطي الذي نريد، ملاحظا في نهاية كلمته بأن المسائل التي طرحتها الندوة وطرحها المشاركون في تدخلاتهم تبيّن بأن الاتحاد حيّ بهذه القوة التي تعتبر وقود حراك الاتحاد.